اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مفوضية الاتحاد الأفريقي

مداولات الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة

مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الرابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الدورة السادسة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٨-٢٩ آذار/ مارس ٢٠١١

Distr.: General

E/ECA/CM/44/6/
AU/CAMEF/MIN/Rpt(VI)
Date: 24 June 2011

Arabic
Original: English

مداولات الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

المحتويات

مقدمـة ١

ألف – الحضور ٢
بـاء – انتخاب أعضاء المكتب ٣
جيم – إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل ٣
دال – سرد المداولات ٣

المرفق الأول :

ألف – القرارات التي أعتمدها الاجتماع المشـتركة ١٨
بـاء – البيان الوزاري ٢٧

المرفق الثاني: تقرير الاجتماع الثلاثين للجنة خبراء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ٣١

مقدمة ٣١
ألف – الحضور ٣١
بـاء – إقرار جدول الأعمال وانتخاب أعضاء المكتب ٣٢
جيم – سرد المداولات ٣٢

مقدمـة

١ – عُقدت الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا، إثيوبيا يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١١ لدراسة موضوع *تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في إحداث التحول الاقتصادي*. وصارت هذه الاجتماعات السنوية منذ دورتها الأولى عام ٢٠٠٨ تمثل منتدى هاماً لمناقشة القضايا الناشئة في مجال تنمية أفريقيا وإعادة النظر في القضايا ذات الأهمية منذ أمد طويل. كما تمثل الاجتماعات منبرا لتبادل الخبرات في مجال صوغ السياسات وتنفيذها والمساهمة في النقاش العالمي بشأن التنمية.

٢ – وشكّل مؤتمر سنة ٢٠١١ منبراً لمناقشة دور الدولة باعتبارها محفزاً للتحول نحو تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، على أساس الأدلة التاريخية والمعاصرة. كما أتاح المؤتمر فرصة لواضعي السياسات لدراسة سجل الدول الأفريقية في تعزيز التنمية، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أفريقيا وأماكن أخرى فيما يخص التحديات المتعلقة ببناء دولة قادرة وديناميةً، وكذلك تقديم توصيات محددة بشأن تسيير التنمية بشكل فعَّال وتعزيز التحول الاقتصادي في أفريقيا .

٣ – ونظراً للأدوار الأساسية والبناءة التي يمكن أن تضطلع بها الدولة وينبغي عليها القيام بها للتصدي للتحديات الإنمائية، ولاسيما فيما يخص تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز خلق فرص العمالة للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد عالج المؤتمر أيضاً القضايا ذات الأولوية الأخرى التي تهم أفريقيا. وشملت تلك القضايا مبادرة الاقتصاد الأخضر التي تتيح فرصاً لتشجيع الاستثمار في الاستدامة البيئية على المدى الطويل كمحرك جديد للنمو والتنمية؛ والمقترحات المبتكرة الكفيلة بتحسين أساليب تمويل التدخلات الصحية وتقديمها في أفريقيا؛ والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق النمو العاجل والشامل في أفريقيا. والموضوع العام الذي يوحد هذه القضايا هو ضرورة أن تضطلع الدولة بدور دينامي وتفاعلي في معالجة تلك التحديات. فلا يمكن لأي بلد تحقيق نمو وتنمية مستدامين دون الاستثمار العام بشكل ملحوظ في تقديم السلع العامة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والبيئة، وفي الوقت ذاته، تتم تهيئة الأسس الملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

٤ – وعلى خلفية هذه المعلومات الأساسية، جمعت دورة عام ٢٠١١ للمرة الأولى وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين مع نظرائهم في قطاعي الصحة والبيئة، فضلا عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من أجل العمل في إطار العلاقة القائمة بين التمويل والصحة والبيئة وتقدير قيمة تلك العلاقة. وجرت أعمال المؤتمر في جلسات عامة وجلسات جانبية موازية وذلك للتمكين من إجراء مناقشة عامة بشأن الموضوع الرئيسي وكذلك لخوض نقاشات معمقة بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بدور الدولة في إحداث التحول الاقتصادي.

٥ – ويتكون هذا التقرير من أربعة فروع رئيسية: حيث يتناول الفرع ألف قائمة الحضور، في حين يعرض الفرع باء نتائج المشاورات بشأن انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر. ويعرض جدول الأعمال وبرنامج العمل المعتمدين في الفرع جيم.

٦ – وتُعرض مداولات المؤتمر في الفرع دال، وهو الفرع الذي يتضمن كذلك موجزاً للمناقشة الرفيعة المستوى بشأن موضوع المؤتمر والمناقشات التي تناولت الاقتصاد الأخضر، وتمويل الصحة والاستفادة من الفرص من أجل تحقيق النمو السريع في أفريقيا. ويختتم هذا الفرع بعرض نتائج المناقشات التي دارت بشأن التقرير والتوصيات الرئيسية الصادرة عن اجتماع لجنة الخبراء الذي سبق الجزء الوزاري من الدورة، ويرد في الفرع أيضاً البيان والقرارات التي أصدرها الوزراء.

الدورة الرابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

ألف – الحضور

٧ – عقدت الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي ٢٩ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١١.

٨ – وحضر المؤتمر ممثلو الدول الأعضاء التالية : إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتنزانيا، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر ، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلاند، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، ومالي، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٩ – وحضر ممثلون كذلك عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ وجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

١٠ – وحضر مراقبون من الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة : الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا ، واليابان. وحضر كذلك مراقبون من الفاتيكان.

١١ – وحضر مراقبون من المنظمات التالية : منظمة تقديم المعونة الدولية؛ ومجموعة الأعمال التجارية الأفريقية؛ والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية؛ والمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية؛ ومنظمة العمل الإنساني الأفريقي؛ والرابطة الأفريقية للاقتصاد والسياسة الصحيين، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛ والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ والتحالف الأفريقي من أجل الصحة العامة؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ ومؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية–فرع أفريقيا، ومصرف دول وسط أفريقيا؛ والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا؛ ومؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ واتحاد الجمعيات المسيحية للإغاثة والتنمية ؛ والوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا)؛ والائتلاف المعني بالحوار في أفريقيا؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)؛ وشركة تمويل التنمية الدولية؛ ومنظمة "تصور رؤية لإثيوبيا"؛ والمفوضية الأوروبية؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وشبكات ''فاهامو'' للعدالة الاجتماعية؛ ومنظمة التضامن بين النساء الأفريقيات؛ والتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ والصندوق العالمي؛ وتحالف دوائر الأعمال العالمية؛ ومعهد الدراسات الاجتماعية؛ ومعهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة القرن الأفريقي؛ وصندوق النقد الدولي؛ والمنظمة الدولية لأرباب العمل؛ ومكتب أفريقيا للاتحاد الدولي لنقابات العمال؛ والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جيكا)؛ ومركز جون هوبكنز لبرامج الاتصالات؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة ماري ستوبس الدولية؛ وشركة ماكنزي وشركاؤه؛ ومؤسسة مو إبراهيم؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة "حاسوب محمول لكل طفل"؛ والمنظمة الدولية للفرانكفونية؛ ومنظمة أوكسفام الدولية؛ والاتحاد الأفريقي لأرباب العمل؛ ومؤسسة ''أميرة أفريقيا''؛ وفرع أفريقيا لشبكة ''حقيقة المعونة''؛ وشراكة دحر الملاريا؛ ومنظمة إنقاذ الطفولة الدولية؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)؛ ومصرف ستاندرد تشارترد؛ ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ وبعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الرؤية العالمية.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - عقب مشاورات جرت بين الوفود في وقت سابق، انتخب المؤتمر الدول الأعضاء التالية بالإجماع لتشكّل مكتبه الجديد:

الرئيس - غينيا
النائب الأول للرئيس - رواندا
النائب الثاني للرئيس - جمهورية أفريقيا الوسطى
النائب الثالث للرئيس - موريتانيا
المقرر - ملاوي

جيم - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

١٣ - جرت أعمال المؤتمر في جلسات عامة وجلستين فرعيتين متوازيتين تناولت البنود الواردة في جدول الأعمال أدناه.

١٤ - واعتمد المؤتمر جدول الأعمال التالي:

الموضوع: تسيير التنمية في أفريقيا

١- افتتاح المؤتمر

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٣- حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن موضوع المؤتمر: تسيير التنمية في أفريقيا

٤- حلقات نقاش موازية بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية أفريقيا:

- □ حلقة نقاش بشأن الاقتصاد الأخضر
- □ حلقة نقاش بشأن تمويل الصحة في أفريقيا: التحديات وطريق المضي قدماً

٥- الاستفادة من الفرص من أجل تحقيق النمو السريع: الآفاق والسياسات الخاصة بالعقد المقبل

٦- إطلاق التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام ٢٠١١

٧- تقارير حلقات النقاش

٨- جلسة مغلقة بشأن الموارد البديلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي

٩- متابعة قرارات ونتائج دورة عام ٢٠١٠ للمؤتمر الوزاري المشترك

١٠- النظر في التقرير والتوصيات الرئيسية الصادرة عن لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

١١- النظر في مشروع البيان الوزاري ومشاريع القرارات واعتمادها

١٢- أي مسائل أخرى

١٣- اختتام المؤتمر

دال- سرد المداولات

افتتاح المؤتمر

١٥ - افتتح المؤتمر معالي السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية الذي ألقى كلمة رئيسية تمحورت حول موضوع المؤتمر. كما أدلى ببيانات في الجلسة الافتتاحية كبار المسؤولين والشخصيات المرموقة التالية: معالي السيد إدوارد كاندودو، وزير مالية ملاوي ورئيس مكتب المؤتمر المنتهية ولايته ومعالي السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومعالي السيد شا زوكانغ وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام لمؤتمر ريو المقبل لسنة ٢٠١٢؛ ومعالي السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئيس اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة؛ ومعالي الدكتور دونالد كابيروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي؛ ومعالي الدكتور جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

١٦ - وأثنى جميع المتحدثين على اختيار موضوع المؤتمر لهذا العام وهو *"تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في إحداث التحول الاقتصادي"* باعتباره يأتي في أوانه ويعالج مسألة مهمة ويتيح فرصة لإعادة النظر في الدور الإنمائي للدولة وتعزيز هذا الدور في أفريقيا.

١٧ – وكان السيد كاندودون، وزير مالية ملاوي ، الذي يترأس مكتب المؤتمر منذ أبريل/ نيسان ٢٠١٠ أول من ألقى كلمة أمام المؤتمر. وعند حديث السيد كاندودو بصفته رئيسا للمكتب المنتهية ولايته، أعرب عن امتنانه للمكتب المنتهية ولايته لما أحرزه من تقدم في تنفيذ القرارات والتوصيات الهامة الصادرة عن المؤتمر الأخير الذي عقد في ليلونغوي، ملاوي. وفيما يخص موضوع المؤتمر، قال إن أفريقيا لم تكن في حاجة إلى الانطلاق من نقطة الصفر عند بحثها لدور الدولة في التنمية. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تبني القارة على ما هو قائم لدى مؤسساتها الاجتماعية والثقافية الفريدة لتحقيق الدولة الإنمائية. وشدد على حاجة البلدان الأفريقية لإعادة هيكلة اقتصاداتها من أجل تحقيق عائدات إنمائية لشعوبها من خلال تشجيع الشفافية وخلق تحول في العقليات، وتيسير تنمية القطاع الخاص. وأكد على أنه عند المضي إلى الأمام، ستتطلب التنمية عدم التسامح مع سوء الحكم والفساد، وأنها بدلاً من ذلك ستعتمد على الشفافية، بما في ذلك جني الفوائد من موارد أفريقيا الطبيعية الوفيرة. واختتم السيد كاندودو بيانه بتوجيه الشكر إلى لجنة الخبراء على التقرير الذي قدمته مما من شأنه تيسير المناقشات الوزارية وتمنى النجاح الكامل للمكتب الجديد في عمله خلال السنة القادمة.

١٨ – وخاطب معالي السيد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤتمر بصفته ضيفاً خاصاً على موضوع التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه بعد مضي ١٠ سنوات على استضافة أفريقيا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن القارة ككل ليست على المسار الصحيح الكفيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباعتبار السيد شا يمثل الجهة الداعية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة لسنة ٢٠١٢ (ريو +٢٠)، فقد أوضح أن مؤتمر ريو +٢٠ سيركز على موضوعين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فقد أشار إلى أن مؤتمر قمة ريو +٢٠ سيشكل فرصة لتسريع وتيرة التنمية في أفريقيا، باعتبار أن الاقتصادات الخضراء ستمنح آفاقا جديدة لتحقيق التكامل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية و البيئية للتنمية المستدامة. ولهذا السبب، حث البلدان الأفريقية على الشروع في التعامل مع بقية العالم في سياق مؤتمر قمة ريو +٢٠، لكي يظهر الموقف الجماعي لهذه البلدان ضمن نتائج المؤتمر العالمي. وشدد السيد شا على الحاجة إلى إدارة التنمية بكفاءة، وأوضح أن مؤتمر قمة ريو +٢٠ سيتناول كذلك موضوعاً فرعياً عن شؤون الحوكمة وتحديداً الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة. واختتم كلمته بحث المؤتمر على الشروع في التفكير في خطة لمساعدة أفريقيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية مؤتمر ريو +٢٠.

١٩ – كما تحدث للمؤتمر كضيف خاص أيضاً معالي السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئيس اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة حيث أكد على أهمية موضوع المؤتمر الذي قال إنه جاء في أوانه المناسب بالنظر إلى التحضيرات التي تجري حالياً لعقد مؤتمر قمة ريو +٢٠ . وأثنى على الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ووزراء البيئة، لاسيما في مواجهة ارتفاع أسعار النفط وأسعار الطاقة، فضلا عن الأسواق المتقلبة. وأشار إلى أن التقرير بشأن الاقتصاد الأخضر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تضمن بعض الدروس المتعلقة بدور الدولة وكيفية استخدام السياسة العامة لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية على المديين القصير والطويل بالسير على مسار تحقيق الاقتصادات الخضراء. ومع استمرار عدد سكان أفريقيا في الارتفاع، فقد أكد السيد شتاينر على حاجة القارة لاستثمار موارد إضافية لكفالة ألا تتسبب القطاعات الاستخراجية في تآكل قاعدة رأس المال الطبيعي عند المضي في مسار النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فقد أشار إلى أن لدى أفريقيا إمكانيات كبيرة لتحقيق الاقتصاد الأخضر من خلال الاستثمار في التكنولوجيات القائمة وتكييفها.

٢٠ – ولاحظ معالي السيد السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، خلال كلمة الترحيب التي ألقاها، أن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا ككل لا تزال مشجعة، مع تسجيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤،٧ في المائة خلال سنة ٢٠١٠ وهناك توقعات بوصول هذا المعدل إلى نحو ٥ في المائة خلال سنة ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، أحرزت أفريقيا تقدما مطردا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فقد حذر الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أن هذه النظرة الإيجابية يمكن أن تتأثر بسبب المخاطر والشكوك الناجمة عن الأحداث السياسية الجارية في القارة، ومسألة البطالة بين الشباب، وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية، بالإضافة إلى تغير المناخ والتحديات الإنمائية القائمة الأخرى مثل ضبط أوضاع المالية العامة، وأزمة الديون السيادية، والمسائل المترابطة المتعلقة باختلال التوازن العالمي وأسعار الصرف. وفي هذا الصدد، دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها وتحويلها مع التركيز بوجه خاص على تحسين أساليب الحوكمة السياسية.

٢١ – وعند تطرق السيد جانيه إلى موضوع المؤتمر، قال إن النقاش بشأن دور الدولة في التنمية الاقتصادية والتحول ليس هدفه بالتأكيد وضع الدول في مواجهة الأسواق. بل ينبغي التركيز على مناقشة أفضل السبل لتفعيل الدولة الإنمائية في أفريقيا مع أخذ فوائد اقتصاد السوق بعين الاعتبار. وفي هذا

الصدد، أبرز خمسة مكونات أساسية لإتباع سياسة أفضل في مجال إدارة التنمية. وتشمل هذه المكونات: "١" ضرورة وضع سياسات سليمة ومرنة للاقتصاد الكلي للتمكن من إجراء التعديلات ودعم النمو؛ "٢" تنفيذ مستويات عالية من الاستثمار في رفع مستوى الإنتاج وبناء الهياكل الأساسية ورأس المال البشري ؛ "٣" إتقان استعمال التكنولوجيات وتكييفها وتحسينها واكتساب المهارات من أجل تحقيق العمالة اللائقة؛ "٤" اعتماد السياسات التجارية والصناعية الملائمة؛ "٥" ضرورة قيام الدولة بتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الدولة الإنمائية بدور رئيسي يتمثل في تنسيق الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك وضع رؤية منضبطة وشاملة لعملية التخطيط. وفي هذا الصدد، دعا السيد جانيه الحكومات الأفريقية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة أطر التخطيط في البلدان الأفريقية وتعزيز البيروقراطية المختصة التي تعتمد على الكفاءة.

٢٢ – وعلاوة على ذلك، أكد الأمين التنفيذي على أن اضطلاع الدولة في أفريقيا بدور أكثر نشاطا ينبغي أن يعادله التزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية المنصوص عليها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). وينبغي على الدولة أيضاً أن تتيح فضاء للقطاع الخاص والمجتمع المدني ليساهما في التنمية الوطنية. وينبغي للسياسة العامة الإنمائية أيضاً أن تأخذ الاتجاهات الجديدة في الاعتبار كما هو الحال بالنسبة للتكامل الإقليمي، وظهور عالم متعدد الأقطاب، والتحدي المتمثل في تغير المناخ والاستدامة البيئية، وتغيير التركيبة السكانية العالمية والرقمنة المتزايدة للعمليات الاقتصادية. وشدد كذلك على ضرورة أن تكون الحكومات سباقة في تعبئة الموارد من أجل التنمية من المصادر المحلية والخارجية.

٢٣ – وركز السيد دونالد كابيروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي في كلمته الافتتاحية على الأداء الاقتصادي الذي سجلته أفريقيا مؤخراً، فلاحظ بقلق أن النمو الهائل الذي شهدته السنوات الأخيرة لم يساهم في الحد من الفقر ولا في خلق فرص العمالة. وفي هذا الصدد، دعا الدول الأفريقية إلى إعادة النظر في دور الدولة في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين. وألقى الضوء على بعض القضايا التي تحتاج إلى أن تنظر فيها أية مناقشة تتطرق لدور الدولة في التنمية – وهي تعزيز تنمية القطاع الخاص والعلم والتكنولوجيا، والتكامل الإقليمي، وتحسين مستوى الهياكل الأساسية، واستقرار الاقتصاد الكلي وحماية حقوق الملكية. ولاحظ السيد كابيروكا أن الحالة التي تواجهها حاليا بعض بلدان شمال أفريقيا، سببها في الأساس عدم وجود إستراتيجيات نمو شاملة وملائمة وعدم وجود آليات مناسبة للحوكمة. وفي هذا الصدد، فقد أكد للمؤتمر أن مصرف التنمية الأفريقي سيستمر في دعم البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان التي تعاني من نزاعات وتلك الخارجة منها، من أجل بناء المؤسسات والدول القادرة.

٢٤ – وعند معالجة السيد كابيروكا للقضايا الأخرى المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، دعا الحكومات الأفريقية وكذلك الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى استكشاف آليات تمويل مستدامة للأعمال التي تقوم بها مفوضية الاتحاد الأفريقي وكفالة أن تتناسب الموارد المتاحة لهذه المؤسسة مع ولايتها ومهمتها.

٢٥ – وأكد معالي الدكتور جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في كلمته أمام المؤتمر على أهمية الاجتماعات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا باعتبارها أحد المحافل الرئيسية للمناقشات وبناء توافقات الآراء لضمان أن تعكس القرارات المتعلقة بأفريقيا في مؤتمري قمة مجموعة الثماني ومجموعة العشرين الأولويات الخاصة بالقارة. واستعرض الدكتور بينغ التطورات الأخيرة في أفريقيا ، فأشار إلى أن القارة كانت تنمو بمعدل ستة في المائة في السنوات الأخيرة وان الاستثمارات الأجنبية المباشرة زادت بنسبة ١٧ في المئة، مما جعل القارة وجهة جذابة للاستثمار. بيد أنه أعرب عن أسفه لكون التجارة البينية الأفريقية لا تزال منخفضة لا تتجاوز نسبة ١٠ في المائة (مقارنة مع نسبة ٨٠ في المائة في أوروبا) ، وهي حالة يرجع سببها الأساسي إلى ضعف الهياكل الأساسية أو انعدامها. وفي هذا الصدد، قال إن مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشارك مع مصرف التنمية الأفريقي قد أعطت أولوية لتطوير الهياكل الأساسية وشرعت بالفعل في تطوير طريق الشمال العظيم. وأشار كذلك إلى أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال التنمية الاقتصادية، فإن الزيادة التي شهدتها أسعار المواد الغذائية نتيجة لقصور القدرات الزراعية قد أثرت على القوة الشرائية للأسر المعيشية في أفريقيا، في حين سبب التضخم إحداث تقلبات في أسعار المواد الخام.

٢٦ – وفيما يخص موضوع المؤتمر، لاحظ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أنه على الرغم من وضوح دور الدولة في التنمية الاقتصادية بشكل كبير على مدى السنين، فإن التنفيذ الملائم وسياسات التدخل لا تزال تفتقر إلى تحقيق هدف الدولة الإنمائية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، دعا الدول الأعضاء إلى الالتزام التام بتنفيذ البرامج والمشاريع المتفق عليها، لاسيما في مجال التكامل الإقليمي، نظراً لأن القارة لا يمكنها الاستفادة من إمكاناتها بشكل كامل إلا من خلال التكامل. وأكد خصوصاً على دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز برامج التكامل الإقليمي وتنسيقها، وأثنى على جهود بعض الجماعات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اللتين قد شرعتا في تنفيذ معظم البروتوكولات المتفق عليها بموجب معاهدة أبوجا، وبالتالي شجعتا حرية

حركة الأشخاص والبضائع واستفادتا منها.

٢٧ – وفيما يتعلق بمسألة المصادر البديلة لتمويل مفوضية الاتحاد الأفريقي، لفت الرئيس انتباه المؤتمر إلى الحالة المالية الحرجة التي تعاني منها المفوضية. وأشار إلى أن نسبة ٧٥ في المائة من الميزانية العادية للمفوضية مصدرها خمسة بلدان أفريقية، هي ليبيا وجنوب أفريقيا والجزائر وتونس ومصر، في حين يمول الشركاء الإنمائيون بعض الأنشطة والمشاريع، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، التي تمثل نسبة ٧٧ في المائة من مجموع الميزانية. وأشار رئيس الاتحاد الأفريقي إلى أن هذا الوضع الحرج لم يعد قابلاً للاستمرار وناشد الدول الأعضاء دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالموارد المالية الكافية حتى تتمكن من الوفاء بولايتها.

٢٨ – وفي الخطاب الرئيسي الذي ألقاه السيد ملس زناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، أمام المؤتمر، رحب بالمشاركين فيه وأشار إلى أن النقاش بشأن النموذج الجديد للتنمية الذي يركز على مفهوم الدولة الإنمائية أمر مرحب به وقد طال انتظاره بالنسبة لأفريقيا. ودعا السيد ملس إلى استعراض النهج الإنمائي الذي اعتمدته معظم البلدان الأفريقية حتى الآن من أجل استخلاص بعض الدروس، وتقييم العقبات والبحث عن نهج بديل لأصولية السوق. وقال إن النموذج الليبرالي الجديد السائد قد ارتبط باتساع فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء التي يصعب سدها في البلدان المتقدمة. وأضاف أن ذلك مؤشر واضح على أن النموذج الليبرالي الجديد قد فشل في تحقيق النمو الشامل. ونتيجة لذلك، عكف الأكاديميون والممارسون في جميع أنحاء القارة على البحث عن نموذج إنمائي يمكن أن يعالج أوجه القصور السائدة في المعتقد التقليدي السائد، وربما استبداله بغيره.

٢٩ – وعند إشارة رئيس الوزراء إلى أن الهدف الرئيسي للدولة الإنمائية هو تحقيق التحول الاقتصادي من خلال خلق القيمة، قال إن الدولة الإنمائية يجب أن تظهر لديها سمات معينة لتتمكن من تحقيق هذه المهمة الصعبة. أولاً، ينبغي أن تلتزم بتحقيق نمو وتحول عادلين، وثانياً، ينبغي عليها بناء توافقات في الآراء بشأن الخطة الإنمائية لتحقيق الفيض الضروري للدعم الذي لا بد منه للانطلاق في إعادة ترتيب جذرية للاقتصاد السياسي في البلاد. وأخيراً، ينبغي أن تكون مستقلة عن القطاع الخاص.

٣٠ – وأوضح رئيس الوزراء أن النموذج الليبرالي الجديد قد جعل التنمية الأفريقية تسير في طريق الخطأ سواء من حيث فهم مصدر المشكلة الكامنة أو من حيث الحل الذي قدمه. مع ذلك، فقد لاحظ أن هناك دروساً مفيدة ينبغي استنباطها من تجارب بلدان ومناطق أخرى فيما يتعلق ببناء الدول الإنمائية، وبخاصة من البلدان حديثة العهد بالتصنيع في جنوب شرق آسيا. وأضاف رئيس الوزراء أنه على الرغم من أن جميع البلدان الأفريقية لن تنجح في بناء الدولة الإنمائية، إلا أن المؤتمر قد أتاح الفرصة لاستكشاف إمكانيات تطوير نموذج إنمائي جديد من شأنه تحديد مسار النمو والتنمية على نحو مستدام في أفريقيا.

٣١ – وبعد انتهاء رئيس الوزراء من خطابه الرئيسي، أعلن رئيس الوزراء حينئذ رسمياً افتتاح المؤتمر وتمنى للمشاركين خوض مداولات ناجحة.

حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن موضوع المؤتمر: تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في إحداث التحول الاقتصادي"
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٢ – عقب الجلسة الافتتاحية، أجريت مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع المؤتمر: **تسيير التنمية في أفريقيا**: دور الدولة في إحداث التحول الاقتصادي. وترأس حلقة النقاش وأدارها رئيس مكتب المؤتمر الوزاري المنتخب حديثاً، معالي السيد كيرفالا يانساني، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية غينيا، كما تحدث المحاضرون والمتدخلون الرئيسيون التالي ذكرهم: السيد مو إبراهيم ، رئيس مؤسسة مو إبراهيم، ومعالي السيد سفيان أحمد، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا؛ ومعالي السيد لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛ ومعالي السيد ميشيل بارنييه، مفوض الاتحاد الأوروبي للأسواق الداخلية، ومعالي السيد سوباشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد.

٣٣ – وشكر معالي السيد كيرفالا يانساني في ملاحظاته التمهيدية الموجزة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على منحها فرصة لبلاده، غينيا لتمثيل منطقة غرب أفريقيا في المكتب. كما أعرب عن امتنانه العميق لحكومة إثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة التي لقيها والوفد المرافق له. ووجه السيد يانساني رسالة تقدير من رئيس جمهورية غينيا السيد ألفا كوندي، للمجتمع الدولي لما قدمه من دعم لبلاده في مرحلة استعادة النظام الدستوري في أعقاب الانتخابات الأخيرة في بلاده. وقال إن موضوع المؤتمر لهذا العام يمنح فرصة للمشاركين للتفكير في التحديات التي تواجهها الدولة في جهودها الرامية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدام؛وأن تجربة غينيا قد أثبتت في كل من الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة وكذلك اقتصاد السوق فشلها بسبب سوء الإدارة وتخصيص الموارد في الحالة الأولى، وضعف سلطة الدولة في الحالة الثانية؛ وأن حكومة غينيا قد أشركت الجمهور في مناقشة دور الدولة في التحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال

عقد مؤتمر وطني حظي بمشاركة نشطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وأكد على أهمية التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في تعزيز دور الدولة في التنمية في أفريقيا.

٣٤ – وركز السيد مو إبراهيم ، رئيس مؤسسة مو إبراهيم، عرضه على مسألتين هما: "١" التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا؛ و "٢" تسخير موارد أفريقيا لأغراض التنمية. وقال إن هناك ترابطاً قائماً بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا السياق، ونظرا لصغر حجم معظم الاقتصادات الأفريقية، هناك حاجة لأن تسرع القارة مسار تكاملها الاقتصادي لكي تتمكن من منافسة بقية العالم بفعالية؛ وأنه ينبغي أن تحقق البلدان الأفريقية تكاملاً بين اقتصاداتها عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تقف في وجه التجارة من أجل تعزيز حركة الأشخاص والسلع، ورؤوس الأموال والخدمات؛ وأنه ينبغي ترشيد العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتفادي الازدواجية في الجهود والاستفادة القصوى من الموارد المحدودة؛ وأن الشفافية لا تزال تشكل تحدياً كبيراً تعاني منه أفريقيا بالنسبة لإدارة الموارد الطبيعية. وأنه ينبغي على البلدان الأفريقية النظر في إمكانية التوقيع على ميثاق الموارد الطبيعية، الذي ينص على المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

٣٥ – واستعرض السيد سفيان أحمد، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا في كلمته استراتيجيات التنمية الوطنية التي اعتمدتها إثيوبيا منذ سنة ١٩٨٠حتى الآن في سياق الدولة الإنمائية. وقال إن الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الوطنية في إثيوبيا منذ سنة ١٩٨٠ تمثلت في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام واسع النطاق وتخفيف حدة الفقر. وتطلب تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة، ولاسيما للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. كما ركزت الخطط على تحقيق الأهداف التالية: إجراء إصلاحات على الخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية والتنمية الصناعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتمكين المرأة، واللامركزية، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ، باعتبارها أهدافاً متوسطة الأجل للخطط الإنمائية؛ وفيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تسير إثيوبيا على الطريق الصحيح لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فقد حقق البلد أداء جيداً في مجال تحسين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتطوير الهياكل الأساسية الإنمائية وإعادة مسألة تقديم الخدمات للحكومات المحلية والوطنية؛ وأن قوى السوق وحدها ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في إثيوبيا. فهناك حاجة إلى وضع التنظيم الحكومي المناسب. وتضطلع الحكومات أيضاً بدور هام في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات، وتوجيه التنمية الاقتصادية من خلال التخطيط الإنمائي وصياغة السياسات القطاعية وتنفيذها.

٣٦ – وركز العرض الذي قدمه السفير لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أساسا على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز التنمية في أفريقيا في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأن من بين أهداف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز البعد الإنمائي في عمل الأمم المتحدة في أفريقيا؛ وحشد دعم المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أن التنمية الأفريقية من مسؤولية البلدان الأفريقية نفسها. ومع ذلك، تتطلب العولمة إنشاء تعاون فعال بين جميع البلدان الأفريقية وبقية العالم؛ وأن نجاح أفريقيا في تحقيق الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية سيتوقف إلى حد كبير على تنمية مواردها البشرية، ولاسيما في مجالي الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، فإن الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١ ستركز على موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم". ويُتوقع أن تعالج هذه الدورة المسائل التالية: "١"التحديات المتعلقة بالحصول على التعليم وخاصة بالنسبة للطفلة؛ "٢" ربط المهارات التي تنتجها نظم التعليم باحتياجات الاقتصاد؛ "٣" تقاسم الأعباء في مجال التعليم بين أفريقيا والبلدان المتقدمة للتخفيف من أثر هجرة ذوي الكفاءة. ولذلك، دُعي المؤتمر الوزاري لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الوزراء إلى معالجة ما يلي: "١" وضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية في أفريقيا؛ "٢" التحضير لمشاركة أفريقيا في المؤتمرات الدولية المقبلة، بما في ذلك الاستعراض الشامل لإطار الأهداف الإنمائية للألفية وجولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي تجريها منظمة التجارة العالمية؛ "٣" وضع السياسات المحلية/ الحلول الرامية للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في مجالات مثل الهياكل الأساسية والشباب والعمالة والفقر؛ "٤" تسليط الضوء على مسألة تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية، من جملة أمور أخرى.

٣٧ – وخلال عرض السيد ميشيل بارنييه، مفوض الاتحاد الأوروبي للسوق الداخلية والخدمات، استعرض تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية الاقتصادية والحوكمة. فقال إن السلام والأمن شرطان أساسيان للحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية؛ وأن الزخم نحو تحقيق التكامل الأوروبي قد نبع من ضرورة وضع حد لاتجاه الحرب الذي ساد في أوروبا خلال قرون عديدة. وأن التكامل قد استند أساساً على ضرورة تقاسم إنتاج المواد الخام الرئيسية وإدارتها، مثل الفحم والفولاذ. ويمكن أن تتعلم أفريقيا من تجربة التكامل الأوروبي، لاسيما في مجال تعزيز التجارة البينية؛ وأن الأزمة المالية العالمية قد أكدت مؤخراً على الحاجة إلى الرصد الفعال وتعزيز آليات التنظيم

الوطنية وعبر الوطنية. وفي هذا الصدد، قام الاتحاد الأوروبي بعملية وضع قواعد جديدة تهدف إلى تحسين الشفافية في الأسواق المالية وفي النظام المصرفي. وهناك حاجة لإنشاء آلية مماثلة على الصعيد العالمي لإدارة الأسواق المالية العالمية.

٣٨ – وأكد السيد سوباشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، في العرض الذي قدمه على أهمية كل من الدولة والأسواق في التنمية الاقتصادية. وشدد على ضرورة تحلي البلدان الأفريقية بالحذر عند اتخاذ قرارات بشأن المزيج المناسب من تدخل الدولة وقوى السوق مما من شأنه المساهمة في تنميتها. فالأسواق تحظى بأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية وتضطلع الدولة بدور هام في تعزيز تنظيمها وما ينجم عن ذلك من تحرير اقتصادي؛ وأن التنوع القائم لدى البلدان الأفريقية يدل على أنه ليس هناك حل من مقاس واحد يناسب الجميع في التصدي للتحديات الإنمائية وبالتالي، سيتعين على كل بلد تصميم نهجه الخاص به في التنمية وفقا لواقعه المحلي وخصوصياته؛ وأن تحقيق الدولة الإنمائية يستدعي وضع آليات تكفل الشفافية في المشتريات الحكومية، ووجود عملية تخطيط منضبطة، وتحديد الأولويات الخاصة بالاستثمار والتركيز على القطاعات المستهدفة، وخاصة بهدف تحسين الإنتاجية، وتطوير قدرات العرض، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وصياغة أساليب تنفيذ السياسات القطاعية ودعمها كما هو الحال بالنسبة للزراعة. ويعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد) في هذه المجالات في إطار ولايته لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز التجارة باعتبارها محفزاً للنمو الاقتصادي.

٣٩ – وخلال المناقشة التي تلت العروض، حدث تبادل واسع النطاق لوجهات النظر وتقاسم الخبرات بين الوفود. وساعدت المناقشات، التي نشط فيها الحاضرون من وزراء ووكلاء وزارات ومحافظي المصارف المركزية وغيرهم من الخبراء، في إثراء التحاليل المقدمة للمسائل الموضوعية التي انبثقت عن جلسة المناقشة بشأن إدارة التنمية من أجل إحداث التحول الاقتصادي في أفريقيا. وأبرزت المناقشات الحاجة إلى تحقيق التوازن المطلوب بين دور الدولة ودور السوق في التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن ورقة القضايا بشأن موضوع المؤتمر لم تعبر بدرجة كافية عن هذا التوازن من خلال التركيز أكثر على دور الدولة. وأقر المؤتمر بالدور الحاسم للدولة في خلق بيئة مواتية لتنمية يقودها القطاع الخاص، ولا سيما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز الضريبية وغيرها.

٤٠ – كما أكد المؤتمر على ضرورة تهيئة بيئة مواتية للنساء والشباب، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتمكينها من الاضطلاع بدور فعال في وضع السياسات. ومنح المؤتمر أهمية خاصة لضرورة خلق كفاءة بيروقراطية من شأنها أن تكون في خدمة الاقتصاد. وأشارت المناقشات أيضاً إلى أن التفاوت في الدخل في العديد من البلدان الأفريقية قد أثر سلباً على الاقتصادات الأفريقية، مما أدى إلى تعميق مستويات الفقر. وفي هذا الصدد، أكد المؤتمر على ضرورة قيام الدول الأعضاء باعتماد خطط فعالة للحماية الاجتماعية تكون مصحوبة بآليات للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً. وفي السياق ذاته، أكد المؤتمر على ضرورة وجود مؤسسات قوية تهدف إلى معالجة العقبات التي تعترض طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك محاربة الفساد.

تقرير حلقات النقاش الموازية بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية أفريقيا: (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤١ – تمحور النقاش بشأن هذا البند حول حلقتي نقاش موازيتين هما:

حلقة نقاش بشأن الاقتصاد الأخضر والاستدامة العالمية

٤٢ – أدار السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه الحلقة. وشارك المسؤولون رفيعو المستوى المذكورون أدناه كمتدخلين: السيدة لويزا ديوغو، عضو البرلمان ورئيسة وزراء موزامبيق السابقة وعضو فريق الاستدامة العالمية التابع للأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد هنري جومبو، وزير البيئة بجمهورية الكونغو؛ والسيدة شيري أييتي، وزيرة البيئة والعلم والتكنولوجيا الغانية؛ والسيد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والدكتورة شيلا سيسولو، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد سيندیسو نديما نغوينيا، الأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والسيد اندريس بيبالغس، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التنمية. وانضم للمتدخلين كبار المسؤولين التالية أسماؤهم لإثراء النقاش: السيد جون ميتشوكي، وزير البيئة والموارد المعدنية الكيني؛ والسيد بيدرو لويس دا فونسيكا، نائب وزير التخطيط الأنغولي؛ والسيد مامبوراي نجي، وزير الشؤون المالية والاقتصادية الغامبي.

حلقة نقاش بشأن تمويل الصحة في أفريقيا: التحديات وطريق المضي قدماً

٤٣ – أدارت المرحلة الأولى من النقاش السيدة بيينس غاواناس، مفوضة الاتحاد الأفريقي للتنمية الاجتماعية؛ وأدار المرحلة الثانية الدكتور لويس غوميز سامبو، المدير الإقليمي لمنطقة أفريقيا بمنظمة الصحة العالمية. وشارك المسؤولون رفيعو المستوى المذكورون أدناه كمتدخلين: وليام سامورا كامارا، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في سيراليون؛ والسيد إسيمي مينيي

لازار، وزير المالية في الكاميرون؛ والسيد مودو دياغني فودا، وزير الصحة في السنغال، والسيد روبرت جوزيف ميتل نونو، نائب وزير الصحة في غانا؛ والسيد ميشيل سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ والبروفسور باباتوندي أوسوتيمهين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وانضم للمتدخلين السيد علي بوراوي، كاتب الدولة المكلف بالتخطيط والإحصاء الجزائري لإثراء النقاش.

٤٤ – وحددت حلقة النقاش بشأن الاقتصاد الأخضر أفضل الممارسات والسياسات الكفيلة بتحقيق اقتصاد أخضر في أفريقيا. فالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر سيشكل احد الموضوعين المطروحين على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) الذي سيعقد في ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل. ولذلك، أتاحت حلقات النقاش فرصة للبلدان الأفريقية لمناقشة التحضيرات والمساهمة الأفريقية في عملية ريو +٢٠. وبرزت النقاط الرئيسية والتوصيات التالية بناء على مساهمات المشاركين في الندوة ومناقشة الحلقة العامة التي تلت ذلك:

(أ) هناك أدلة واضحة على أن الاقتصاد الأخضر يتيح فرصاً جديدة للنمو قابلة للتطبيق. وفي ضوء التحديات التي تواجهها البلدان اليوم ومحدودية نماذج النمو والتنمية التي سُعي إليها حتى الآن في تحقيق إخراج الغالبية العظمى من الناس من براثن الفقر، فإن الحد من مواطن الضعف الاقتصادي والاجتماعي وتقديم مسارات جديدة نحو التنمية المستدامة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر لم تعد مسائل في حيز "ما إذا كان يجب فعله" وإنما أصبحت في حيز "الكيفية التي يجب إتباعها"؛

(ب) أثبتت تجارب العديد من البلدان الأفريقية أن المبادرات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر يجري القيام بها بالفعل وأن هذه المبادرات تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة. وينبغي مواصلة هذه الجهود لأن تجارب العديد من البلدان في شرق آسيا قد أظهرت أن فوائد الاقتصاد الأخضر لا يقتصر نفعها على البلدان الغنية والصناعية فحسب؛

(ج) تمتلك أفريقيا كمية كبيرة من الموارد الطبيعية غير المستغلة التي يمكن استغلالها لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي القضاء على الفقر – ويوفر الاقتصاد الأخضر إطارا لاستخدامها على نحو مستدام؛

(د) هناك حاجة إلى السياسات والمؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي للمساعدة في إنشاء الأسواق المواتية للاقتصاد الأخضر وتنظيم تلك الأسواق. وينبغي لسياسات الاقتصاد الأخضر أيضاً أن تكون لها تأثيرات على الاقتصاد الكلي وعلى الحاجة لكفالة الوصول العادل بالنسبة للجميع، وخاصة الفقراء، إلى الأشكال الجديدة من التكنولوجيا؛

(هـ) سياسات الاقتصاد الأخضر هي سياسات مشتركة بين القطاعات وينبغي إدراجها في السياسات الإنمائية الوطنية لكي يمكن تنفيذها على نحو فعال. ومع ذلك، يتعين على واضعي السياسات أن يكونوا حذرين من تطبيق صيغة "الحل من مقاس واحد الذي يناسب الجميع" على الاقتصاد الأخضر، بل ينبغي أن يتبنوا نهجا مصمماً خصيصاً، مع أخذ الخصوصيات الإقليمية والقطرية في الاعتبار؛

(و) التكامل الإقليمي هو المفتاح لنجاح تنفيذ خطة الاقتصاد الأخضر في أفريقيا ، من خلال مواءمة السياسات والقوانين والمعايير ووفورات الحجم وخلق فرص أكبر في الأسواق؛

(ز) تشمل العوامل الرئيسية الأخرى للاقتصاد أخضر الابتكارات التكنولوجية الكفيلة بزيادة أنشطة البحث والتطوير والاتساق والاستمرارية في سياسات وبرامج التنمية المشتركة بين القطاعات وكذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف جذب الاستثمارات؛

(ح) يحظى تمويل الاقتصاد الأخضر بأهمية حاسمة، ويمكن أن يشكل إطلاق الصندوق الأخضر في مؤتمر كانكون بشأن تغير المناخ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. وبالنسبة لأفريقيا، تستحق الثناء مبادرة مصرف

التنمية الأفريقي بإنشاء صندوق أخضر وينبغي أن يبدأ تنفيذها هذا العام؛

(ط) لا ينبغي استخدام الاقتصاد الأخضر كمبرر لسياسة الحماية الجمركية، أو كمشروطية للمعونة أو الديون ولا للحد من فضاء السياسة الإنمائية في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الأفريقية؛

(ي) هناك حاجة لاستمرار الحوار والتفاعل على الصعيد الإقليمي بين المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين من أجل المشاركة البناءة في صياغة المنظورات الأفريقية بشأن الاقتصاد الأخضر والاتفاق على التنازلات المطلوبة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛

٤٥ – وركزت حلقة النقاش بشأن تمويل الصحة على قضايا السياسات الرئيسية ذات الصلة بتحسين تمويل وتنفيذ التدخلات الصحية في أفريقيا، ونظرت في المقترحات المبتكرة والخيارات المتاحة لزيادة حجم الاستثمارات في القطاع الصحي. كما أبرزت المناقشات المبادرات الوطنية والإقليمية الناجحة في مجال تمويل القطاع الصحي في أفريقيا. ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية لعروض حلقة النقاش على النحو التالي :

(أ) أحرزت البلدان الأفريقية على العموم تقدماً في زيادة التدخلات المتعلقة بالصحة العامة وهناك مزيد من الاهتمام على مستوى الإرادة السياسية من أجل تمويل الرعاية الصحية. وبذلت بلدان كثيرة جهوداً تهدف إلى زيادة حجم النفقات الصحية الوطنية. وهناك أيضا كميات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية قد خصصت للصحة. يبلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة حالياً ١٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة حيث يتراوح بين ٠,٣٤ سنتاً من الدولار و٣١٤ دولارا؛

(ب) ومع ذلك، فإن نصيب الفرد من الإنفاق الصحي لا يترجم دائما إلى نتائج صحية أفضل. ويمكن تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الصحية الوطنية والدولية إذا ما تم الارتقاء بمستوى التدخلات الصحية ذات الجدوى والفعالية من حيث الكلفة.

(ج) من الضروري إجراء الاستثمار في النظم الصحية التي تكون في خدمة السكان. ولهذا الغرض، فقد وضعت مبادرة مواءمة الشؤون الصحية في أفريقيا أداة مرجعية للدعوة والحوار لضمان تطبيق الإدارة الكفوءة للموارد الصحية وزيادة الاستثمار في القطاع الصحي.

(د) يشكل تحسين الصحة في أفريقيا أمراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، مما يعود بالمنافع الاجتماعية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإن الناس الأصحاء يخففون العبء على نظم الرعاية الصحية؛

(هـ) ينبغي السعي إلى تنفيذ أربعة إجراءات لتحسين الاستثمارات في الصحة ، وهي: تحديد الأولويات من خلال التخطيط والميزنة القائمين على الأدلة، وتحسين الطلب على الخدمات الصحية والاستفادة منها، والاستثمار في نظم تقديم الرعاية الصحية، وتعزيز التدخلات المتعددة القطاعات، ولاسيما في المحددات البيئية للصحة مثل المياه النظيفة والصرف الصحي.

(و) يمكن تخصيص مبلغ إضافي لنصيب الفرد من الإنفاق الصحي يتراوح بين ٢١–٣٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة أن ينقذ أرواح ما يقرب من ٣,١ مليون نسمة، ٩٠ في المائة منهم من الأمهات والأطفال. وهناك حاجة لإيجاد الحيز المالي لتقديم مزيد من التمويل للصحة، بما في ذلك زيادة الكفاءة في الإنفاق العام. وهناك أيضاً حاجة إلى تخصيص مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية كما جرى الاتفاق على ذلك في مؤتمري قمتي مجموعة الثماني ومجموعة العشرين.

٤٦ – وخلال النقاش العام الذي تلا الجلسة العامة، انضم وزراء المالية والتخطيط لنظرائهم من وزراء البيئة وغيرهم من الخبراء الذين شاركوا كضيوف خاصين. من بين النقاط الرئيسية التي أثيرت خلال هذا النقاش ما يلي:

(أ) أظهر تبادل التجارب بين البلدان خلال المؤتمر أن العبء الأكبر في تمويل الرعاية الصحية لا يزال يتحمله الأفراد والأسر المعيشية الفقيرة التي تصرف على نفقات الرعاية الصحية بشكل مباشر من مالها الخاص؛

(ب) يجب أن تكون الصحة على رأس أولويات جميع الحكومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ بما في ذلك إعطاء الأولوية للاستثمار في الرعاية الصحية الأولية والخدمات الوقائية بطريقة أكثر تكاملا؛

(ج) لا يزال تمويل الرعاية الصحية في معظم البلدان الأفريقية مجزأ، الأمر الذي يدعو إلى وضع استراتيجيات وطنية متعددة التمويل مصحوبة بمواءمة مؤسسية أقوى وتحسين التنسيق مع الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التعاون التام بين القطاعين العام والخاص لتوفير حلول شاملة للتمويل الصحي؛

(د) ينبغي استكشاف سبل مبتكرة لجمع أموال إضافية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والخارجية المخصصة لقطاع الصحة؛

(هـ) هناك العديد من خيارات التمويل المبتكرة. ويمكن للحكومات تخصيص أموال مشابهة للدخل الذي تحصل عليه من التحويلات، كما حدث في أمريكا اللاتينية. وينبغي لأفريقيا أيضا استكشاف كيفية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ذلك أن ١ في المائة فقط من الضرائب المفروضة عليه يمكن أن تشكل احتياطياً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على الصعيد الإقليمي. وبدأت الصناديق الاستئمانية الصحية في الظهور في المنطقة. ويشكل صندوق رأس المال الدائر أيضاً فرصة يمكن السعي للحصول عليها من مصرف التنمية الأفريقي؛ أو من خلال فرض الضرائب على المنتجات المضرة بالصحة، كالسجائر والمشروبات الكحولية والصناعات الملوثة على سبيل المثال.

(و) تمثل إعادة هيكلة ميزانيات الرعاية الصحية الأولية، وتصنيف البيانات لمعالجة عدم المساواة والتفاوت، وتحسين مشاركة منظمات المجتمع المدني، واستكشاف واعتماد خيارات التمويل الجديدة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع نطاق تغطية خطط التأمين الصحي المجتمعية كلها وسائل ممكنة لتحسين أساليب تمويل الصحة؛

(ز) هناك أيضا حاجة إلى مواصلة استكشاف تطبيق خطط التأمين الصحي الاجتماعية من خلال البناء على تجارب بلدان المنطقة الأخرى. وينبغي أن يكون ذلك في إطار إستراتيجية صحية وطنية يشترك في ملكيتها الجميع؛

(ح) من الضروري إتباع نهج شامل لاستراتيجيات التمويل الصحي يقوم بتحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بجميع الجهات المعنية واستخدام الموارد على نحو فعال. ويجب إشراك أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم البرلمانيون في عملية التخطيط ووضع الميزانية وتحديد الأولويات الصحية؛

(ط) من شأن إتباع نهج قطاعي شامل تيسير التنسيق من أجل الحصول على التمويل وتعزيزه. حيث يمكن على سبيل المثال أن تساعد معالجة مشكلة العجز في المساكن في المناطق الحضرية في تحسين الصحة وخلق المزيد من فرص العمالة؛

(ي) ينبغي أن تعتمد البلدان الأفريقية نهجاً إقليمياً جماعياً للتفاوض بشأن آليات التمويل الصحي وكيفية الحصول عليها. كما أن إتباع نهج إقليمي لشراء الأدوية والعقاقير الأساسية بكميات كبيرة من شأنه أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة؛

(ك) يمكن للمنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي توفير منتدى لتبادل أفضل الممارسات لتطوير أطر التمويل الصحي، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية

وخدمات الدعوة، وتبادل المعارف، وتعزيز القدرات في مجال التمويل الصحي. وفي هذا الصدد، اقترح أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومبادرة مواءمة الشؤون الصحية في أفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية بالاشتراك في تنظيم دورة تقنية وزارية خاصة بشأن الصحة يشارك فيها وزراء الصحة ووزراء المالية.

الاستفادة من الفرص من أجل تحقيق النمو السريع: الآفاق والسياسات الخاصة بالعقد المقبل (البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٧ – قاد النقاش بشأن هذا البند من جدول الأعمال لجنة تتألف من السيد الشيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ والسيد مارك بلانت، نائب مدير إدارة أفريقيا في صندوق النقد الدولي؛ والسيد آشا ليكي، الشريك في شركة ماكينزي وشركاؤه بجنوب أفريقيا؛ والسيدة راضية خان، المديرة الإقليمية للأبحاث بشأن أفريقيا ورئيسة قسم الاقتصاد الكلي في بنك ستاندرد تشارترد بالمملكة المتحدة. وأدار النقاش السيد ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي. وتركز النقاش على الفرص الكفيلة بتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في أفريقيا خلال العقد المقبل. واستهدف النقاش تعزيز حوار صريح لمعالجة المشاكل العملية التي تواجهها التنمية في أفريقيا، على الرغم من نسب النمو القوية التي سُجلت في السنوات الأخيرة.

٤٨ – وأشار السيد مكويزالامبا في ملاحظاته المقتضبة للتمهيد للنقاش، إلى أن الموضوع قد جاء بناء على التوصيات الصادرة عن المؤتمرات السابقة، وأبرز ثلاث قضايا متصلة بالنمو والتنمية في أفريقيا توقع أن تركز عليها العروض: "١" الفرص الكفيلة بتسريع النمو في أفريقيا؛ "٢" التحديات المتعلقة بتسريع النمو الاقتصادي في أفريقيا؛ "٣" الأولويات الرئيسية الخاصة بالنمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

٤٩ – وركز العرض الأول الذي قدمه السيد الشيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا على النقاط التالية :

(أ) التأكيد على أهمية موضوع المؤتمر الذي يأتي في وقت تسلك فيه القارة منعطفا جديدا في تنميتها يهدف إلى تعزيز إنجازات العقد الماضي من القرن الجديد. وتشمل هذه الإنجازات استقرار الاقتصاد الكلي، وجهوداً متواضعة للحد من الفقر وإحراز التقدم نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا يزال النمو في أفريقيا هشاً وتحيط به مخاطر كبيرة في النكوص بجهود القارة لتحقيق التحول الاقتصادي؛

(ب) تحقق النمو أساساً نتيجة للسياسات التي نفذتها البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي والتي بدأت تؤتي ثمارها. ومع ذلك، ليس هناك مجال للتهاون لأن البلدان في حاجة إلى تمتين إصلاحات الاقتصاد الكلي، وتعزيز مؤسسات الدولة ومعالجة مواطن الضعف من خلال شبكات الأمان القوية القادرة على جعل النمو نمواً شاملاً.

(ج) تحتاج أفريقيا أيضاً إلى تعزيز التعاون مع دول مثل الصين أو الهند أو البرازيل، لأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يتيح فرصا جديدة في التنويع الاقتصادي للتجارة وفي نقل التكنولوجيا من أجل الحد من الفقر. وبالمثل، ينبغي لأفريقيا استغلال الفرص في مجال الزراعة، لأن القارة يمكن أن تصبح سلة خبز العالم بامتلاكها لـ ٦٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، ولقطاع الصناعة والخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الصعيد ذاته، ينبغي تعزيز الجهود الكفيلة بتحقيق التكامل الإقليمي لتحقيق ووفورات الحجم وأسواق أكبر.

(د) بالرغم من توفر هذه الفرص، إلا أن أفريقيا تواجه تحديات عديدة، بما فيها مسألة الحوكمة ونقص الهياكل الأساسية والأمراض المتوطنة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تضم أفريقيا ٣٣ من أقل البلدان نمواً من أصل ٥٤ بلداً في العالم، وتمت الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نمواً في أيار/ مايو ٢٠١١ في إسطنبول، تركيا للفت الانتباه إلى الاحتياجات المحددة لهذه البلدان.

٥٠ – وركز العرض الذي قدمه السيد مارك بلانت، نائب مدير إدارة أفريقيا في صندوق النقد الدولي على ثلاث نقاط رئيسية هي:

(أ) أبرزت النقطة الأولى الحالة الاقتصادية الراهنة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فمعظم بلدان المنطقة قد تكيفت مع الأزمة العالمية بشكل جيد واستعدت لانتعاش مستمر في النمو، وذلك بسبب تحسين السياسات المحلية في مرحلة ما قبل الأزمة. ومع ذلك، فقد شكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود في الآونة الأخيرة تحدياً؛

(ب) هناك ثلاثة مجالات يمكن من خلالها للسياسة العامة أن تستفيد من النمو، وهي: "١" الاستجابة للتحديات والفرص الناشئة، بما في ذلك إجراء دفعة كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ "٢" التقديم الفعال للمنافع العامة، ولاسيما الهياكل الأساسية الاجتماعية؛ "٣" رفع مستويات حجم المدخرات الوطنية ومستويات الاستثمار، بما يتفق مع الحاجة الماسة لخلق فرص العمالة وزيادة نصيب الدخل الشخصي؛

(ج) في ضوء هذه الاتجاهات، سيتغير دور صندوق النقد الدولي في أفريقيا ليركز على التدابير الأساسية الحاسمة بالنسبة للاستقرار والنمو والحد من الفقر، وذلك باستخدام نهج أكثر مرونة تجاه المديونية الخارجية وزيادة حجم تقديم المساعدة التقنية.

٥١ – وأثار السيد آشا ليكي، الشريك في شركة ماكينزي وشركاؤه بجنوب أفريقيا النقاط التالية في عرضه الذي استقاه من منشور أصدرته شركته مؤخراً لدعم قرارات الاستثمار في أفريقيا بعنوان – " أُسُود تتقدم" :

(أ) سجّل النمو في أفريقيا مستويات أعلى منها في مناطق العالم الأخرى. وعلاوة على ذلك، فقد استند هذا النمو على قطاعات متعددة، وليس على الموارد الطبيعية فحسب. ومن الأصول الأخرى الخاصة بأفريقيا ظاهرة التحضر واستقرار الاقتصادي الكلي. وعلى الرغم من هذه المزايا الجلية، فإن المستثمرين المحتملين قلقون أيضاً من مدى استدامة النمو في أفريقيا وآفاق العقد المقبل؛

(ب) أظهرت الدراسات التي أجراها ماكينزي وآخرون أن آفاق النمو على المدى الطويل جيدة، وذلك نظرا لصلابة العوامل الرئيسية الأربعة التي تقف وراء الأداء الاقتصادي لأفريقيا في الفترة الأخيرة: "١" الموارد من السلع الأساسية؛ "٢" تدفق رؤوس الأموال الدولية؛ "٣" مدخرات المستهلكين؛ "٤" الثورة الزراعية؛

(ج) لكي تتمكن أفريقيا من استغلال إمكاناتها بشكل كامل، ينبغي للقارة أن تعالج قضيتين كبيرتين هما أساساً: "١" معدل النمو، الذي سجل ٥ في المائة وهذا جيد ولكن ليس كاف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ "٢" لا يزال النمو في أفريقيا غير شامل وينبغي لصانعي السياسات معالجة هذه المسألة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضطلع الحكومات الأفريقية بدور أكثر فعالية في تحديد أهداف النمو وأن تسعى إلى تحقيقها. وعلاوة على ذلك، من المهم إشراك القطاع الخاص في التنمية.

٥٢ – وركز العرض الذي قدمته السيدة راضية خان، المديرة الإقليمية للأبحاث بشأن أفريقيا ورئيسة قسم الاقتصاد الكلي في بنك ستاندرد تشارترد على "الدورة الكبرى" للاقتصاد العالمي. ففي هذه الدورة، جرى سرد العديد من البلدان الأفريقية من بين العشرة الاقتصادات الأعلى نمواً في العالم قبل الأزمة. ومن بين النقاط الرئيسية التي تناولها عرض السيدة خان ما يلي:

(أ) نظرا للتحول الذي يشهده حالياً التوازن الاقتصادي، يجب أن تزيد أفريقيا حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٢ في المائة إلى ٥ في المائة. ومع ذلك، فإن التحدي الأكثر إلحاحاً بالنسبة لأفريقيا هو الحاجة إلى تحقيق النمو الذي يفضي إلى التحوّل. وتحتاج أفريقيا إلى إجراء إصلاحات هيكلية من شأنها أن تتجاوز بكثير توفير بيئة مواتية. ولكي تتمكن القارة من تمويل تنميتها، فإن عليها حشد مواردها المالية الخاصة بها والوصول إلى الأسواق المالية الدولية؛

(ب) يجب أن تكون السياسات الحكومية ذات طابع استراتيجي وأن تلبي احتياجات الناس. ثانياً، يجب على الحكومات رعاية

البيئة التجارية الأكثر جاذبية بالنسبة لشركات القطاع الخاص. وأخيراً، تحتاج الحكومات لتعزيز إيجاد البيئة المواتية للقطاع الخاص، والتي تشمل تنمية الديون المحلية والقطاع المالي.

٥٣ – وأثناء النقاش العام الذي جرى، أثيرت النقاط التالية:

(أ) يحظى النمو الشامل بأهمية كما اتضح من خلال الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت مؤخراً والتي أدت في النهاية إلى الثورات في شمال أفريقيا. والواقع أنه جرى التأكيد على أن التطورات الأخيرة التي شهدتها القارة قد بينت أن الأبعاد السياسية والاجتماعية للتنمية تحظى بالأهمية ذاتها التي يحظى بها البعد الاقتصادي.

(ب) كما أبرزت المناقشة أهمية سياسات النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ينبغي معالجة قضيتين هامتين: "١" العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك، و "٢"العلاقة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية. كما أبرزت المناقشة أيضاً الإمكانات الهائلة التي تمتلكها أفريقيا (الشباب، والموارد الطبيعية) التي ينبغي أن تستغل استغلالا كاملا لما فيه مصلحة القارة.

(ج) أعرب بعض المشاركين عن قلقهم من أن عملية العولمة والتحرير الاقتصادي قد وضعت أفريقيا في وضع لا يخدم مصلحتها وفي منافسة غير عادلة مع الاقتصادات الأقوى. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى وضع سياسات لمعالجة هشاشة بعض القطاعات. كما أعرب المشاركون عن قلقهم من أن النمو لم يخلق فرص العمالة في أفريقيا، وأكدوا على ضرورة أن تتخذ الحكومات إجراءات عاجلة لتحديد مصادر النمو، بما في ذلك القطاعات التي يحتمل أن تساهم أكثر من غيرها في النمو لزيادة ما توفره هذه القطاعات من فرص عمالة.

(د) أكدت المناقشة أيضاً على ضرورة منح الأولوية لتدابير السياسة العامة التي اقترحها المتدخلون وتعزيز الملكية الوطنية حول تلك التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، أُقترح أن يتطرق تقرير ماكينزي للأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا، لأن التقرير يميل إلى التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إطلاق التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام ٢٠١١ (البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٤ – في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نُظم مؤتمر صحفي لإطلاق طبعة ٢٠١١ من التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا، وهو منشور رئيسي سنوي يصدر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويُنشر بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتتناول طبعة عام ٢٠١١ من التقرير الموضوع ذاته الذي يتناوله المؤتمر – وهو *إدارة التنمية في أفريقيا : دور الدولة في إحداث التحول الاقتصادي*. كما تقدم الطبعة تحليلا للأداء الاقتصادي في القارة خلال العام الماضي وتوقعات الخبراء بالنسبة للسنوات القادمة.

٥٥ – وعند تحدث مدير شعبة التنمية الاقتصادية والنيباد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السيد إيمانويل ننادوزي في حفل إطلاق التقرير، قال إن التقرير فحص سجل الدولة في تعزيز التنمية في أفريقيا، وأبرز قصصاً محددة في النجاح تحققت داخل أفريقيا وخارجها، بالإضافة إلى توصيته باتخاذ إجراءات ملموسة لدعم التنمية وتشجيع التحول الاقتصادي في القارة.

٥٦ – ويهدف التقرير إلى تقديم إطار موجه للسياسة العامة وقائم على الأدلة لتعزيز دور الدولة في أداء المهام الأساسية اللازمة لإحداث التحول الاقتصادي في أفريقيا: وهي التخطيط للعملية الإنمائية وصياغة وتنفيذ الخطط والسياسات الإنمائية ذات الصلة. ورحب المؤتمر بالتقرير باعتباره أداة مهمة لتتبع الأداء الاقتصادي لأفريقيا، والتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية.

تقارير حلقات النقاش (البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٧ – قدم تقريرا الجلستين المتوازيتين ونوقشا في إطار هذا البند. ويتطرق البند ٤ من جدول الأعمال أعلاه لسرد مفصل للنقاش الذي جرى بشأنه.

جلسة مغلقة بشأن الموارد البديلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي (البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٨ – عقدت جلسة مغلقة في إطار هذا البند لمناقشة القضايا المتعلقة بتمويل أعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي من جانب الدول الأعضاء فيها. وأُدرج هذا البند على جدول أعمال المؤتمر من أجل إيجاد حلول للوضع المالي الهش الذي تعاني منه المفوضية في ضوء الخفض المحتمل في ميزانيتها العادية بسبب الأزمة الأخيرة التي شهدتها بعض بلدان شمال أفريقيا.

٥٩ – وقدم مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية الدكتور ماكسويل مكويزالامبا هذا البند من جدول الأعمال بعرض موجز لفت خلاله الانتباه إلى المصدرين الرئيسيين لتمويل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهما الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء والدعم الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون من خارج الميزانية. وأشار إلى أن نسبة ٧٥ في المائة من الميزانية العادية للمفوضية مصدرها خمسة بلدان أفريقية، هي ليبيا وجنوب أفريقيا والجزائر وتونس ومصر، في حين يمول الشركاء الإنمائيون بعض الأنشطة والمشاريع، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، وهي أنشطة تمثل نسبة ٧٧ في المائة من مجموع الميزانية. وأبلغ المفوض أيضاً المؤتمر بالعمل الذي قامت به المفوضية حتى الآن لتحديد مصادر تمويل بديلة، ودعا الوزراء لضمان توفير التمويل الكافي والمستدام لتمويل أنشطة المفوضية وبرامجها.

٦٠ – وأقر المؤتمر ضرورة توفير التمويل الكافي والمستدام لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الجهود المستمرة التي تبذل في هذا الصدد، وشجع رئيس المفوضية على تعيين الفريق الرفيع المستوى المعني بمصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي تمشياً مع المقرر الصادر عن المجلس التنفيذي في شباط/ فبراير ٢٠١١.

متابعة قرارات ونتائج دورة عام ٢٠١٠ للمؤتمر الوزاري المشترك (البند ٩ من جدول الأعمال)

٦١ – قدم ممثل الأمانة هذا البند، الذي يرد في الوثيقة E/ECA/COE/30/15، (AU/CAMEF/EXP//EXP/15(VI) ولخص الأنشطة التي نفذتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على سبيل متابعة القرارات والنتائج الرئيسية للمؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٠. وركز على التقدم الذي أحرزته المؤسستين في تنفيذ القرار المتعلق بالتكامل الإقليمي، بما في ذلك وضع خطة عمل للتكامل الإقليمي سيجري النظر فيها لاعتمادها من قبل الوزراء المسؤولين عن التكامل الإقليمي في وقت لاحق من هذه السنة . وشملت التطورات البارزة الأخرى في مجال التكامل الإقليمي إنشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي لدى بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية. فعلى سبيل المثال، حققت جماعة شرق أفريقيا سوقاً مشتركة؛ وأحرزت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقدماً نحو الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي قبل نهاية العام.

٦٢ – وفيما يتعلق بصندوق النقد الأفريقي، أفيد بأنه قد أُعد بالفعل النص الأساسي الذي يحكم الولاية الشاملة للصندوق بالإضافة إلى عملياته. ومع ذلك، لا يزال الخبراء يعكفون على إعداد البروتوكول المفصل وسيرسل إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب. وأشير أيضا إلى الجهود المبذولة حاليا من أجل تنسيق الإحصاءات، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي. كما أبلغت أمانة المؤتمر بالجهود التي تبذلها المؤسستان لمساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إعداد موجزات السياسات.

٦٣ – وفي مجال تغير المناخ، أبرزت الأمانة التنظيم الناجح للطبعة السابعة من منتدى التنمية الأفريقي، التي كانت قد تناولت موضوع تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأدى هذا الحدث إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن الكيفية الفضلى التي يمكن لأفريقيا من خلالها التصدي لتغير المناخ في الوقت الذي تستفيد فيه من الفرص التي يتيحها هذا التغير. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا الأراضي والتحديات التي تطرحها في أفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض بدعم من كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦٤ – وأحاط المؤتمر علماً بالتقرير الذي قدمته الأمانة.

النظر في التقرير والتوصيات الرئيسية الصادرة عن لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٦٥ – في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم رئيس اجتماع لجنة الخبراء تقرير اللجنة إلى جانب مشاريع القرارات الموصى بأن ينظر فيها المؤتمر ويعتمدها، على النحو الوارد في الوثيقة E/ECA/CM/44/2- AU/CAMEF/MIN/Rpt(VI) وأشار الرئيس إلى أن التقرير يتضمن ملخصاً للمناقشات والتوصيات الرئيسية لتي تتناول القضايا المدرجة على جدول أعمال اجتماع اللجنة، بما في ذلك موضوع المؤتمر. وقد نظرت اللجنة في المسائل التالية من جدول أعمال الجلسة وقدمت توصيات بشأنها: استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا؛ وتقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والموقف الأفريقي الموحد بشأنها؛ وتقرير عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة

للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بما في ذلك الاجتماعات السنوية المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٠. كما نظرت اللجنة في عدد من القضايا النظامية المهمة المتعلقة بعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وقدمت توصيات بشأنها، بما في ذلك النظام الأساسي المقترح لصندوق النقد الأفريقي ومرفقاته.

٦٦ – وفيما يخص النظام الأساسي المقترح لصندوق النقد الأفريقي ومرفقاته، أوصت اللجنة بإجراء مزيد من المشاورات بين الخبراء، وأن تعرض النتائج على المؤتمر الوزاري لاتخاذ قرار بشأنها. بعد ذلك، دعا رئيس الجنة المؤتمر الوزاري للنظر في التقرير المصحوب بأحد عشر (١١) مشروعاً من مشاريع القرارات واعتمادها باعتبارها نتائج مداولات لجنة الخبراء.

٦٧ – وأحاط المؤتمر الوزاري علماً بالتقرير وأثنى على ما قامت به اللجنة من عمل. وشرع في اعتماد تقرير اجتماع لجنة الخبراء من دون إبداء ملاحظات أو تعليقات. ويرد التقرير الكامل بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة في المرفق الأول بهذا التقرير.

٦٨ – واستمر المؤتمر في النظر بشكل منفصل في مشاريع القرارات الأحد عشر المرفقة بالتقرير. وتناولت مشاريع القرارات المسائل التالية التي ناقشتها اللجنة : تسيير التنمية في أفريقيا (١) دور الدولة في إحداث التحول الاقتصادي؛ (٢) الأهداف الإنمائية للألفية؛ (٣) تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛ (٤) تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛ (٥) مرفق القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر. :آلية أفريقية جامعة للتشارك في تحمل المخاطر الناجمة عن الكوارث؛ (٦) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ (٧) تمويل الصحة في أفريقيا؛ (٨) التدفقات المالية غير المشروعة؛ (٩) تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا؛ (١٠) برنامج العمل المقترح وأولويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٢–٢٠١٣؛ (١١) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٦٩ – وعند النظر في مشاريع القرارات، أدلت العديد من الوفود بعدد من الملاحظات والتعليقات واقترحت بعض التعديلات. واقترح وزير البيئة في جمهورية الكونغو، السيد هنري جومبو، نيابة عن وفد بلاده تعديل مشروع القرار بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة ليشمل إشارة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة (″ريو + ٢٠″) وإلى ضرورة مشاركة أفريقيا بشكل فعال فيه. واستعرض المؤتمر التعديل ووافق عليه.

٧٠ – واستمر المؤتمر في اعتماد مشاريع القرارات الأحد عشر في ضوء الملاحظات والتعليقات التي أبديت والتعديلات المقترحة. وترد القرارات بصيغتها المعدلة، في المرفق الأول من هذا التقرير.

٧١ – وبعد اعتماد القرارات، أعاد مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية الدكتور ماكسويل مكويزالامبا فتح النقاش بشأن النظام الأساسي المقترح لصندوق النقد الأفريقي ومرفقاته بهدف أن يتوصل المؤتمر لقرار بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، فقد اعترض عدد من الوفود على إعادة فتح النقاش استناداً إلى أسس إجرائية. فقد اعترض وفد مصر على أساس أن هناك حاجة لتوسيع نطاق المشاورات بين الوفود قبل إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، قال الوفد إن التعليقات الموضوعية التي أبداها وفد مصر على مشروع النظام الأساسي ينبغي أن تجيب عليها مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي ضوء هذه الاعتراضات، طلب المؤتمر من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء وكذلك مع الخبراء القانونيين لمراجعة الوثائق بدقة في ضوء التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء. ووافق المؤتمر على أن يرد هذا القرار في البيان الوزاري النهائي.

النظر في مشروع البيان الوزاري ومشاريع القرارات واعتمادها
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٧٢ – في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري لاعتماده. وقدم مشروع البيان مقرر المؤتمر. وتلا المقرر مشروع البيان الوزاري كاملاً، حيث يتضمن ديباجة تحتوي على جزء واحد بشأن الموضوع الرئيسي للمؤتمر وتسعة أجزاء فرعية بشأن مختلف القضايا المترابطة والإجراءات التي ناقشها المؤتمر لمعالجة مسألة التحدي المتمثل في تسيير التنمية من أجل إحداث التحول الاقتصادي في أفريقيا على النحو التالي: تعزيز السياسات العامة الشاملة لتحقيق النمو والتنمية؛ ومواءمة الإحصاءات في أفريقيا وتحسين نوعيتها؛ وتعبئة الموارد المالية من أجل تنمية أفريقيا؛ وزيادة الدعم المقدم للبلدان الأفريقية الأقل نمواً في التغلب على التحديات الخاصة بها؛ وتعميق التكامل الإقليمي؛ ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وزيادة حجم الموارد المخصصة لتمويل الصحة؛ ومعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ؛ وتعزيز الدعم المقدم لتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ ودعم تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا؛ والاستثمار في مجال

العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ودعم مكاتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمية؛وحشد المزيد من الدعم لزيادة تعزيز دور المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بعد تصحيح مساره. كما تضمن البيان الوزاري قرار شكر.

٧٣ – وأثنى الوزراء على المقرر والأمانة لما تضمنه مشروع البيان الوزاري من وضوح وشمول ثم نظروا فيه بالتفصيل. وأدلى عدد من الوفود بتعليقات وملاحظات عامة تناولت مختلف أجراء مشروع البيان، وأبرزت قضايا محددة ناقشها المؤتمر وطلب من الأمانة أخذها في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية لمشروع البيان. وشملت هذه التعليقات الحاجة للقيام بمزيد من العمل والمشاورات بشأن إنشاء صندوق النقد الأفريقي المقترح ومسألة تحديد المصادر البديلة لتمويل مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما طُلب من الأمانة إدراج فقرة قصيرة في البيان تقر بحضور وزراء الصحة والبيئة ومشاركتهم النشطة في مداولات المؤتمر هذا العام.

٧٤ – واعتمد المؤتمر الوزاري بالإجماع مشروع البيان الوزاري في ضوء الملاحظات والتعديلات المقترحة أعلاه. وترفق بهذا التقرير النسخة المعدلة من البيان في المرفق الأول.

أي مسائل أخرى (البند ١٢)

٧٥ – لم ترد أية مقترحات في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

اختتام المؤتمر (البند ١٣)

٧٦ – خلال الملاحظات الختامية التي قدمها السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا شكر وزراء البيئة والصحة، الذين جرت دعوتهم لحضور المؤتمر. وأعرب عن امتنانه الخالص لرئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي الذي ألقى الكلمة الرئيسية خلال افتتاح المؤتمر. وأعرب كذلك عن شكره لحكومة أثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة والدعم المقدم للمؤتمر. و أثنى على جميع المتدخلين والمشاركين لما بذلوه من جهد وما قدموه من مساهمات لا تقدر بثمن لإنجاح المؤتمر.

٧٧ – ولاحظ الأمين التنفيذي أن هذا هو أفضل مؤتمر حضره خلال السنوات الأخيرة. ولاحظ أيضاً أن المؤتمر قد تناول مجموعة من القضايا المعاصرة والناشئة المتعلقة بالتحديات الإنمائية التي تواجهها القارة. ودعا الدول الأفريقية إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة لترجمة توصيات المؤتمر وقراراته إلى مبادرات وبرامج ملموسة تستهدف تسريع النمو والتحول الاقتصادي في أفريقيا. وشدد على الرسالة الرئيسية المستخلصة من المناقشات وهي حث البلدان الأفريقية على العودة إلى العمل والمثابرة في مجال التخطيط الإنمائي الذي يشرف عليه جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعملية. وأكد الأمين التنفيذي على الدور الهام الذي يضطلع به التكامل الإقليمي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأشار إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيواصلان التعاون وذلك دعماً للدول الأعضاء في هذا المجال من خلال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، وتقديم خدمات الاستشارة التقنية.

٧٨ – واختتم كلمته بتوجيه الشكر والإشادة باثنين من كبار الموظفين، وهما السيد زادي أوربان، والسيد عارف فارازي، لما قدماه من مساهمات كبيرة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وأبلغ المؤتمر أن الموظفين المذكورين سيتقاعدان قبل نهاية ٢٠١١. كما شكر الدكتور ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية، والسيدة جنيفر كارغبو، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لما بذلاه من جهود جبارة لإنجاح المؤتمر .

٧٩ – وخلال الملاحظات الختامية الثانية للدكتور جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، شكر جميع المشاركين لما قدموه من مساهمات فعالة أثناء مداولات المؤتمر مما أدى إلى خروج المؤتمر بتوصيات وقرارات محددة وحصيفة. كما شكر حكومة أثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة والدعم المقدم للمؤتمر.

٨٠ – وفيما يخص موضوع المؤتمر، لاحظ الدكتور بينغ أن المؤتمر قد تداول بشأن ضرورة تحقيق التوازن المطلوب بين دور الدولة ودور السوق في التنمية الاقتصادية وألقى الضوء على تلك المسألة. وبعد ذلك، أكد بينغ على الدور الحاسم للدولة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال وضع سياسات اقتصادية سليمة من شأنها تنمية البلدان. ودعا الدكتور بينغ الدول عند القيام بذلك إلى النظر في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والزراعة والطاقة. واختتم بحث البلدان الأفريقية على النظر في إيجاد ابتكارات جديدة في مجال مشاريع التمويل من أجل التعجيل بتحقيق إنجازات في الخطط الإنمائية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق الأول

القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين وكذلك البيان الوزاري

ألف – القرارات

٨٧٩ (د – ٤٤) بشأن الموضوع ''تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي''

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى المقررات والصكوك الصادرة عن الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والحوكمة والتنمية، بما في ذلك:

- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٠؛
- واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته لعام ٢٠٠٣؛
- والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحوكمة لعام ٢٠٠٧؛
- والميثاق الأفريقي للخدمة العامة لعام ٢٠١١؛
- وإعلان نيباد المتعلق بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات لعام ٢٠٠٢؛
- وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة.

وإذ يقر بالحاجة إلى إعادة التفكير في دور الدولة في التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في الاقتصادات الأفريقية،

وإذ يلاحظ العناصر الخمسة البالغة الأهمية لإنشاء الدولة الإنمائية، وهي القيادة الجيدة، والكفاءة المهنية البيروقراطية، والقطاع الخاص الحيوي، والمجتمع المدني النشط، وسياسات التحول المستمدة من المشاركة الشعبية العامة،

وإذ يسترشد بالدروس المستفادة من نجاح الدول الإنمائية في مناطق أخرى من حيث تطلعاتها وأداؤها الاقتصادي وكذلك من حيث إعادة تأكيد الدور الشرعي للدولة في تسيير التنمية بصورة فعالة،

وإذ يشير إلى التهديدات التي يتعرض لها النمو والتنمية بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان،

١- يحث الحكومات الأفريقية على تعزيز نمط الدولة الإنمائية التي من شأنها:

(أ) تحويل نظامها السياسي إلى نظام يسعى لتحقيق التنمية؛

(ب) إعادة هيكلة الاقتصاد لكفالة التنويع المستدام لقاعدة الإنتاج والتصدير؛

(ج) إعادة هيكلة حوافزها البيروقراطية وتحويلها من السعي إلى تحقيق الريع إلى تخصيص الموارد بحيث يتيسر الحصول عليها وتكون في خدمة النمو والفئات الفقيرة؛

(د) تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية والشفافية للاستنارة بها في تشكيل النهج الإنمائي الجديد الذي تتبعه الدولة؛

(هـ) الالتزام بمواصلة السعي إلى تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية.

٢- يهيب بالحكومات الأفريقية أن تصوغ وتنفذ سياسات واستراتيجيات اجتماعية واقتصادية شاملة تهدف إلى معالجة الشواغل الاجتماعية مثل انتشار الفقر وتفشي البطالة بين الشباب؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تسيير التنمية والتحول الاقتصادي، ولتلبية احتياجات المجموعات الضعيفة، كاللاجئين والمشردين داخليا، والشباب، والكهول، والمعاقين، والأطفال.؛

٣- يناشد البلدان الأفريقية تعزيز الإدارة المالية العامة، والشفافية والمساءلة على صعيدي المالية والميزانية، وبناء المؤسسات، وإجراء إصلاحات متوازنة واتخاذ مبادرات بناء القدرات، وتوخي الاستقلالية في خيارات الإصلاح، باعتبارها شروطاً أساسية وضرورية لبناء الدولة الإنمائية؛

٤- يهيب بالحكومات الأفريقية أن تعزز تعبئة الموارد المحلية من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العامة، وتحسين السياسات المالية، وتوطيد الإدارة الضريبية، وزيادة المساءلة، ومعالجة التهرب من دفع الضرائب وتجنبها والغش فيها، والتقليل إلى أدنى حد من التسرب الضريبي الناجم عن شروط التعاقد غير المواتية في الصناعات الاستخراجية؛

٥- يهيب بالبلدان الأفريقية أن تتخذ تدابير لضمان استمرارية السياسات الإنمائية من أجل منع الانتكاسات الناتجة عن تغيير الحكومات؛

٦- يحث مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية على إجراء مزيد من البحوث وتوليد التراكم المعرفي بشأن أدوار كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية التحول الاقتصادي؛

٧- يدعو البلدان الأفريقية إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية وسياسات صناعية ترتكز على التخطيط الاستراتيجي من أجل التحول الهيكلي والنمو الشامل والتنمية المستدامة؛

٨- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تقديم الدعم التقني في مجال بناء قدرات الدول الأعضاء لمساعدتها في صياغة سياساتها وخططها واستراتيجياتها الإنمائية وتنفيذها وتقييمها؛

٩- يشجع البلدان الأفريقية على تعزيز المؤسسات المسؤولة عن التخطيط الإنمائي وصوغ الاستراتيجيات على المدى الطويل؛

١٠- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية المساعدة في تطوير القدرات اللازمة لتحقيق الدولة الإنمائية في أفريقيا؛

١١- يحث البلدان الأفريقية على تعزيز المؤسسات المسؤولة عن التخفيف من وطأة الكوارث، والتأهب والتصدي لها، والتعافي منها.

٨٨٠ (د – ٤٤) الأهداف الإنمائية للألفية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى المقررات الصادرة عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي تطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، أن تقدم إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التقارير المرحلية السنوية مصحوبة بالإحصاءات ذات الصلة بشأن التقدم الذي تحرزه أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٤/٦٤، الذي دعا اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى عقد مشاورات على الصعيد الإقليمي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ بغية توفير إسهامات يستفاد منها في الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، ودعا اللجان الإقليمية إلى النظر في اتخاذ مبادرات لدعم الاجتماع العام الرفيع المستوى وعمليته التحضيرية،

وإذ يقر بما تحرزه القارة من تقدم نحو تحقيق الغايات المتوخاة في الأهداف الإنمائية للألفية،

وإدراكاً منه للتحديات التي لا تزال تواجه الجهود المبذولة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ يثني على الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لتزويد البلدان الأفريقية بإستراتيجية قارية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تنسيق الأنشطة الإحصائية وتوحيدها ومواءمتها وإنشاء قواعد بيانات موحدة على المستويات دون الوطنية، والوطنية والقارية في إطار إستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا،

١- يحيط علماً بمشروع تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ويوصي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات باعتماده في تموز/يوليه ٢٠١١؛

٢- يهيب بالدول الأفريقية أن تدمج الأهداف الإنمائية للألفية في صلب خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وأن تطبق أطر التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتضع آليات للرصد والتقييم، وتُشاطر الهيئات التشريعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص محتويات التقارير السنوية عن الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣- يهيب بالبلدان الأفريقية أن تستخدم إطار التعجيل المذكور لتسريع عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤- يحث البلدان الأفريقية على تعزيز نظمها ومؤسساتها الإحصائية من أجل إصدار إحصاءات موثوقة في الوقت المناسب لرصد الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛

٥- يهيب الهيئات التشريعية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني أن تستخدم نتائج تقييمات الأهداف الإنمائية للألفية لدعم الجهود الحكومية للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعجيل العمل الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي لا يزال أداء أفريقيا فيها ضعيفا؛

٦- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي صوغ وتنفيذ برنامج خاص لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأفريقية التي تشهد أدنى مستويات التقدم في التنفيذ؛

٧- يطلب كذلك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي دعم جهود البلدان الأفريقية لتعزيز الحوار بين الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين بغية تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية من خلال برامج الحماية الاجتماعية وسياساتها؛

٨- يهيب بالبلدان الأفريقية أن تصمّم آليات مناسبة لتعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل البرامج والمبادرات الكفيلة بدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩- يهيب بالشركاء الإنمائيين الوفاء بالتزاماتهم وتقديم التمويل المخصص للتنمية في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام.

٨٨١ (د – ٤٤) تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ بشأن عقد اجتماعات منتظمة بين الوكالات في كل منطقة بغية تحسين التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير كذلك إلى القرار ٥٧ /٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، الذي يدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تنسيق أنشطتها لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) لضمان تحقيق الحد الأقصى من النتائج ومواءمة أنشطتها في أفريقيا مع أولويات نيباد،

وإذ يشير كذلك إلى الإعلان بشأن ''تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي''، الذي وقعه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦،

وإذ يضع في اعتباره التحديات التي لا تزال تواجه الجهود المبذولة لتنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له،

وإذ ينوه بالإنجازات التي حققتها آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا والأمانة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعاظم الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وإمساكها بزمام الآلية،

وإذ يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز خطة التكامل الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي من خلال مكاتبها دون الإقليمية الخمسة، مما أدى إلى نسج علاقات أوثق وأكثر فعالية مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من خلال وضع وتنفيذ البرامج المتعددة السنوات لمساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز الترابط والتنسيق في دعم الأمم المتحدة للجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء آليات التنسيق دون الإقليمي،

١- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن تكفلا تقديم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لدعمهما للبرنامج العشري لبناء القدرات في إطار آلية التنسيق الإقليمي وآليات التنسيق دون الإقليمي؛

٢- يهيب بوكالات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي أن تضع على الفور برنامج عمل شامل للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وتحشد الموارد اللازمة لتنفيذه؛

٣- يهيب بمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي زيادة تعزيز أمانة آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا اعتباراً لتوسيع ولايتها؛

٤- يدعو إلى تقديم مزيد من الدعم للمكاتب دون الإقليمية من أجل تسريع عملية التكامل الإقليمي ومساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على مواجهة التحديات الإنمائية الناشئة بشكل أفضل.

٨٨٢ (د – ٤٤) تطبيق الميثاق الأفريقي للإحصاء والإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره ما للمعلومات الإحصائية من أهمية في صياغة البرامج والسياسات الإنمائية ورصدها وتقييمها، وفي تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي في أفريقيا،

وإذ يلاحظ التقدم الذي أحرزته المؤسسات الأفريقية الجامعة (مثل مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) في صياغة استراتيجيات ترمي إلى دعم برنامج التكامل الإقليمي الأفريقي، بالإضافة إلى العمل الجاري لربط المبادرات والبرامج الإحصائية القائمة بالإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا،

وإذ يرحب باعتماد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين للإستراتيجية باعتبارها إستراتيجية توفر إطارا لتنسيق وضع إحصاءات موحدة عن القارة،

وإذ يقرّ بالحاجة إلى الإسراع بتنفيذ الأنشطة الجارية والقادمة في إطار الميثاق الأفريقي للإحصاء والإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا،

توقيع الميثاق الأفريقي للإحصاء والتصديق عليه

١- يدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم توقع الميثاق أو لم تصدّق عليه بعد إلى بذل قصارى جهدها للقيام بذلك في غضون سنة واحدة، كي يتسنى دخوله حيز النفاذ؛

٢- يطلب إلى الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وسائر أعضاء النظام الإحصائي الأفريقي، أن تطبق آلية استعراض الأقران على النظم الإحصائية الوطنية، وأن تكفل تغطية جميع البلدان في غضون خمس سنوات؛

الإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

٣- يطلب إلى الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ جميع المبادرات الواردة في الإستراتيجية؛ وأن تعمل كذلك على وضع استراتيجيات أخرى في المجالات الناشئة، مثل الإحصاءات الجنسانية؛

٤- يدعو الشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم لتنفيذ الإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛

الإستراتيجية الأفريقية لتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨

٥- يطلب تحويل الفريق الأفريقي المعني بالحسابات الوطنية إلى فريق عامل دائم معني بالحسابات الوطنية، على غرار الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات الوطنية؛

٦- يطلب اختيار نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ موضوعا لليوم الأفريقي للإحصاء في عام ٢٠١١؛

خطة العمل المتعلقة بنظم تسجيل البيانات المدنية والإحصاءات الحيوية في أفريقيا

٧- يحيط علما بالتقدم المحرز على صعيد تحسين نظم تسجيل البيانات المدنية والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، ودعم العملية باعتبارها ركيزة هامة للإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛

٨- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تسبغ طابعا مؤسسيا على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تسجيل البيانات المدنية والإحصاءات الحيوية، بوصفه منبرا إقليميا دائما يجتمع مرتين كل سنة لمناقشة وتقييم القضايا السياسية والسياساتية المتعلقة بتسجيل البيانات المدنية والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛

برنامج التدريب الإحصائي لأفريقيا

٩- يطلب إلى جميع البلدان أن تعزز برامج التدريب الإحصائي التي تتضمنها استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

١٠- يدعو جميع البلدان إلى دعم برنامج التدريب الإحصائي لأفريقيا والإستراتيجية الأفريقية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛

نظام المعلومات المتعلقة بسوق العمالة في أفريقيا

١١- يحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة تنفيذ مشروعها المتعلق بمواءمة وتنسيق نظم المعلومات المتعلقة بسوق العمالة في أفريقيا؛

١٢- *يهيب* بالدول الأعضاء تخصيص ما يكفي من الموارد لبناء نظام فعال للمعلومات المتعلقة بسوق العمالة، لتكميل الموارد التي سيجري تعبئتها من الشركاء الإنمائيين؛

تطوير قاعدة البيانات التابعة لشبكة المعلومات الأفريقية

١٣- *يهيب* بمفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تعزيز علاقاتها التعاونية من أجل وضع مبادرة شبكة المعلومات الأفريقية موضع التنفيذ بما يكفل بُعدها القاري، وأن يضعوا خطة لتطبيقها على أرض الواقع؛

الندوة الأفريقية السادسة للتنمية الإحصائية

١٤- *يدعو* جميع البلدان الأفريقية إلى إجراء تعداد لسكانها ومساكنها وبحلول عام ٢٠١٤؛

١٥- *يدعو* البلدان إلى إقامة صلات وثيقة بين دوائر تسجيل البيانات المدنية والمكاتب الوطنية للإحصاء، سعياً إلى الاستفادة من المعلومات عن الحالة المدنية في تحسين الإحصاءات الاجتماعية والديموغرافية؛

١٦- *يدعو* البلدان إلى المساهمة في إنجاح جولة الندوات بشأن تسجيل البيانات المدنية والإحصاءات الحيوية.

٨٨٣ (د – ٤٤) المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر: آلية أفريقية جامعة للتشارك في تحمل المخاطر الناجمة عن الكوارث

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلّم بضعف السكان الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي، والاقتصادات الوطنية، حيال الصدمات الناجمة عن الأحوال الجوية، والتي قد تتفاقم آثارها بفعل تغيّر المناخ،

وإذ يشير إلى القرار القاضي بإنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للاستجابة للكوارث (Assembly/Africa-Arab/Res.2 (II)) الذي اعتمده مؤتمر القمة الأفريقي العربي الثاني الذي عُقد بمدينة سرت، الجماهيرية العربية الليبية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والذي نصّ على إنشاء صندوق للاستجابة للكوارث، تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وضع قانونه الأساسي وتحديد أهدافه وطرائق عمله،

وإذ يقرّ بأن النظام الحالي للتمويل المخصص للتصدي للكوارث، وهو تمويل مرتجل ولا يمكن التنبؤ به، يؤدي إلى استنفاد الأصول الحيوية، وإلى تحويل الموارد الحكومية من استثمارات سبق التخطيط لها عند وقوع الأزمات، وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي، والتسبب بانتكاسات كبيرة على صعيد التنمية،

وإذ يسلّم بالقرار الذي اتخذه الاجتماع المشترك الثالث لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقود في ليلونغوي، ملاوي في شهر آذار/مارس ٢٠١٠ (EX. CL/596(XVII))، القاضي ''بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على التخفيف من التعرض للمخاطر الناجمة عن الكوارث من خلال وضع صكوك مالية فعالة وصكوك أخرى، مثل الاحتياطات الإستراتيجية من المكاسب، والأموال المخصصة في الميزانيات لحالات الطوارئ ، بالإضافة إلى التشارك في المخاطر بين المناطق''،

١- *يرحب* باقتراح مفوضية الاتحاد الأفريقي بالعمل لإنشاء مرفق أفريقي لمواجهة المخاطر، وهو مرفق أفريقي جامع وأفريقي الملكية، يتيح التشارك في تحمل المخاطر الناجمة عن الكوارث، ويوفر أموالا لحالات الطوارئ، تستخدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عند حدوث صدمات حادة ناجمة عن الأحوال الجوية البالغة الشدة؛ ويعرب عن تقديره للدور القيادي الذي تضطلع به المفوضية في دراسة جدوى هذا المرفق ووضع تصميم له، بحيث يكون متمما للهياكل والمبادرات القائمة، لا استنساخا لها؛

٢- *يعرب عن دعمه* للمشاورة المقترح إجراؤها مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التي ستعقد بجنوب أفريقيا في بداية أيار/مايو ٢٠١١، وسيجري خلالها تقاسم ومناقشة الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها حتى ذلك الحين، وتستخدم النتائج التي ستتمخض عنها كأساس للتقرير الذي ستقدمه المفوضية إلى المجلس التنفيذي الذي سينعقد خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ بمالابو، غينيا الاستوائية؛

٣- *يدعو* الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى دعم الجهود التي تبذلها المفوضية من خلال المساهمة في مرحلة تصميم مشروع المرفق المذكور؛

٤- *يؤيد* هذه العملية التحاورية، ويلتزم بدعم المناقشات المذكورة أعلاه على الصعيدين القطري والإقليمي.

٨٨٤ (د – ٤٤) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ أن لآثار تغير المناخ انعكاسات بعيدة المدى على النمو والتنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن والتنمية المستدامة ككل في أفريقيا، وأن الآثار السلبية كانت أشد ضرراً بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي صفوف الفقراء ومعظمهم من النساء والأطفال،

وإذ يدرك أن تغير المناخ يمكن أن يقوض إلى حد كبير التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، أو على النقيض من ذلك يوفر فرصة للسير في مسار التنمية المستدامة، بما في ذلك التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وأن اعتماد الخيارات السياسية السليمة سيكون حاسماً في تجنب هذه الآثار أو تخفيف حدتها،

وإذ يعرب عن التقدير لمساهمة منتدى التنمية الأفريقي السابع، المعقود في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ بشأن موضوع ''اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا''، في حشد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين الرفيعي المستوى لمواجهة تحدي تغير المناخ في أفريقيا،

وإذ يرحب بإطلاق مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لبرنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية، وذلك خلال منتدى التنمية الأفريقي السابع، وإذ يرحب كذلك بالتقدم المحرز بصدد تشغيل البرنامج،

وإذ يدرك الإنعكاسات الرئيسية في أفريقيا التي ستترتب على نتائج الاجتماع السابع عشر المقبل لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في دربان، جنوب أفريقيا، في نهاية عام ٢٠١١، وبخاصة من حيث التوصل إلى اتفاق بشأن فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة بأن يعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠)، *وإذ يلاحظ* أهداف المؤتمر المذكور، وهي: الحصول على تجديد للدعم السياسي للتنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية على صعيد تنفيذ النتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات القمة المعنية بالتنمية المستدامة، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة،

وإذ يرحب بإنشاء عملية تحضيرية إقليمية تشترك فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر وكالات الأمم المتحدة، وتهدف إلى توفير الدعم الملائم للبلدان الأفريقية في إطار تحضيراتها للمؤتمر،

١ – يلتزم بتعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ بشكل فعال في سياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية في أفريقيا، لدعم تطوير وتنفيذ برامج التكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته، التي تتوخى تسخير الفرص في مجال نقل التكنولوجيا، فضلاً عن خيارات تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، الحالية وفي المستقبل، مثل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وآلية التنمية النظيفة؛

٢ – يطلب إلى شركاء أفريقيا الإنمائيين زيادة دعمهم لبرنامج السور الأخضر العظيم، وبرنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا وكياناته التنفيذية الثلاثة وهي بالتحديد: المركز الأفريقي لسياسات المناخ، والصندوق الخاص لتسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا، ووحدة تغير المناخ والتصحر، وفي هذا السياق يعرب عن تقديره لحكومات المملكة المتحدة والسويد والنرويج التي دعمت البرنامج بسخاء؛

٣ – *يهيب* بالدول الأعضاء إنشاء آليات اقتصادية وتنظيمية وتشريعية تتيح الانتقال إلى مسارات إنمائية تقوم على الاقتصاد الأخضر، والانخراط في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠، كي يتسنى لها المشاركة بفعالية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢؛

٤– يهيب بمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق التنمية الأفريقي مواصلة العمل الدؤوب من أجل ضمان أن يحقق برنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا منافع للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ويعزز قدرة أفريقيا ومقدرتها على مواجهة التحديات الإنمائية في القارة الناجمة عن تغير المناخ؛

٥ – يهيب كذلك بمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر الشركاء مواصلة دعم المفاوضين وصانعي السياسات الأفريقيين المعنيين بتغير المناخ لضمان استمرار مشاركة أفريقيا بفعالية في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ؛

٦ – يشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية على تكثيف تعاونهما

من خلال جملة أمور منها، التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسستين خلال منتدى التنمية الأفريقي السابع في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠؛

٨٨٥ (د – ٤٤) تمويل الصحة في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ وإعلان أبوجا بشأن تمويل الصحة في أفريقيا الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي،

وإذ يشير إلى إعلان مؤتمر قمة عام ٢٠١٠ لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي بشأن صحة الأمهات والرضع والأطفال والتنمية في أفريقيا، الذي نصّ من جديد على الالتزام بتقديم تمويل مستدام عن طريق زيادة مجموع الموارد المخصصة للصحة،

وإذ يرحب بنتائج الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان أبوجا بشأن تمويل الصحة في أفريقيا وتحقيق غايات الصحة الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يضع في الاعتبار التحديات التي لا تزال ماثلة والتي تواجه الجهود الرامية إلى تحسين النتائج الصحية لأشد الفئات ضعفاً، بما يشمل الأطفال والشباب، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الأهداف التي أحرز بشأنها أقل قدر من التقدم، وبخاصة صحة الأمهات،

وإذ يدرك أن الاستثمار في مجال الصحة يتسم بأهمية بالغة فيما يتصل بتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر،حسبما نوه به رؤساء الدول الأفريقيون في الإعلان بشأن الصحة بصفتها أساسا للتنمية،

وإذ يلاحظ أن اعتماد نهج يركز على الإنصاف وضخّ استثمارات في المحددات الاجتماعية للصحة يسهمان في تحسين النتائج الصحية،

وإذ يحيط علماً بما أحرزته الدول الأعضاء من تقدم في تحسين تمويل الصحة منذ اعتماد إعلان أبوجا، *وإذ يسلم* بضرورة مواصلة تحسين الموارد الموجهة للصحة،

وإذ يرحب بالجهود المبذولة لإيجاد حلول لمواجهة تحديات تمويل الصحة،

١ – يطلب إلى الدول الأعضاء أن تحسن الاستثمار في مجال الصحة، بما في ذلك تحسين الكفاءة والفعالية من خلال التخطيط والميزنة المتكاملين والقائمين على الأدلة، والتشارك في تحمل المخاطر، والتمويل القائم على الأداء؛

٢ – يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والشركاء الإنمائيين إلى حشد موارد إضافية من خلال آليات مبتكرة، من بينها تخفيف عبء الدين، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفرض الضرائب على مواد من قبيل المنتجات الضارة؛

٣ – يحث المؤسسات الإقليمية والشركاء الإنمائيين على تحسين تنسيق ومواءمة دعم أولويات الصحة على الصعيد الوطني لتقديم خدمات صحية أفضل للسكان الأفريقيين، ولاسيما المجموعات الأشد ضعفاً؛

٤ – يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز آليات الحوكمة والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد الصحية؛

٥– يطلب إلى الدول الأعضاء إنشاء قطاع للطب التقليدي بوصفه إستراتيجية تكميلية قابلة للاستمرار تساعد على احتواء التكاليف، وتجسّر الهوة بين الاحتياجات الصحية والسبل المتاحة للحصول عليها؛

٦– يحثّ الدول الأعضاء التي تمتلك إمكانيات فائضة من الموارد البشرية في مجال الصحة على إرسال بعض تلك الإمكانيات إلى البلدان الخارجة من النزاع، على أساس اتفاقات ثنائية

٧– يشجع وزراء المالية ووزراء الصحة على المشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات المنشئة للصلات مع قطاعات أخرى بغية إقامة علاقات تآزر فيما بين القطاعات؛

٨– يدعو الدول الأعضاء إلى العمل لتحقيق إعلان أبوجا بشأن تمويل الصحة في أفريقيا الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك بحلول عام ٢٠١٥؛

٩ – يحث الدول الأعضاء، بدعم من الشركاء الإنمائيين، على تبادل أفضل الممارسات والمعارف من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٠ – يدعو الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزاماتهم المالية وبرمجة مواردهم في المواعيد المناسبة لدعم العمليات والميزانيات الوطنية؛

١١ – يشجع على الالتزام بالشراكة مع وزراء الصحة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لتحقيق نتائج صحية أفضل.

٨٨٦ (د – ٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يعترف بأهمية التعاون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لمحاربة التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يشدد على الحاجة المتزايدة لإيجاد نظم للحوكمة تكون شفافة وخاضعة للمساءلة بوصفها من أفضل الممارسات لمحاربة التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يدرك أن سن تشريعات ملائمة ، والرقابة الفعالة والمساءلة والضوابط المالية المطبقة بطريقة شفافة هي مهام كبيرة ينبغي للحكومات في أفريقيا الاضطلاع بها بغرض الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والقضاء عليها في نهاية المطاف،

١ – يتبنى الإجراءات التالية لمحاربة التدفقات المالية غير المشروعة:

(أ) تحديد طبيعة وأنماط التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) تحديد مستويات التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ج) تقييم الآثار المعقدة والبعيدة الأجل للتدفقات المالية غير المشروعة على التنمية في أفريقيا؛

(د) توعية الحكومات الأفريقية والمواطنين والشركاء الإنمائيين بحجم التدفقات المالية غير المشروعة وأثرها الضار على التنمية، وحشد الدعم السياسي والتوعية بما يلزم وضعه من القواعد والأنظمة لمحاربة التدفقات المالية غير المشروعة؛

(هـ) تعزيز التعاون والتكاتف فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين في مسعى للحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

(و) معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا عن طريق إنشاء مؤسسة أو وكالة محددة من قبيل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، وتمكينها من التصدي للمشكلة بكفاءة؛

٢– يشجع الدول الأعضاء على تعميم الإجراءات المذكورة آنفاً في سياساتها وأطرها وصكوكها القانونية والتنظيمية؛

٣– يطلب إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوما بدور متكامل داعم لتنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه.

٨٨٧ (د – ٤٤) تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٨٥٦ (د–٤١) المؤرخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ بشأن تعزيز البحث والتطوير والابتكار لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا،

وإذ يضع في اعتباره إعلان أديس أبابا بشأن تسخير العلوم والتكنولوجيا والأبحاث العلمية لأغراض التنمية على النحو المجسد في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وخطة عمله الموحدة للعلم والتكنولوجيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٦ بمقتضى المقرر EC/CL/Dec.254 VIII ،

وإذ يلاحظ مع التقدير النتائج المهمة المحققة والمبادرات الهامة المتخذة نتيجة لمؤتمري العلم وأفريقيا الأول والثاني، المعقودين في آذار/مارس ٢٠٠٨ وحزيران/ يونيه ٢٠١٠، على التوالي، اللذين نظمتهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع شركائهما،

وإذ يسلّم بالمبادرات الرئيسية التي اتُخذت منذ انعقاد مؤتمر العلم وأفريقيا الثاني بشأن موضوع ''العلم والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة''، والتي أسفرت عمّا يلي:

(أ) إنشاء الصندوق الأفريقي للمنح في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لمساعدة العلماء والمبتكرين والمخترعين في تسويق أبحاثهم واختراعاتهم؛

(ب) الشبكة الأفريقية لابتكار الأدوية ووسائل التشخيص، التي تدعم الابتكار في الصناعات الصيدلانية الأفريقية الناشئة وتعزّز الابتكار في مجال اكتشاف الأدوية وتصنيعها؛

(ج) التحدي الأفريقي المتمثل في الانتقال من طور البحث العلمي إلى تطبيقاته في ميدان الأعمال التجارية، من أجل تعزيز التسويق التجاري لنتائج الباحثين، ولاسيما العلماء الأفريقيين الشباب؛

(د) الشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها بصفتها منبراً لحفز التطوير الابتكاري للأعمال التجارية في أفريقيا؛

(هـ) إطار العمل الأفريقي للابتكار لإرشاد البلدان فيما يتعلق بتطوير نُظمها الوطنية للابتكار؛

وإذ يضع في اعتباره الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تضطلع به العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتعجيل بجدول أعمال التنمية والتحول الاقتصاديين في أفريقيا ، بالإضافة إلى التشجيع على تحقيق تكامل إقليمي أوسع نطاقا وتلبية الاحتياجات الإنمائية الملحّة للقارة والتصدي للتحديات التي تعترضها،

وإذ يلاحظ مع التقدير الدور القيادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطلاق مبادرات محورية لدعم ربط العلوم والتكنولوجيا والابتكار بتطوير الأعمال التجارية،

١ – يثني على الدور القيادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمواصلة عقد مؤتمر العلم وأفريقيا، الذي أصبح المنتدى الرائد للتفاعل فيما بين العلماء وصانعي السياسات والقطاع الخاص؛

٢ – يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ تلك المبادرات الرائدة تنفيذاً فعالاً؛

٣ – يدعو الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص إلى دعم مبادرات عموم أفريقيا المذكورة آنفاً والمساهمة في الصندوق الأفريقي للمنح في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكارات لدعم المبتكرين والمخترعين الأفريقيين ولاسيما النساء المبتكرات؛

٤ – يطلب إلى البلدان الأفريقية أن تعزز نُظم الملكية الفكرية لديها للاستفادة من الابتكارات في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك حماية معارف السكان الأصليين على الصعيد الوطني والأصول الإحيائية التي يتعين استصدار براءات اختراع لها بصفتها مصادر لتوليد الثروة؛

٥ – يحث الشركاء الإنمائيين على تقديم الدعم اللازم لضمان مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر العلم وأفريقيا.

٨٨٨ (د – ٤٤) برنامج العمل المقترح والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٢–٢٠١٣

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وإلى القرارات اللاحقة ذات الصلة بالتخطيط البرنامجي،

وإذ يشير أيضا إلى القرار ٨٤٤ (د – ٣٩) بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٦ لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي تستجيب بصورة أفضل لأولويات أفريقيا،

وإذ يشير كذلك إلى القرار ٨٧٣ (د–٤٣) بتاريخ ٣٠ أيار/ مارس ٢٠١٠ الذي اعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين والذي أجاز مقترح الإطار الاستراتيجي / الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢–٢٠١٣،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوطيد المكاسب الناجمة عن تصحيح مسارها من خلال تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق المزيد من الفعالية والأثر في أداء البرامج،

وإذ يعرب عن تقديره لأمانات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لقيامها بتقوية شراكتها وتعاونها بغرض تحقيق المزيد من التآزر والأثر وتفادي ازدواجية الجهود؛

وإذ يرحب بالاستخدام المنهجي لنهج الإدارة القائمة على النتائج في وضع وتنفيذ البرامج ؛

وقد نظر في برنامج العمل المقترح والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٢–٢٠١٣ الواردة في الوثيقة E/ECA/COE/30/18.

١- يقرّ برنامج العمل المقترح والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٢- يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن يكفل توفير موارد تتناسب مع التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٣- يحثّ الأمين العام للأمم المتحدة على مواصلة جهوده لكفالة أن تحظى أفريقيا بالأولوية القصوى في برنامج العمل الإنمائي للأمم المتحدة، لتمكين البلدان الأفريقية من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للتحديات الإنمائية الأخرى؛

٤- يدعو إلى تعزيز استخدام نهج الإدارة القائمة على النتائج بغرض تحقيق المزيد من المساءلة والأثر في أداء البرامج.

باء - البيان الوزاري

١ - نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وقد اجتمعنا في أديس أبابا، إثيوبيا، في يومي ٢٨ و٢٩ آذار/ مارس ٢٠١١، في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٢- نقر بحضور وزراء الصحة ووزراء البيئة ومساهمتهم النشطة في مداولاتنا.

٣ - وأجرينا مداولات بشأن موضوع تسيير التنمية في أفريقيا. وهو موضوع هام وجاء في الوقت المناسب، وخاصة بالنظر إلى الجهود التي تبذلها بلداننا لتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، وزيادة مساعي التكامل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى.

٤ - وإننا نلاحظ أن انتعاش النمو في أفريقيا في أعقاب الأزمة العالمية كان سريعاً وقويا بالمقارنة مع حالات الانكماش الاقتصادي التي حدثت في السابق، ويرجع الفضل في ذلك إلى جملة عوامل، منها الإصلاحات الهيكلية التي أُدخلت خلال سنوات قبل الأزمة وصولاً إلى حُزَم الحوافز التي شملت السياسات المالية والنقدية المعاكسة للدورة الاقتصادية التي اتبعتها بلدان أفريقية كثيرة. بيد أننا نشعر بالقلق لأن متوسط معدل النمو في أفريقيا، الذي ما زال يعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها، ظل متقلبا كما كان في السنوات السابقة، كما أنه متدن قياساً إلى إمكاناته، فضلاً عن أنه لم يُفض إلى تعزيز العمالة أو تخفيض حدة الفقر بصورة كبيرة.

٥ - ونلاحظ أن عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية لن يتمكن من بلوغ معظم الغايات بمعدل التقدم الحالي، حيث لم يتبق إلاّ أربع سنوات فقط على الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع تسليمنا بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف في مجالات التعليم، وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والقدرة على تحمل الدين، إلا أن هدف تخفيف حدة الفقر، والأهداف الإنمائية ذات الصلة بالصحة والاستدامة البيئية لا تزال مجالات تبعث على القلق. ونلاحظ أن انتعاش النمو يهيئ فرصة جديدة للاستفادة من جهودنا الإنمائية، والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإتّباع سياسات محورها الناس من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، واستكشاف آليات مالية إبتكارية.

تسيير التنمية في أفريقيا- دور الدولة في التحول الاقتصادي

٦ - ونلاحظ أنه على إثر الركود الاقتصادي الذي ساد في العقدين الماضيين، حافظت أفريقيا على معدلات نمو عالية نسبياً منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بلغ متوسطها ما يفوق ٥ في المائة في السنة. وبالرغم من أن هذا التحسن في الأداء كان مشتركاً على نطاق واسع عبر البلدان، فإنه لم يترجم إلى تحسن ملموس على صعيد خلق فرص العمل ولا إلى توزيع منصف بقدر كاف للفوائد. ولا يُعزى استمرار الاعتماد على السلع الأولية ومحدودية التحول الاقتصادي إلى قلة الجهود الحكومية. بيد أن التجارب السابقة التي تنطوي على استخدام طائفة من النُّهج الإنمائية البديلة التي تقودها الحكومات وتدفعها قوى السوق ينبغي إثراؤها بغرض معالجة هذه المشاكل الهيكلية.

٧ - ونقر بأن آليات السوق بمفردها ليست كافية لتحقيق التحول الاقتصادي السريع، وبأنه يتعين أن تضطلع الحكومات بدور رئيسي للمساعدة في التغلب على مشاكل إخفاقات السوق ذات الصلة بالمعلومات والتنسيق والعوامل الخارجية.

٨ - ونؤكد على ضرورة إعادة التفكير في الدور الذي تؤديه الدولة فيما يتصل بالتحول الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، ونطالب بإقامة دول أفريقية إنمائية تستخدم السوق كأداة لا ''كآلية'' وحيدة لتسيير التنمية وتعزيز التحول الهيكلي في سياق إطار ديمقراطي وجامع وشامل للتنمية الوطنية. ونقرّ بأن دور الدولة في تسيير التنمية وتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا ينطوي على تخطيط وصياغة وتنفيذ الخطط والسياسات الإنمائية الملائمة.

٩ – ونسلّم بأنه لا بد أن تتحلى الدولة الإنمائية بالإرادة السياسية والقدرة على صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتسم بالاتساع والقدرة على تحقيق التحوّل وتوزيع المنافع، وتنبع من مداولات عامة تنظم بصورة ديمقراطية ولا تتحكم فيها النخب التكنوقراطية والاجتماعية–السياسية.

١٠ – ونسلّم أيضاً بأن هذه الجهود يجب أن تشمل تحديد صفات الدولة الإنمائية الفعالة في السياق الأفريقي، وأن تستند إلى فهم الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الخاصة لكل بلد. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار أيضاً السجل التاريخي لدور الدولة وكذلك أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من أفريقيا وسائر المناطق بشأن ما ينطوي عليه بناء دولة إنمائية قادرة وديناميةمن تحديات.

١١ – ونلاحظ أن الدولة الإنمائية تضطلع بدور حاسم في تسخير التكامل الإقليمي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تنشئ الدول الإنمائية الأفريقية مؤسسات قوية للتكامل الإقليمي والقاري مزودة بآليات ملائمة لتنسيق سياسات وبرامج التكامل وتنفيذها ورصدها ولكفالة امتثال الدول الأعضاء للأهداف والبرامج المشتركة المتفق عليها.

١٢ – وإدراكاً منا لأهمية الدور المنوط بالقيادة الفعالة الملتزمة في إطار الرؤية والخطة الجديدتين لتسيير التنمية على نحو ديمقراطي، **نلتزم بما يلي**:

(أ) **القيام بدور مباشر وفعال** في الجهود الجاري بذلها حالياً لإعادة بناء القدرات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجالات التفكير والتخطيط الإنمائيين، والإدارة الاقتصادية وتنسيق السياسات، وما يتصل بذلك من الدراسات الاستطلاعية الطويلة الأجل، بغية توسيع القاعدة الإنتاجية لاقتصاداتنا، وتعزيز السياسة الصناعية، وتوطيد النمو، وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) **تعزيز عمليات السياسة العامة الشاملة** التي تكفل المشاركة الفاعلة للمواطنين وانتفاعهم من عمليات التنمية على كل من الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

(ج) **تكثيف العمليات الجارية لحشد دعم إضافي من الدول الأفريقية الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين الدوليين**_من أجل توطيد دور المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الذي أعيد تصحيح مساره، وذلك في مجال بناء وتجديد قدرات الإدارة الاقتصادية وتخطيط التنمية في أفريقيا. ونلاحظ مع الارتياح زيادة الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء وشركاء التنمية إلى المعهد، ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تزيد منحتها السنوية للمعهد؛

(د) **دعم الجهود المبذولة حالياً لمواءمة وتحسين نوعية المعلومات الإحصائية** .نهيب بمصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة الجهود الجارية لوضع الاستراتيجيات والبرامج في إطار إستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. ونثني على البلدان التي وقعّت الميثاق الأفريقي للإحصاء وصادقت عليه، وندعو البلدان المتبقية أن تبذل ما بوسعها من جهد للقيام ب ذلك في غضون سنة واحدة. ونهيب بالشركاء أن يقدموا الدعم التقني والمالي على حد سواء إلى البلدان لكي تنفذ شتى الاستراتيجيات؛

(هـ) **حشد الموارد المالية** لتلبية احتياجات الاستثمار الهائلة في أفريقيا، ولاسيما من خلال المدخرات المحلية وتعزيز المؤسسات المالية الملائمة، بما في ذلك صناديق المعاشات والتأمين على الودائع، والآليات الابتكارية لتوليد الأموال، والخدمات المصرفية والمالية في المناطق الحضرية والريفية على السواء. ونظراً لأن فرض الضرائب هو المورد المالي المحلي الرئيسي، فإننا نلتزم بتوسيع نطاق القاعدة الضريبية بوضع أنظمة لإدماج القطاع غير الرسمي في الشبكة الضريبية من خلال تعزيز الضرائب غير المباشرة. ولن نألو جهداً لتقليل جميع الاختناقات إلى أدنى حد ممكن في مجال إدارة الضرائب، وتعزيز المدخرات المحلية؛

(و) **مناصرة قضية البلدان الأفريقية الأقل نمواً**، مع التركيز بصفة خاصة على حشد الموارد اللازمة لتنميتها وبناء المؤسسات الكفيلة بمساعدتها على التغلب على القيود التي تعيق تنمية هذه البلدان بصفة خاصة؛

(ز) **تكثيف التكامل الإقليمي**. نشيد بالانجازات التي حققتها اللجان الاقتصادية الإقليمية حتى الوقت الحاضر، وسوف نواصل إدماج مقتضيات التكامل الإقليمي في أطر التخطيط الوطني والعمل بصورة فعالة لرفع مستوى تنفيذ برامج وأنشطة التكامل؛

(ح) **مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة** من أفريقيا بالتصدي لحجم ونطاق التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا وإليها، ولأثرها على عملية التنمية. ونهيب بالبلدان المتلقية أن تتخذ إجراءات فعالة للرقابة وإجراءات تنظيمية لمعالجة هذه المشكلة عن طريق التنفيذ الفعال والسريع للقرار الذي اعتمده اجتماعنا بشأن هذا الموضوع؛

(ط) **التصدي لأثر تغير المناخ**. سوف نضطلع بدورنا لقيادة عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في أفريقيا بسبل منها دعم عمليات التحول المنهجي والمؤسسي الضرورية لضمان مساهمة الاقتصادات الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، بما في ذلك تحسين رفاهية ونوعية حياة المواطنين في أفريقيا. ونطلب إلى جميع شركاء التنمية أن يرافقوا أفريقيا في هذه الرحلة؛

(ي) **زيادة الموارد لتمويل الصحة** وتعزيز الحوار والشراكة مع وزارات الصحة لضمان التوصل إلى فهم أفضل للاحتياجات الصحية، ومتطلبات الميزنة والتخطيط في مجال الصحة، واستخدام الموارد على نحو أفضل لتعزيز النظام الصحي. ونلتزم، إضافة إلى تقديم الدعم الحكومي، باستكشاف استراتيجيات أخرى لتمويل الرعاية الصحية بما فيها التأمين الصحي، والتشارك في تحمّل المخاطر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن اغتنام الفرص، والاستفادة من الالتزامات القائمة؛

(ك) **دعم الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في أفريقيا**. وقد أحطنا علماً بتقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية لعام ٢٠١٠، نطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تنظرا في إعداد تقارير مستكملة أو استعراضات سنوية أكثر تواتُراً بشأن أي قضايا تنشأ استجابة لمتطلبات محددة؛

(ل) **دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران**، باعتبارها آلية تقودها أفريقيا بغية إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة الحكم الرشيد في القارة، ولاسيما في سياق الأحداث التي تجري أمام أعيننا في شتى أنحاء أفريقيا. ومن ثمَّ نطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يكفلا اضطلاع الآلية بدور رائد وهام في الهيكل الأفريقي الناشئ المعني بالحوكمة، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم إليه بعد على أن تبادر إلى ذلك؛

(م) **تشجيع استمرار الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لها** في سياق آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وآليات التنسيق دون الإقليمي لتعزيز التعاون فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونطالب بتعزيز آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا من خلال تزويدها بالموارد البشرية والمالية، وبتفعيل آليات التنسيق دون الإقليمي بصفتها الصلة الرسمية فيما بين الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والعمل على التنفيذ الأمثل للبرامج دون الإقليمية المتعددة السنوات والتنفيذ الفعال للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛

(ن) **دعم الاستثمار في مجالي العلم والتكنولوجيا**. نثني على الجهود الجارية

التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة عقد مؤتمر العلم وأفريقيا. ونطلب إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين تقديم الدعم للصندوق الأفريقي لمنح العلم والتكنولوجيا والابتكارات، والشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها، والشبكة الأفريقية للأدوية والابتكارات التشخيصية، بصفتها منابر لحفز تنمية الأعمال الابتكارية في أفريقيا وتسهيل التكامل الإقليمي من خلال التعاون في مجالي البحث والتطوير، والتحالفات الصناعية، والابتكارات المفتوحة؛

(س) **تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا**. نثني على الدول الأعضاء الـ ٢٦ التي وقعت حتى الآن اتفاقات تلتزم بموجبها بالركائز الأربع للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ونلتزم بإنشاء آليات قطرية ملائمة لضمان إنفاق مخصصات الميزانية للقطاع على الركائز الأربع للبرنامج بغية زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية وإدارة المخاطر في المجال الزراعي، ومن ثم تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. ونؤيد تطوير سلاسل ومحافل القيمة للسلع الأساسية؛ ونلتزم بضمان رصدها وتقييمها لأغراض استعراض النفقات العامة المرتبطة بها، ونؤكد من جديد التزامنا بتعجيل تنفيذ البرنامج في سائر أنحاء القارة؛

(ع) **دعم المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا**. نحيي الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز العنصر دون الإقليمي في خطتها للتكامل الإقليمي من خلال مكاتبها دون الإقليمية الخمسة، وتنفيذ البرامج المتعددة السنوات لمساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ونطالب بزيادة دعم المكاتب دون الإقليمية من أجل التعجيل بعملية التكامل الإقليمي ومساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لكي تتصدى على نحو أفضل للتحديات الناشئة في مجال التنمية. ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغرض رفع مستوى التجانس والتنسيق فيما يتصل بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء آليات التنسيق دون الإقليمي.

الإعراب عن الشكر

١٣ – نعرب عن الشكر لحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لاستضافتها المؤتمر وللتسهيلات الممتازة التي وفرتها لنا، ونشكر أيضاً شعب إثيوبيا على كرمه وحسن ضيافته. ونعرب عن الشكر بصفة خاصة لدولة رئيس الوزراء السيد ملس زيناوي على الكلمة الرئيسية الملهمة التي ألقاها، وعلى تكرمه بتشريف الاجتماع بحضوره.

١٤ – وأخيراً، نعرب عن امتناننا لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحهما في عقد الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

المرفق الثاني: تقرير الاجتماع الثلاثين للجنة خبراء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

مقدمة

١- عقد اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١. وأدلى بملاحظات افتتاحية الدكتور وينفورد ماسانجالا، مدير الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية في ملاوي، نيابة عن وزير خزانة جمهورية ملاوي، ورئيس مكتب المؤتمر الذي انتهت ولايته. وأدلى ببيانات افتتاحية أيضاً كل من سعادة الدكتور ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وسعادة السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ألف — الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتنزانيا، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر ،والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلاند، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، ومالي، وليسوتو،ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلةً كذلك في الاجتماع : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ؛ وجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

٤- وحضر بصفة مراقبين ممثلون للدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:الاتحاد الروسي، واسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، واليابان.

٥- كما حضر مراقبون يمثلون المنظمات التالية: منظمة تقديم المعونة الدولية؛ ومجموعة الأعمال التجارية الأفريقية؛ والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية؛ والمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية؛ ومنظمة العمل الإنساني الأفريقي؛ والرابطة الأفريقية للاقتصاد والسياسة الصحيين، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛ والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ والتحالف الأفريقي من أجل الصحة العامة؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ ومؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية–فرع أفريقيا، ومصرف دول وسط أفريقيا؛ والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا؛ ومؤسسة بيل وميليندا غيتس؛واتحاد الجمعيات المسيحية للإغاثة والتنمية ؛ والوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا)؛ والائتلاف المعني بالحوار في أفريقيا؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)؛ وشركة تمويل التنمية الدولية؛ ومنظمة "تصور رؤية لإثيوبيا"؛والمفوضية الأوروبية؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وشبكات ''فاهامو''للعدالة الاجتماعية؛ ومنظمة التضامن بين النساء الأفريقيات؛ والتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ والصندوق العالمي؛ وتحالف دوائر الأعمال العالمية؛ ومعهد الدراسات الاجتماعية؛ ومعهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة القرن الأفريقي؛ وصندوق النقد الدولي؛ والمنظمة الدولية لأرباب العمل؛ ومكتب أفريقيا للاتحاد الدولي لنقابات العمال؛ والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جيكا)؛ ومركز جون هوبكنز لبرامج الاتصالات؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة ماري ستوبس الدولية؛ وشركة ماكنزي وشركاؤه؛ ومؤسسة مو إبراهيم؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة "حاسوب محمول لكل طفل"؛ والمنظمة الدولية للفرانكفونية؛ ومنظمة أوكسفام الدولية؛ والاتحاد الأفريقي لأرباب العمل؛ ومؤسسة ''أميرة أفريقيا''؛ وفرع أفريقيا لشبكة ''حقيقة المعونة''؛ وشراكة دحر الملاريا؛ ومنظمة إنقاذ الطفولة الدولية؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)؛ ومصرف ستاندرد تشارترد؛ ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات

المتحدة؛ وبعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الرؤية العالمية.

باء — إقرار جدول الأعمال وانتخاب أعضاء المكتب

٦ - **أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي :**

١- افتتاح الاجتماع
٢- انتخاب أعضاء المكتب
٣- إقرار مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل
٤- استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا
٥- تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا
٦- استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والموقف الأفريقي الموحد بشأنها
٧- متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بما في ذلك الاجتماعات السنوية المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٠

- *استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية*
- *تقرير عن الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية*
- *الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في الدعم المقدَّم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد): تقرير الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا*
- *تغير المناخ والتنمية في أفريقيا*
- *الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان أبوجا بشأن تمويل الصحة في أفريقيا*
- *متابعة تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء*
- *تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*
- *تقرير عن تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا*

٨- عرض ومناقشة بشأن ورقة القضايا التي تتناول موضوع المؤتمر: *تسيير التنمية في أفريقيا*
٩- مسائل نظامية :

- *التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١*
- *برنامج العمل المقترح والأولويات للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٢ — ٢٠١٣*
- *التقرير المرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة*
- *النظام الأساسي لصندوق النقد الأفريقي ومرفقاته*
- *تقرير عن متابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات السنوية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لسنة ٢٠١٠*
- *مذكرة إعلامية بشأن المؤتمرات الرئيسية المقبلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا*

١٠- أي مسائل أخرى
١١- النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات واعتمادها
١٢- اختتام الاجتماع

انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتخبت اللجنة بالإجماع البلدان التالية لتشكيل هيئة المكتب الجديد:

الرئيس – غينيا
النائب الأول للرئيس – رواندا
النائب الثاني للرئيس – جمهورية أفريقيا الوسطى
النائب الثالث للرئيس – موريتانيا
المقرر – ملاوي

جيم– سرد المداولات

الكلمات الافتتاحية

٨- أعرب الدكتور ويندفورد ماسانجالا، مدير الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية بجمهورية ملاوي، بالنيابة عن وزير

الخزانة ورئيس مكتب لجنة الخبراء الذي انتهت مدة ولايته، عن ترحيبه بالمشاركين في الاجتماع. ولاحظ أن موضوع اجتماع عام ٢٠١١، وهو ''تسيير التنمية في أفريقيا''، يمثل إحدى القضايا الجوهرية التي تتطلب اهتماماً متواصلاً، إذا أرادت البلدان الأفريقية أن تواصل تنفيذ برامجها الإنمائية الخاصة بها. وبالرغم من الأداء الهام للنمو الاقتصادي في القارة على مدى السنوات الأخيرة، ظلت معدلات النمو في بلدان كثيرة دون المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلاً عن ذلك، لم يكن النمو مشفوعاً بتخفيض مقارن في مستويات الفقر، ولا هو ساهم في توليد ما يكفي من فرص العمل.

٩ – وألقى الضوء على النقاط الرئيسية المتضمنة في نتائج اجتماع ليلونغوى، فضلا عن بعض الإنجازات التي تحققت خلال فترة ولاية ملاوي بصفتها رئيسة للمكتب، بما في ذلك صوغ مشروع خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين؛ واجتماع فريق الخبراء المعني بالاقتصاد غير الرسمي والريفي. وتم أيضاً إبراز التقدم المحرز في مجالات مثل تغير المناخ، والإحصاءات، والتكامل الإقليمي، واتخاذ قرارات مالية أفريقية، وجهود إعادة ترتيب أوضاع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

١٠ – وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر، صرح بأنه لا مغالاة في التأكيد على دور الدولة في التنمية، ولاسيما في البلدان النامية. ولذلك، فموضوع مؤتمر هذه السنة هو من الأهمية بمكان للبلدان الأفريقية، حيث يطالبها بإعادة التفكير في دور الدولة فيما يتعلق بإحداث تحولّ في اقتصاد القارة وتطويره. ونظراً إلى الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الدولة في تحقيق النجاح الاقتصادي في النمور الآسيوية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، فقد تعززت مطالبة الدولة بالقيام بدور يتسم بقدر أكبر من الفعالية في إدارة التنمية في أفريقيا. ودعا الاجتماع إلى إيلاء اهتمام خاص لدور الدولة في التنمية الأفريقية كي يتسنى تحديد مجموعة ملائمة من التدخلات للنهوض بدور الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين في أداء المهام الرئيسية اللازمة من أجل تحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا.

١١ – وأدلى الدكتور ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، في كلمته الافتتاحية، ببيان باسم سعادة الدكتور جان بينغ، رئيس المفوضية. وأثنى على الجهود التي بذلتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا باشتراكهما في تنظيم الاجتماعات السنوية التي تكللت بنجاح باهر.

١٢ – وأشار الدكتور مكويزالامبا إلى أنه قد تمت الموافقة في اجتماع ليلونغوى في آذار/مارس ٢٠١٠ على موضوع هذا المؤتمر، استناداً إلى حقيقة مفادها أن النمو الاقتصادي الذي شهدته معظم البلدان الأفريقية على مدى العقد الماضي لم يتمخض عن الحد من الفقر ورفع مستوى معيشة جميع المواطنين. ولذلك، يتعين استعراض دور الدولة في تسيير التنمية، لاسيما في مجال التحول الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأهمية بمكان، الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها ''النمور الآسيوية'' وبعض البلدان الناجحة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لتحديد دور الدولة في تسيير تنمية أفريقيا. وينبغي أن يدرس الاجتماع على نحو دقيق دور ومهام الدولة في الإدارة الاقتصادية والتحول الاقتصادي، فضلاً عن طبيعة ومدى الجهود المبذولة في السياق الأفريقي. وفي الواقع، يعتمد نجاح الدولة الإنمائية على إشراك أصحاب المصلحة الآخرين، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٣ – وبصدد استعراض بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال الاجتماع، أكد أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التكامل الإقليمي في تنمية أفريقيا، والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، لاحظ أن برنامج الحد الأدنى من التكامل الذي اعتمدته مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يتسم بأهمية قصوى في المضي قدماً بخطة التكامل الأفريقي. ولاحظ أن تقرير عام ٢٠١١ عن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا أظهر بأن أفريقيا تحرز تقدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بيد أن وتيرة التقدم بطيئة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضطلع الدولة الإنمائية بدور كبير لضمان التعجيل بالتقدم وتحقيق مكاسب متكافئة فيما يتعلق بالحد من الفقر وإتاحة سبل الإثراء للأفريقيين بفضل النمو الاقتصادي. وأكد المفوض أيضاً على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن مصادر بديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي كي يتسنى له أن يواجه التحديات المتعاظمة.

١٤ – وفي ختام كلمته، أكد المفوض على أن مداولات الاجتماع سيكون لها بالغ التأثير فيما تبذله أفريقيا من جهود لتخفيف حدة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان تحديد دور الدولة بوضوح فيما يتعلق بتسيير التنمية في السياق الأفريقي.

١٥ – ورحب السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في كلمته الافتتاحية بالمشاركين في الاجتماع، وأعرب عن الشكر والامتنان لحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لدعمها لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وقال إن أهمية الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بصفتها منتدى للحوار وبناء توافق الآراء بشأن قضايا التنمية الهامة،

كانت موضع اعتراف أيضاً من جانب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كمبالا في تموز/ يوليه الماضي.

١٦ – واستعرض الأمين التنفيذي أداء أفريقيا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على مدار السنة الماضية،فأوضح أن آفاق تحسين الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١١ لا تزال مواتية. ففي عام ٢٠١٠، نمت أفريقيا بنسبة ٤,٥ في المائة في المتوسط، بعد أن كانت نسبته ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، ومن المحتمل إلى حد كبير أن تحافظ على نموها المطرد بنسبة زهاء ٥ في المائة في عام ٢٠١١. ولقد تعزز هذا الأداء القوي نسبياً بتحقيق نمو جيد في قطاعي الزراعة والموارد الطبيعية، وبانتعاش السياحة وإتباع السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية في بعض البلدان. ولكن بالرغم من أن معدلات النمو المسقطة لعام ٢٠١١ كانت أعلى من المعدلات التي تحققت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، إلا أنها كانت أقل بصورة عامة من معدلات الفترات السابقة للأزمة وكانت خاضعة للعديد من الأخطار وحالات عدم اليقين. وأعرب عن القلق إزاء عدم ترجمة أداء النمو القوي نسبياً في أفريقيا إلى تخفيف حدة الفقر، حيث يتطلب ذلك إيجاد فرص عمل بالقدر المفيد، ولاسيما للشباب. ولاحظ بصفة خاصة، أن ارتفاع معدل البطالة في بلدان أفريقية كثيرة، إضافة إلى أسعار النفط والأغذية الآخذة في الزيادة، فضلاً عن آثار تغير المناخ، يمكن أن تقوض الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، حسبما لوحظ مؤخراً في عدة بلدان.

١٧ – وفي معرض تناول موضوع المؤتمر، لاحظ الأمين التنفيذي أن موضوع مؤتمر هذه السنة يعيد إدراج قضية التنمية في جدول أعمال الحوكمة في أفريقيا. وحتى الآن، حدث تحسن كبير في المناقشات والمواقف بشأن المساءلة والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في أفريقيا. ولكن ينبغي أن يكون هناك التزام مماثل باستعادة النمو الاقتصادي والتنمية باعتبارهما مجالين رئيسيين من مجالات الاهتمام في دوائر السياسة وصنع السياسات في أفريقيا. وثانياً، يتيح هذا الاجتماع فرصة لمعالجة القضايا القطاعية والقضايا الشاملة مثل السياسات التجارية والصناعية، والقضايا الجنسانية، والسياسات الاجتماعية والبيئية المتضمنة في الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل كل شيء، سيتيح موضوع المؤتمر إجراء مناقشات تركز بقدر أكبر على ديناميات العلاقة فيما بين دولة إنمائية فعالة وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأكد الأمين التنفيذي أيضاً على ضرورة بلورة رؤية واضحة للتنمية وأطر تخطيط متسقة ومتماسكة ومنسقة. ولاحظ أن عدة بلدان أفريقية قد استهلّت بالفعل مسيرتها على هذا الدرب، وما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل معها لبناء قدرات التخطيط، ولاسيما من خلال تسخير المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بعد إعادة تصحيح مساره، مما اقتضى تخصيص موارد إضافية لتكثيف أعماله في هذا المجال الحيوي.

١٨ – وبشأن مسألة تسيير التنمية، لاحظ أن الحاجة تدعو إلى النظر في البعد الإقليمي للتنمية فضلاً عن الاتجاهات الدولية. وينبغي أن تعمل البلدان الأفريقية، إضافة إلى الاهتمام بالعمليات الوطنية، على إدماج التعاون الإقليمي والتعاون العابر للحدود أيضاً في عملية صنع السياسات. ولابد من تحقيق التكامل الإقليمي وتوفير هيكل أساسي من الدرجة الأولى إذا أرادت أفريقيا أن تتغلب على أوجه القصور التي تعتري الاقتصادات الوطنية الصغيرة. والاتجاهات الدولية تؤثر أيضاً في تسيير التنمية في أفريقيا، وبصورة ملحوظة من خلال المفاوضات العالمية مثل المفاوضات العالمية بشأن التجارة وتغير المناخ. ويتقدم العالم الآن نحو ''الاقتصاد الأخضر'' وتواجه أفريقيا تحديا يتمثل في تحقيق التوازن بين رغبتها في تحقيق نمو سريع على النمط التقليدي وبين الحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ والتنمية بإتباع نمط أكثر استدامة من الناحية البيئية.

١٩ – وفي ختام كلمته، استعرض الأمين التنفيذي الإنجازات التي حققتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٠، وأكد على الشراكات بوصفها عنصراً رئيسياً من عناصر عمل اللجنة خلال السنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أبلغ الاجتماع بأن مكتب دعم الأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أنشئ بالفعل، وأن تعزيز التعاون مع الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف والثنائيين متواصل. وصرح كذلك بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لا تزال ملتزمة بالعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وجميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق خطة تنمية أفريقيا والرؤية المتوخاة في شتى المجالات البرنامجية.

استعراض للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال] **(E/ECA/COE/30/2,AU/CAMEF/EXP/2(VI))**

٢٠– عرضت الأمانة العامة وثيقة بعنوان ''استعراض للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١٠''. وركز العرض على رسالتين رئيستين. أولاهما هي أن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠ كان لها بصفة عامة أثر إيجابي على البلدان الأفريقية بالرغم من تباين اتجاه وحجم الأثر بتباين البلدان والمناطق دون الإقليمية. والرسالة الثانية هي أن أفريقيا واصلت تعزيز الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة ولكن معدل النمو كان أقل من

المستوى المطلوب لخفض حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١- لقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من -٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا من ٢,٤ في المائة إلى ٤,٧ في المائة في الفترة ذاتها. وكانت القوة الدافعة الرئيسية وراء الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا عام ٢٠١٠ هي ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الطلب المحلي في كثير من البلدان الأفريقية؛ وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، وانتعاش قطاع السياحة واستمرار التحسن في إدارة الاقتصاد الكلي. وكانت أرصدة الحسابات الجارية والحسابات المالية قد شهدت بعض التدهور ولكنها ظلت مستقرة بشكل عام في معظم البلدان الأفريقية. وتضاءلت الضغوط التضخمية بسبب كفاية الإمدادات الزراعية وتحسن القدرات الإنتاجية وتعزيز العملات في بعض البلدان.

٢٢- وعلى جبهة التنمية الاجتماعية، لوحظ تباطؤ التقدم المحرز في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من التحسن البارز في بعض المؤشرات كالتعليم والتكافؤ الجنساني. ويُعزى عدم قدرة القارة على ترجمة النمو الاقتصادي إلى توليد للوظائف وبالتالي خفض الفقر إلى ضيق قاعدة الإنتاج و تدني مستوى التحول الاقتصادي فضلاً عن عدم العدالة وعدم كفاية اعتمادات الميزانية المخصصة للأهداف الاجتماعية في بعض البلدان.

٢٣- وفي المناقشة التي تلت عرض التقرير، أكد المشاركون على ضرورة أن يوفر الاستعراض العام بيانات مصنفة قطاعياً لموارد وعوامل النمو الاقتصادي في أفريقيا. وأعرب الاجتماع عن القلق من أنه وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي، فان أفريقيا لا تزال تواجه المهمة الصعبة المتمثلة في إحداث التحول الاقتصادي والحد من الاعتماد على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها. فالنمو الاقتصادي في القارة لا يزال ضعيفاً في مواجهة الصدمات الخارجية ولاسيما تقلبات الطلب على السلع الأساسية والأسعار. وأكد الاجتماع في هذا الصدد ضرورة أن توسع أفريقيا قاعدة إنتاجها وأن تقوم بإجراء الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لبناء الهياكل الأساسية ، وتعزيز التكامل الإقليمي وترقية دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

٢٤- أعرب الاجتماع عن القلق إزاء ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ولاسيما في أوساط الشباب بالرغم من تحقيق معدلات النمو العالية مؤخراً في كثير من البلدان الأفريقية. كما أكد الحاجة إلى إتباع الاستراتيجيات والسياسات الملائمة. وركزت المناقشة بعد ذلك على ضرورة اعتبار التنمية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسات المتعلقة بالنمو والتنمية في أفريقيا والنظر إلى التجانس الاجتماعي باعتباره عنصراً حاسماً من عناصر توطيد وتعزيز برنامج العمل الإنمائي لأفريقيا.

٢٥- بناء على المناقشة تم تقديم التوصيات الخاصة التالية:

(أ) وبغية كبح جماح التذبذب الناجم عن التقلبات التي تطبع الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي والتخفيف من أثر الصدمات الخارجية هناك حاجة إلى تحول اقتصادي وتنويع اقتصادي كبير وملموس؛

(ب) بالرغم من أن إدارة الاقتصاد الكلي اتسمت بالحذر، فإن هناك حاجة إلى إبقاء أرصدة الاقتصاد الكلي في البلدان الأفريقية عند مستويات مستدامة تعزز النمو؛

(ج) هناك حاجة لوضع سياسات تعالج المعوقات الهيكلية وقصور الهياكل الأساسية، وعدم مرونة أطر العمل التنظيمية وضعف التكامل الإقليمي؛

(د) هناك حاجة لوضع سياسات فعالة لتعزيز النمو المشترك وتوليد الوظائف من أجل تحسين المستوى المعيشي، وخاصة تلك المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والاهتمام بشواغل الشباب عند صوغ التخطيط الإنمائي ووضع الميزانيات الوطنية؛

(هـ) ينبغي لتحليل عوامل النمو أن يتضمن بيانات مفصلة بشأن المصادر والمقومات الرئيسية للنمو نظراً لاختلافها باختلاف البلدان.

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٥ من جدول الأعمال]

(E/ECA/COE/30/10/Rev.1، AU/CAMEF/EXP/10 (VI)/REV.1)

٢٦ - قدمت الأمانة عرضاً يستند إلى تقرير معنون *تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا*. وأبرز العرض ما تحرزه الجماعات الاقتصادية الإقليمية من تقدم بصدد تنفيذ معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. وأفاد بأن جماعة شرق أفريقيا هي الوحيدة من بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي وصلت إلى مرحلة السوق المشتركة. ووصلت الجماعات الأخرى إما إلى مرحلة منطقة التجارة الحرة أو أنها تتحرك ببطء نحو مرحلة الاتحاد الجمركي. وحدد العرض عدداً من التحديات التي لا تزال تعوق

التقدم نحو التكامل الإقليمي في أفريقيا. وتشمل هذه التحديات عدم كفاية إدماج الاتفاقات الإقليمية في صُلب السياسات والاستراتيجيات ومخصصات الميزانية على الصعيد الوطني؛ وعدم تنفيذ البروتوكولات المعنية بحرية حركة الأشخاص والحق في الإقامة؛ وعدم كفاية تمويل برامج ومشاريع التكامل. ومن بين المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي للتصدي لهذه التحديات إنشاء مصرف التنمية الأفريقي، والمصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، وبرنامج الحد الأدنى من التكامل، وخطة العمل من أجل التنمية الصناعية في أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

٢٧ – وفي المناقشة التي تلت العرض، أكد عدة مشاركين على أهمية التكامل الإقليمي في أفريقيا، وطالبوا الدول الأعضاء بإعادة تأكيد التزامها بعملية التكامل. وفي هذا الصدد، شدد الاجتماع على الحاجة إلى السلام والأمن والاستقرار فضلاً عن الحاجة إلى تسهيل حرية حركة الأشخاص وعوامل الإنتاج. وشدد الاجتماع أيضاً على ضرورة إيلاء الاهتمام للأخطار التي تمثلها بطالة الشباب وعدم المساواة بين الجنسين في سياسات وبرامج ومشاريع التكامل، لكي يتسنى مراعاة الاحتياجات والأعمال المحددة للنساء والشباب بصفتيهما فئتين اجتماعيتين هامتين.

٢٨ – وأبرزت المناقشة بشأن مسألة تمويل التكامل الإقليمي ضرورة الإسراع بتشغيل مؤسسات التمويل الذاتي الملائمة وصندوق التكامل لكي يتم تنفيذ برامج ومشاريع التكامل تنفيذا فعالا، مع مراعاة بعض الشواغل التي أُعرب عنها إزاء احتمال أن تؤثر الآليات القائمة على الضرائب تأثيراً سلبياً في بعض الدول الأعضاء.

٢٩ – وفيما يتعلق بإدماج عنصر التكامل الإقليمي على الصعيد الوطني، أفادت اللجنة بأنه بالمستطاع تحقيق ذلك بإدماج التكامل الإقليمي في الدساتير الوطنية كوسيلة لضمان الالتزام والدعم الوطنيين المستدامين بالعملية. وأكد الاجتماع أيضاً على ضرورة توعية الجمهور بخطة التكامل الإقليمي لتشجيع المجتمع المدني على القيام بدور نشط في العملية. وعلى نفس المنوال، أشار المشاركون إلى أنه ينبغي أن تُنشئ الدول الأعضاء شبكة من الخبراء على الصعيد الوطني لدراسة جميع أهداف وقرارات الاتحاد الأفريقي للمساعدة في حفز التقدم والتعجيل به نحو تحقيق التكامل الإقليمي.

٣٠ – وتداولت اللجنة أيضاً بشأن مسألة تعدد العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما ساهم في إبطاء التقدم نحو التكامل الإقليمي. ولوحظ أن عددا من مؤسسات عموم أفريقيا تتناول مسائل التكامل الإقليمي، وكثيراً ما تتحمل الدول الأعضاء فوق طاقتها بالمساهمة بموارد مالية في ميزانية هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة على ضرورة ترشيد عدد المؤسسات المعنية بالتكامل الإقليمي بغية تجنب ازدواجية الجهود وهدر الموارد. وفضلاً عن ذلك، حثت اللجنة الدول الأعضاء التي لها عضوية مزدوجة في العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تتخذ قرارات حاسمة بشأن تعدد عضويتها، لأن تعدد العضوية يعرقل إحراز التقدم نحو إنشاء الاتحادات الجمركية.

٣١ – ولاحظت اللجنة أيضاً تردد بعض الدول الأعضاء في التخلي عن سيادتها لهيئات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، وهذه عقبة رئيسية أمام تحقيق التكامل القاري. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى المناقشة الجارية حالياً بشأن مقترح إنشاء حكومة الاتحاد كمثال على تردد الدول الأعضاء لدعمها، مما يعزى بصورة رئيسية إلى خوفها من فقدان سيادتها. بيد أن اللجنة خلصت إلى أنه ينبغي أن تناقش مسألة السيادة على أعلى مستوى أي في اجتماعات رؤساء الدول والحكومات.

٣٢ – وجرت بعض المناقشات بشأن أهداف الزراعة والصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، لوحظ وجود مزايا ومنافع واضحة يمكن اكتسابها بفضل تحديد الأهداف، ولكن من الأهمية أيضاً بحث ما تنطوي عليه هذه المسألة فيما يتعلق بمخصصات الميزانية نظراً لأن للبلدان أولويات مختلفة تتنافس على مواردها المحدودة.

التوصيات

(أ) حث مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل باعتماد آليات التمويل الذاتي الملائمة وتشغيل صندوق التكامل لدعم خطة التكامل الإقليمي في أفريقيا؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود باتخاذ مجموعة من الإجراءات تشمل إنشاء شبكة وطنية للخبراء، وإدماج قرارات والتزامات التكامل الإقليمي في صُلب الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي مخصصات الميزانية ؛

(ج) حث الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات القارية فضلاً عن الشركاء الإنمائيين على تعميم مراعاة

المنظور الجنساني وشواغل الشباب في برامج ومشاريع التكامل الإقليمي وآليات الدعم؛

(د) دعوة الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إدراج بنود بشأن التكامل الإقليمي في خططها الإنمائية الوطنية فضلاً عن تشريعاتها الوطنية المدعومة بالنصوص الدستورية؛

(هـ) دعوة الدول الأعضاء إلى التعجيل بإزالة العقبات التي تعترض حرية حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات عبر القارة؛

(و) ينبغي إحالة مسألة التكامل الإقليمي، بما في ذلك التوصيات المقدمة بشأنه إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات بغرض النظر فيها وإقرارها نظراً لأهميتها القانونية.

استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والموقف الأفريقي الموحد بشأنها[البند ٦ من جدول الأعمال**] (E/ECA/COE/30/9,AU/CAMEF/EXP/9(VI))**

٣٣- قدم أحد موظفي الأمانة العامة تقريراً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال أفريقيا في السنة الماضية. وركز العرض على المجالات التي شهدت إحراز تقدم كبير في عام ٢٠١٠، كالتعليم وتمكين المرأة والقدرة على تحمل الدين والحصول على المعالجة من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ومن جهة أخرى، لم يحرز سوى تقدم بطيء في مجالات الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة، والاستدامة البيئية. وبشكل عام لم تكن معظم البلدان الأفريقية على المسار الصحيح لتحقيق معظم مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد وفر الانتعاش من الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة الفرصة لأفريقيا لتسخير النمو الاقتصادي المعجل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤- واقترحت الأمانة اعتبار الحماية الاجتماعية خياراً في مجال السياسة العامة من أجل التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مشيراً إلى أن بعض صكوك الحماية الاجتماعية أثبتت قوة تأثيرها في مجال الحد من الفقر ولاسيما عند إضفاء الطابع المؤسسي عليها. وكانت هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق وداخل المنطقة نفسها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فضلاً عن المشاكل المتعلقة بالبيانات. وأخيراً، تم إبراز ضرورة عمل الشركاء الإنمائيين على الحد من تجزؤ الجهود، والحرص على تركيزها على الأولويات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥- ركزت المناقشة العامة التي تلت العرض على خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات الرئيسية التي ينبغي أن تتبعها البلدان الأفريقية من أجل التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦- ومن المواضيع الرئيسية المطروحة أن النمو الاقتصادي لم يساهم في الحد من الفقر ولا في تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب كثير من المشاركين عن قلقهم قائلين إنه بالرغم من أن النمو الاقتصادي المحقق يبدو مشجعاً، فإنه لم يساهم في توليد قدر كافٍ من الوظائف، وظلت مستويات الفقر مرتفعة. وعلاوة على ذلك، ذكر المشاركون أن مصادر النمو الاقتصادي في كثير من البلدان تعتمد إلى حد كبير على القطاعات الاستخراجية، التي تتسم بكثافة رأس المال المستخدم، ولا تساهم في توليد فرص العمل المناسبة ولا في الحد من الفقر.

٣٧- وذكر العديد من المشاركين أن بعض البيانات الإحصائية غير متوفرة أو أن البيانات المعروضة لا تعكس الحالة الوطنية. وأشاروا على سبيل المثال، إلى نموذج الفقر المدقع، وإلى أن مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الفقر ربما لا يعكس بشكل دقيق الواقع على الأرض. وذُكر أيضاً أن انعدام البيانات قد جعل من الصعب تقييم التقدم المحرز.

٣٨- وأثيرت أيضاً شواغل إزاء احتمال عدم صلاحية مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها لتقييم التنمية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، لا يعكس الالتحاق بالمدارس الابتدائية حقيقة نوعية التعليم وتساءل العديد من المشاركين عن مدى ملاءمة المؤشرات، مقترحين ضرورة أن تذهب إلى أبعد من المؤشرات الواردة في الإعلان بشأن الألفية.

٣٩- وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تم التركيز على أن التكامل الإقليمي لا يمكن أن يساهم في الحد من الفقر إلا إذا تحقق في حالة من السلم والاستقرار السياسي. وطُرحت أيضاً مسألة الصلة بين الشراكات فيما بين البلدان الأفريقية وتعزيز الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التأكد أيضاً على الصلات بين الاستدامة البيئية والحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة. ولاحظ المشاركون أن المقاصد البيئية المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية كثيراً ما يتم إغفالها، وأن البرامج الإنمائية تكون ضعيفة التمويل. وبرزت الحاجة إلى إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الإنمائية الوطنية ومنحها الأولوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وطُرح

سؤال عن إمكانية توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مباشرة عن طريق القطاعات الاجتماعية أو عبر قطاعات إنتاجية. وتم تحديد بطالة الشباب أيضاً كأحد الشواغل الرئيسية، الذي قد يؤثر سلباً في السلم والأمن والاستقرار السياسي.

التوصيات

٤٠- قدمت التوصيات التالية بشأن السياسة العامة:

(أ) ضرورة التركيز على إحداث دينامية اقتصادية بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وإقامة الصلة السياسية المثلى بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومعالجة أوجه القصور في البني التحتية؛

(ب) ضرورة أن تمنح البلدان الأولوية للأهداف الإنمائية للألفية وإدماجها في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية من خلال المشاركة النشطة للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار عمل معجل. ومن الضروري أيضاً إنشاء آليات ملائمة للمساءلة؛

(ج) ضرورة أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع برنامج خاص لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا ينقسم إلى مرحلتين: تمتد إحداهما من الوقت الحالي وحتى عام ٢٠١٢، وتغطي الثانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛

(د) ضرورة وجود آلية للحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إحداث التحول الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وإرساء الحكم الرشيد، وتطبيق الشفافية في تقديم المعونة؛

(هـ) في الوقت الذي يتعين فيه أن يفي الشركاء الإنمائيون بالتزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة، يتعين أن تسعى الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) نظرا لندرة البيانات الإحصائية المتاحة في البلدان، ينبغي تعزيز النظم الإحصائية الوطنية وتحسين المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ز) مطالبة الدول الأعضاء بتوفير موارد مالية إضافية لتحقيق الأهداف الإنمائية الثلاثة التي كان التقدم فيها محدوداً (القضاء على الفقر، والمجالات المتصلة بالصحة والاستدامة البيئية).

متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بما في ذلك الاجتماعات السنوية المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٠[البند ٧ من جدول الأعمال]
(E/ECA/COE/30/11,AU/CAMEF/EXP/11(VI))

'١' توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية
(AU/CAMEF/EXP/11(VI)،E/ECA/COE/30/11)

٤١- قدمت الأمانة عرضاً بالاستناد إلى التقرير المعنون ''*تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية*''. ولاحظت الأمانة إحراز تقدم كبير في مجال تخفيف الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن الأداء في مجال تعبئة الموارد المحلية وتدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل والتجارة الدولية كان مخيباً للآمال. ففيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، لوحظ حدوث زيادة طفيفة في المدخرات المحلية الإجمالية. ولكن الإيرادات الحكومية التي تشكل المورد المالي المحلي الرئيسي للحكومات الأفريقية تعرقلت بسبب هزالة القاعدة الضريبية وعدم توازن التنوع الضريبي، وضعف الإدارة الضريبية. وتضاءلت التدفقات المالية الدولية، ولاسيما تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات إلى الداخل، نتيجة للأزمة الاقتصادية الأخيرة. ومن جهة أخرى، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن أُثيرت شواغل مشروعة إزاء استدامة تدفقات المعونة. فقد انكمشت صادرات أفريقيا من السلع الرئيسية بدرجة كبيرة بسبب الهبوط الحاد في أسعار وحجم الصادرات الأولية الرئيسية لأفريقيا. وكانت المشكلة الرئيسية هي عدم التنوع فيما يتعلق بهيكل الصادرات ومقصدها. وقد أتاح نمو التجارة بين أفريقيا وبقية بلدان الجنوب الفرصة لكي تنوِّع

أفريقيا صادراتها من حيث المقصد، لكن ليس بعد من حيث الهيكل. وتحسنت بشكل عام القدرة على تحمل الدين، ولكن ثارت شواغل إزاء جمود المفاوضات التجارية في جولة الدوحة، وانعدام التنسيق فيما بين المؤسسات لكفالة نظام مالي دولي مستقر من أجل التنمية.

المناقشة

٤٢- في المناقشة التي أعقبت العرض، أثنت اللجنة على الأمانة لتقديمها عرضاً شاملاً ومستنيراً. ولاحظت اللجنة وجود فجوة كبيرة بين الإيرادات الحكومية ومتطلبات الاستثمار في أفريقيا وكذلك الحاجة إلى تعبئة المزيد من الموارد المحلية في ضوء تقلص التمويل الخارجي. ولوحظ أن الإيرادات المحلية تشهد بشكل عام انخفاضاً أيضاً بسبب ضيق نطاق القاعدة الضريبية وعدم فعالية إدارة الضرائب وانعدام الشفافية والإنصاف والاتساق. وأثارت اللجنة أيضاً شواغل إزاء انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بسبب الأزمة المالية، وإن كان ذلك يعزى أيضاً إلى اكتشاف مقاصد أكثر جاذبية للاستثمار. بيد أن الحالة يمكن أن تتيح الفرصة للحكومات الأفريقية لاستكشاف طرق جديدة لتعبئة الموارد على الصعيد الداخلي. وأيد مقدم العرض رأي اللجنة، مشدداً كذلك على انعدام الشرعية المالية وأثرها السلبي على بناء القدرات.

التوصيات

(أ) تحسين إطار الاقتصاد الكلي ، وتنمية أسواق رأس المال ووضع سياسة مالية فعالة، ولاسيما من خلال إدارة المالية العامة على نحو أفضل؛

(ب) توسيع القاعدة الضريبية لإخضاع مزيد من العناصر الفاعلة للنظام الضريبي وتعزيز الإدارة الضريبية وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية؛

(ج) منح الأولوية للاستخدام الفعال للموارد المتاحة نظراً إلى محدودية الموارد في أفريقيا واحتياجاتها المالية الهائلة؛

(د) إنشاء آليات لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير النظامي نظراً لأهمية الدور الذي يؤديه هذا القطاع وإمكانية مساهمته في تعبئة الموارد المحلية؛

(هـ) بذل الجهود لتحسين كفاءة النظام المالي في إدرار الأموال وتخصيصها؛

(و) إعادة توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المنوّعة ذات القيمة المضافة العالية.

'٢' الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية

٤٣- قدمت الأمانة تقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في أفريقيا لعام ٢٠١٠ الذي اشتركت في إعداده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو التقرير الذي أعد ليكون بمثابة عملية للمساءلة المتبادلة. وأبرز العرض الأهداف الرئيسية والنتائج والتوصيات الواردة في التقرير. ولوحظ أن لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه التابعة لشراكة نيباد قد أقرت الخطوط الرئيسية للموجز التنفيذي للتقرير خلال اجتماع القمة الثالث والعشرين الذي عقدته في تموز/ يوليه من هذا العام في كمبالا ، أوغندا. وأهابت لجنة توجيه نيباد أيضاً المؤسستين في اجتماع القمة أن تواصلا عملية الاستعراض المتبادل، وأوعزت بأن تكون عملية الاستعراض المتبادل بمثابة آلية المساءلة المتبادلة الرئيسية لرصد وتقييم الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية وشركاءها الإنمائيون بخصوص خطة التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

٤٤- وتتمثل الأولويات الرئيسية التي حددها التقرير في : (أ) الحكومات الأفريقية : عليها مواصلة خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي المنصوص عليها في البيان التأسيسي لنيباد؛ وتكثيف الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، والعمل الإقليمي الجماعي فيما يخص القضايا السياسية الرئيسية؛ وزيادة تعبئة الإيرادات المحلية، وكفالة توجيهها توجيها فعالاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) الشركاء الإنمائيون: عليهم مواصلة الجهود لمعالجة قضايا مثل الملاذات الضريبية الآمنة، والتسعير التحويلي، وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة ؛ وأن يتخذوا الإجراءات اللازمة لزيادة فتح الأسواق، وبصفة خاصة أن يضخوا الإرادة السياسية والزخم، وأن يفوا بالتزاماتهم القائمة بزيادة حجم المساعدة الإنمائية وتحسين فعاليتها؛ (ج) المجتمع الدولي : عليه الاتفاق على أهداف طموحة وملزمة للحد من الانبعاثات؛ والاتفاق على سبل زيادة حجم التمويل المخصص لتغير المناخ في أفريقيا وتحسين فعاليته؛ والاستجابة لمطلب أفريقيا بالحصول على تمثيل أقوى في المناقشات بشأن المسائل العامة ذات النطاق الأوسع نطاقاً، وكذلك لدى المؤسسات الدولية.

٤٥- وخلال المناقشات التي أعقبت العرض، رحبت اللجنة بتقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية من حيث إبرازه للأولويات المستقبلية الرئيسية بالنسبة للبلدان الأفريقية

وشركائها الإنمائيين. ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص أن التقرير قد أعطى الأهمية الواجبة لخطورة التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم البلدان الأفريقية من موارد كبيرة للتنمية. ونظراً للعواقب الخطيرة للتدفقات المالية غير المشروعة في البلدان الأفريقية، اقترحت اللجنة صياغة قرار يعتمده المؤتمر الوزاري للمساعدة في معالجة هذه المشكلة على نحو أكثر فعالية. وينبغي أن يوصي القرار باتخاذ تدابير وآليات للتحقق من طبيعة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة وحجمها، وكذلك أنواع المؤسسات والوكالات الإقليمية والقارية التي ينبغي إنشاؤها لمعالجة هذه المشكلة بطريقة فعالة، ودور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز قدرات تلك المؤسسات والوكالات.

'٣' الدعم المقدَّم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد): تقرير الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا (E/ECA/COE/30/16)

٤٦- قدمت الأمانة عرضاً بالاستناد إلى التقرير المعنون: ''الدعم المقدَّم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له'' للفترة من آذار مارس٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١. الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له: تقرير عن الاجتماع الحادي عشر لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

٤٧- وقدمت الأمانة عرضاً في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يصف هيكل آلية التنسيق الإقليمي وعملياتها والنقاط الرئيسية لاجتماعها الحادي عشر.

٤٨- ويشترك في تشغيل آلية التنسيق الإقليمي مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتمثل هدفها في تحسين جانبي التنسيق والاتساق في الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتعمل الآلية من خلال تسع مجموعات مواضيعية تم تحديدها وفقاً لأولويات أفريقيا الإنمائية.

٤٩- وقد حققت آلية التنسيق الإقليمي في الفترة المشمولة بالتقرير،شملت إجراء استعراض ناجح للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي كان موضوع إعلان بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي ليعمل كشريك فعال للأمم المتحدة في معالجة التحديات الإنمائية لأفريقيا.

٥٠- وسرد مقدم العرض التوصيات الرئيسية التي أصدرتها آلية التنسيق الإقليمي أثناء اجتماعها الحادي عشر، وأبرز التقدم المحرز في تنفيذها. والعمل جار على قدم وساق لوضع خطة عمل شاملة لبناء قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفضلاً عن ذلك، يجري استكمال سبل تشغيل آلية تنسيق دون إقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٥١- وحث مقدم العرض الدول الأعضاء على أن تقدم أفكاراً بشأن سبل بناء قدرة المؤسسات الإقليمية الأفريقية، ولا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٥٢- وأحاط المؤتمر علماً بالتوصية.

'٤' تغير المناخ والتنمية في أفريقيا (E/ECA/COE/30/12,AU/CAMEF/EXP/12(VI))

٥٣- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت الأمانة عرضا لتقرير عن ''نتائج المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في كانكون، المكسيك، وانعكاساتها على أفريقيا'' (E/ECA/COE/30/12, AU/CAMEF/EXP/12(VI)). ويقدم التقرير معلومات عن ثلاثة موضوعات أساسية هي: المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، العناصر الأساسية لاتفاقات كانكون وانعكاساتها على أفريقيا، معلومات مستكملة عن برنامج تسخير ''المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا''. ويبرز التقرير أهم التطورات التي شهدتها المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، مشيرا إلى العناصر الناشئة عن مؤتمر كانكون بشأن تغير المناخ الذي عقد في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتشمل العناصر ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا التكيّف، وتدابير التخفيف في البلدان النامية، والتمويل لمواجهة تغير المناخ، ونقل التكنولوجيا ، وبرنامج الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وسيشكل ذلك عنصرا يساعد المفاوضين الأفريقيين في الإعداد للدورة القادمة من مؤتمر الأطراف التي ستعقد بدوربان، جنوب أفريقيا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومن الضروري لأفريقيا أن تتخذ موقفا استباقيا، وأن تستكشف خيارات التمويل المتاحة لها قبل انعقاد المؤتمر، وأن تفاوض على تفاصيل البنية الدولية المستقبلية، بما في ذلك آليات التنمية النظيفة، كي تتمكن من جني أكبر قدر من المنافع لصالح القارة.

المناقشة

٥٤- خلال المناقشة التي تلت العرض، كررت اللجنة أن أفريقيا تتحمل القدر الأقل من المسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة، وأنها القارة الأكثر تضررا من آثارها. وشددت اللجنة على الحاجة إلى تسهيل الحصول على الأموال المخصصة لتدابير التكيّف في أفريقيا ، وشددت على أن آثار تغيّر المناخ تُعد شواغل وطنية وإقليمية على حد سواء. ويمكن للمبادرات الوطنية الرامية إلى التمكين من فهم آثار تغير المناخ بصورة أفضل، ومثالها الجهود التي تبذلها مصر لوضع خارطة للمناطق المتأثرة بتغير المناخ على ساحلها الشمالي، أن تساهم في توجيه عمليات صنع القرار على جميع المستويات. وأثنت اللجنة على نهج الشراكة الذي يدعو إليه برنامج تسخير المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، وشددت على الحاجة إلى مزيد من التعزيز للشراكات على جميع المستويات بما يكفل التوصل إلى نتائج ملموسة، والتصدي بصورة فعالة للتحدي الذي يفرضه تغيّر المناخ.

٥٥- وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة بارتياح الشراكة التي أقامتها اللجنة مع المركز الإفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لإغراض التنمية من خلال التوقيع على مذكرة التفاهم، الأمر الذي يشهد على التقدم الذي يحرزه المركز في التصدي لقضايا المناخ.

التوصيات

(أ) ينبغي للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التمويل أن يشاركوا بصورة استباقية في المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ وأن يحافظوا على الزخم، كما ينبغي لهم أن يركزوا الجهود لكفالة وصول أفريقيا إلى الموارد المالية بسرعة وبسهولة، لا سيما الموارد المخصصة للتكيّف، وذلك بطرق عدة من بينها تشغيل صندوق الحد من تغير المناخ؛

(ب) ينبغي لبرنامج تسخير المناخ من أجل التنمية في أفريقيا ومركز أفريقيا لسياسات المناخ التابع له أن يسعيا إلى إقامة شراكات إستراتيجية، تعزز من الميزات التنافسية، وإلى توسيع نطاق الأنشطة الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة في التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في المنطقة، وتعميق هذه الأنشطة؛

(ج) ينبغي تشجيع اللجنة والمركز الإفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لإغراض التنمية على إجراء دراسات تقنية مشتركة في القطاعات ذات الصلة بتغير المناخ واستعراض واقتراح تدابير لتعزيز التعاون بين المؤسستين.

'٥' الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان أبوجا بشأن تمويل الصحة في أفريقيا (E/ECA/COE/30/22,AU/CAMEF/EXP/22(VI))

٥٦- قدمت الأمانة عرضاً عن التقرير المعنون ''*مذكرة إعلامية: عشر سنوات بعد 'التزام أبوجا' بتخصيص ١٥ في المائة من الميزانيات الوطنية للصحة*'' ومن خلال العرض، أعلمت الأمانة اللجنة بأن ستة بلدان أفريقية فقط أوفت بما ورد في إعلان أبوجا بشأن تخصيص ١٥ في المائة أو أكثر من النفقات الحكومية من أجل الصحة. وحتى تلك البلدان التي أنجزت هذا الهدف لا يزال أداؤها ضعيفا على الأقل في مؤشر واحد على الأقل من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. ونظراً لانخفاض نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية وانخفاض النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة، لا يزال هناك العديد من التحديات في مجال الصحة في أفريقيا.. وتشمل التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال الصحة شحّ الموارد البشرية في مجال الصحة، وصعوبة حصول الشرائح الأكثر ضعفا على الخدمات، ناهيك عن انخفاض مستوى الإنفاق على الصحة للفرد الواحد، وانخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة. وأفيد كذلك بأن الهياكل الأساسية المستخدمة لتقديم الخدمات الصحية لا تزال ضعيفة، وأن تنسيق التمويل المقدم من الجهات المانحة لا يزال متدنياً، وأن الأموال المقدمة من الجهات المانحة قد لا تكفي لمعالجة الأولويات الوطنية في مجال الصحة، وأن الإنفاق الخاص يشكل الحصة الأكبر من الإنفاق على الصحة.

٥٧- وتم تحديد عدد من التدابير التصحيحية في القطاع الصحي، منها حشد المزيد من الموارد للصحة من خلال تعبئة القطاع الخاص، والبحث عن نظم ضريبية جديدة لتمويل الأولويات الصحية؛ وتعزيز المشاركة الجماعية في تحمل المخاطر بغرض وضع مخططات للتأمين الصحي وتعزيزها؛ وتوخي المزيد من الكفاءة في إنفاق الموارد، بما في ذلك تحسين التنسيق مع الجهات المانحة، وتطبيق التمويل القائم على الأداء؛ وتقوية الإدارة العامة للقطاع الصحي، بما في ذلك تحسين الإدارة المالية العامة وزيادة الرقابة على تمويل الصحة؛ وتعزيز الموارد المقدمة على أساس الأدلة وحشد الموارد لجميع البرامج والمبادرات الصحية، وتشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني. وأشير كذلك إلى ضرورة تحديد سلم أولويات مناسب للقطاع الخاص بغرض حشد الاستثمارات، وإلى حسن إدارة الموارد المخصصة للصحة؛ وتفعيل آليات الرصد والمتابعة، باعتبارها بعضا من أهم

التحديات في مجال الصحة. واختتم العرض بالإشارة إلى أن صحة البشر وتنمية رأس المال البشري يتساويان في المنزلة، وباعتبار الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي استثمارا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٨- وخلال المناقشة التي تلت العرض، أبرزت اللجنة عددا من المسائل، من بينها: دقة البيانات والمؤشرات؛ ضرورة التمييز بين المساهمات الحكومية والتمويل الخارجي للصحة عند إعداد الحسابات المتصلة بالمؤشرات؛ أهمية تبادل الخبرات عن إنجاز هدف أبوجا؛ حوكمة وإدارة موارد الصحة ونفقاتها؛ توفير شروط عمل ملائمة للعاملين في مجال الصحة؛ تزايد العاملين غير المؤهلين؛ التخزين السليم للأدوية؛ حشد الموارد للقطاع. وعلى نحو مماثل، دعا مندوبون آخرون إلى توخي الكفاءة والشفافية فيما يتعلق بالتدفقات المالية إلى قطاع الصحة وإلى تخصيصها على نحو يتسم بالإنصاف والاستدامة، والنظر في تحديد المخصصات القطاعية على نحو يتماشى مع الأولويات الوطنية ومع عمليات الميزانية. ورأى آخرون أن قدرة استيعاب الموارد المالية قد تكون ضعيفة في بعض البلدان، مما يؤدي إلى سوء استخدام التمويل المتاح. وفي الختام، تبيّن أن تحديد نسبة مئوية مخصصة للقطاع الصحي لا يشكل أداة تخطيط ناجعة بحد ذاته، وأن معالجة القضايا المرتبطة به تتطلب توفير قدر ملائم من الاستثمارات في قطاع الصحة تواكبها استثمارات مقابلة في العوامل الاجتماعية المؤثرة في الصحة. وتمخضت المداولات عن التوصيات التالية:

(أ) تعزيز الحصول على الأدلة وتشجيع استخدامها في تخطيط السياسات الصحية. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي إجراء المزيد من الأبحاث بشأن ما يلي:

- التبرير العلمي والاقتصادي والسياسي للهدف الموصى به؛
- التمويل البديل للصحة؛
- إدارة الشؤون الصحية والكفاءة؛
- حشد المزيد من الموارد وتعزيز المشاركة الجماعية في تحمل المخاطر، وإنفاق الموارد على نحو أكثر كفاءة.

(ب) تعزيز الحوكمة في قطاع الصحة من خلال ربط مخصصات الميزانية بالنتائج وبجودة الخدمات؛ وتحسين الإدارة المالية؛ وإشراك منظمات المجتمع المدني على النحو الملائم في عمليات الرقابة؛

(ج) وضع آلية لتشجيع توفير التأمين الصحي للفئات الضعيفة على نطاق أكثر اتساعاً؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء والجهات المانحة أن تزيد الموارد المالية المخصصة لقضايا القطاع الصحي (العاملون في قطاع الصحة، الأدوية، الهياكل الأساسية، وغير ذلك) وأن تعمل على تحسين الكفاءة والفعالية في إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا؛

(ه) تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات الصحية سعيا لتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، ويشمل ذلك توزيع الأموال على اللجان الصحية في المجتمعات المحلية لكي يتسنى إدارة الموارد على نحو فعال؛

(و) استخدام طرق مبتكرة للحصول على التمويل من خلال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ وتحديد حجم المساهمات في التأمين الصحي وفقا للدخل؛ وجباية الضرائب مع الأخذ في الاعتبار أن غالبية السكان يعملون في الاقتصاد غير الرسمي؛

(ز) البحث عن طرائق بديلة لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والمطالبة بتخفيف المشروطية؛

(ح) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية ، التي تستهدف الشرائح الضعيفة من السكان من خلال الإعفاء من تقاسم التكلفة وتوفير العلاج المجاني في المستشفيات.

'٦' متابعة تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء (E/ECA/COE/30/13,AU/CAMEF/EXP/13(VI))

٥٩- قدمت الأمانة عرضا بعنوان ''حالة تنفيذ قرار المؤتمر بشأن الميثاق الأفريقي للإحصاء''. وأفيد أنه منذ اعتماد الميثاق الأفريقي للإحصاءات في عام ٢٠٠٩، لم يوقع على الميثاق سوى ٢٠ بلدا، كما أن عدد المصدقين عليه كان أقل من ذلك. وأعلمت اللجنة باعتماد رؤساء الدول والحكومات للإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا خلال اجتماعهم المعقود بكمبالا

في عام ٢٠١٠، ولصياغة إستراتيجية أفريقية لتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، تم وضع عدد من الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى كفالة تنفيذ الإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا، ومنها: (أ) خطة افريقية لتنفيذ الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛ (ب) برنامج مقارنة دولي لأفريقيا؛ (ج) تحسين نظم تسجيل البيانات المدنية والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛ (د) تحسين عمليات رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها؛ (هـ) البرنامج الأفريقي للرعاية الصحية الأولية؛ (و) برنامج المعارف المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا؛ (ز) برنامج التدريب الإحصائي لأفريقيا؛ (ح) نظم المعلومات المتعلقة بسوق العمالة؛ (ط) وضع خطة عمل بشأن شبكة المعلومات الأفريقية.

المناقشة

٦٠- خلال المناقشة التي تلت العرض، أثنى المشاركون على ما بذلته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤهما من جهود لتطبيق الميثاق، باعتباره إطارا شاملا لتعزيز قدرة أفريقيا في مجال الإحصاء، ونوهوا إلى أن نص الميثاق طموح جدا وأنه يشمل جميع الجوانب الإحصائية. لكنهم لاحظوا بقلق قلة عدد البلدان التي وقعت على الميثاق وصدقت عليه. وحثوا الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بتوقيع الميثاق وتصديقه بحلول عام ٢٠١٢، وطلبوا إلى الاتحاد الأفريقي تطبيق الميثاق من خلال عملية تدريجية تقوم على أولويات أساسية منها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١- خلال المناقشة التي تلت العرض، أحاطت اللجنة علما أيضا بالقيود المرتبطة بجودة البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (كحالة الفقر السائدة)، والتي تعذر بسببها إجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز فعلا.

التوصيات:

- ينبغي لجميع الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على الميثاق أو تصدق عليه أن تقوم بذلك لكي يدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، نظرا لأهميته بالنسبة للإحصائيين والقائمين على التخطيط وصناع القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة؛
- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائهما أن يضعوا عملية للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يضعوا برنامجا إحصائيا إقليميا لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ينبغي للبلدان والشركاء أن يعززوا قدراتهم الإحصائية، لاسيما ما يتعلق منها بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

’٧‘ تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا (E/ECA/COE/30/14, AU/CAMEF/EXP/14 (VI))

٦٢- قدمت الأمانة عرضاً يستند إلى تقرير بعنوان حالة تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت الأمانة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ’’مشروع ورقة عمل لاجتماع وزراء المالية في آذار/مارس ٢٠١١: متابعة تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا‘‘. وألقت الورقة نظرة عامة على تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا الذي تم وضعه في عام ٢٠٠٣ لتقديم مساهمة كبيرة نحو إنجاز الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وبصورة جزئية الهدف السابع من تلك الأهداف. وأحاط مقدمو العرض علماً بأن ٢٦ بلداً قد وقعت على مواثيق تلتزم بموجبها بالأولويات القارية بشأن الاستثمار في الزراعة والعمل على النهوض بها، والواردة في إطار عمل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ولقد حققت ثمانية بلدان أو تجاوزت هدف تخصيص نسبة ١٠ في المائة من اعتمادات الميزانية للزراعة، في حين تراوحت النسبة ما بين ٥ و ١٠ في المائة في تسعة بلدان. وبالرغم من هذه الجهود جميعها، لا يزال معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى دون الهدف المحدد البالغ ٦ في المائة. ومع ذلك فإن البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا قد أعطى قوة دفع إضافية لفعالية المعونة في القطاع الزراعي وطور أدوات ترمي إلى إيجاد المزيد من الهيكلة والتكامل، مثل الصندوق ألاستئماني للبرنامج العالمي للأمن الغذائي، والصندوق ألاستئماني المتعدد المانحين. وما برحت مفوضية الاتحاد الأفريقي تعمل من أجل إنشاء مرفق لتمويل حالات الطوارئ تمتلكه أفريقيا (مرفق القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر) لمواجهة المخاطر السيادية، يقدم للحكومات المشاركة مبالغ نقدية على الفور في حالة حدوث جفاف شديد. وفضلاً عن ذلك، تبين نتائج نماذج برنامج الأغذية العالمي أن تنوع المناخ عبر أفريقيا قد أوجد أثراً قوياً للحافظة يبلغ نسبة ٥٠ في المائة، مما يعني تخفيض متطلبات تمويل حالات الطوارئ المتعلقة بالجفاف إلى النصف. وإذا جمعت البلدان الأفريقية مواردها لمواجهة أخطار الجفاف، فسوف يصل المبلغ المجمع لمتطلبات رأس المال نصف المبلغ المطلوب إذا أنشأ كل بلد احتياطياً خاصاً به — مما يجعل التضامن الأفريقي فيما يتعلق بإنشاء صندوق مشترك لمواجهة

أخطار الكوارث آلية تمويلية فعَّالة من حيث التكلفة لدعم الأمن الغذائي الأفريقي.

٦٣- وفي المناقشة التي تلت، وافقت اللجنة على أنه قد حدث بالفعل تباطؤ في تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا مما ساهم في الحد من مشاركة الأطراف الفاعلة من غير الدول في عملية البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وقوض من ثم التقدم في عمليات الموائد المستديرة القطرية. ولُوحظ أيضاً أن هناك قدرة محدودة لدى المؤسسات الإستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي للتعجيل بتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في جميع الدول الأعضاء مما يعزى إلى الميزانيات المحدودة وزيادة الطلب على مؤسسات دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ولاسيما المؤسسات التي تيسر تطوير خطط الاستثمار واستعراضها تقنياً. ودعت اللجنة إلى إقرار واعتماد إطار المساءلة المتبادلة لرصد الالتزامات التي تعهد بها أصحاب المصلحة. وأكدت بعض الوفود على أنه ينبغي أن تعجل الدول الأعضاء بالعمل من أجل تخصيص الاعتماد الذي جرى التعهد به بنسبة ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للقطاع الزراعي. وسلمت اللجنة بأن النمو الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء يرتبط بالقطاع الزراعي، الأمر الذي ينطوي على ضرورة الاستثمار في الزراعة بغية تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق مما يؤثر بصورة إيجابية على العمالة. وقُدم اقتراح بشأن استخدام نموذج الصندوق الكيني لمشاريع المرأة في مجال الزراعة بصفته أفضل ممارسة يمكن استخدامها وتبادلها وتعميمها فيما بين البلدان الأفريقية.

٦٤- وناقشت اللجنة إمكانية ربط القدرة الاستيعابية لكل قطاع بأدائه قبل تخصيص موارد الميزانية، بغية إحداث المزيد من الأثر للسكان الأكثر ضعفاً. وفضلاً عن ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز التنسيق والمواءمة فيما بين جميع أصحاب المصلحة بغية زيادة فعالية استخدام الموارد المخصصة. ورحبت اللجنة بفكرة مرفق القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر لأن أفريقيا لا تزال تعتمد على المساعدة الدولية حينما تتعرض للكوارث. ومن شأن مرفق القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر أن يساعد في تطوير قدرات الدول الأعضاء على التصدي للكوارث الطبيعية. وحثت اللجنة منظمي اجتماع الخبراء القادم المعني بدراسة التصميم المالي والمؤسسي لمرفق القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر في وقت مبكر من شهر أيار/ مايو في جنوب أفريقيا على إيجاد القبول السياسي للفكرة عن طريق اعتمادها من قبل مؤتمر الوزراء.

التوصيات:

(أ) ينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء آليات لضمان إنفاق مخصصات الميزانية من أجل ركائز البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بغية زيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية وأساليب الحصول على الطعام وإدارة المخاطر، وبالتالي، تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. وخلال هذه العملية ، ينبغي التركيز بصفة خاصة على دور المرأة والشباب في جميع ركائز البرنامج الشامل

(ب) ينبغي أن تزيد الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد لاتخاذ إجراءات من أجل إنشاء آليات قوية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وإعداد تقارير الإبلاغ عنه. وفي هذا الصدد ينبغي أن تكفل الدول الأعضاء إدارة الموارد المخصصة، على نحو أفضل؛

(ج) ينبغي أن تبحث الدول الأعضاء مسألة إنشاء قوة سريعة جاهزة لإدارة المخاطر بغية التصدي للكوارث الطبيعية في القارة؛

(د) وعلى الرغم من الاعتراف بسلامة أهداف الإنفاق المبينة في مختلف الإعلانات بشأن الخدمات الصحية والزراعة، فقد اُقترح أن تعتمد كميات التمويل المخصصة لكل قطاع على أولويات السياسة العامة للدول بشكل فردي.

(هـ) ينبغي استكشاف آليات إبتكارية، بما في ذلك الشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص، لتمويل الاستثمارات في الزراعة، من قبيل البحوث والبنية الأساسية والبيانات الإحصائية؛

(و) ينبغي أن ينظر مؤتمر الوزراء في اتخاذ قرار بشأن دعم مرفق القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر واعتماده في اجتماع الخبراء القادم.

’٨‘ تقرير عن تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا (E/ECA/COE/30/19, AU/CAMEF/EXP/19(VI))

٦٥- قدمت الأمانة عرضاً يستند إلى التقرير المعنون ’’تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية في

أفريقيا''. وقدمت الأمانة الوثيقة E/ECA/COE/30/19 المعنونة: ''تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية في أفريقيا: تقرير متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر العلم وأفريقيا''. وناقش العرض التحديات الرئيسية في مجال تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية في أفريقيا؛ والعوائق التي تحول دون الانتقال من العلوم إلى تطبيقاتها في مجال الأعمال التجارية والخطوات المتخذة لإطلاق العنان للابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، ودور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. واستطردت الوثيقة لتلقي الضوء على الأهداف الأساسية للمؤتمر، ونتائجه الرئيسية، والإجراءات الموصى بها، التي سوف تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق تنفيذها في إطار آلية التنسيق الإقليمي التابعة للأمم المتحدة.

٦٦- وخلال المناقشات التي تلت العرض، أثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة عقد مؤتمر العلم وأفريقيا بصفته أهم منتدى لإذكاء الوعي بأهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحسين نوعية الحياة، وإيجاد فرص العمل، والتنمية الصناعية، والتكامل الإقليمي في أفريقيا . وإضافة إلى ذلك، نوهت اللجنة بأن رأس المال البشري هو عماد القدرة العلمية، وطالبت البلدان الأفريقية بأن تعتمد استراتيجيات وتدابير لتحسين إدماج تدريس العلوم في جميع المراحل. ولوُحظ أيضاً أن هناك حاجة إلى الاستفادة من الإمكانات العلمية لدى السكان الأصليين ولدى سكان الشتات من خلال تهيئة بيئة تمكينية. ولاحظت اللجنة أيضا أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي تبذلان جهوداً لتنفيذ البرامج الخاصة بتطوير الأعمال وبرامج العلم والتكنولوجيا من خلال تمويل منتديات الابتكار الإقليمية. ورحبت اللجنة كذلك بإنشاء المبادرات الأفريقية مثل صندوق أفريقيا لمنح العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ والشبكة الأفريقية لابتكارات العقاقير والابتكارات التشخيصية باعتبارها منتديات لتحفيز تطوير الأعمال الابتكارية في أفريقيا، وتسهيل أوجه التكامل الإقليمي من خلال التعاون في مجالي البحث والتطوير، والتحالفات الصناعية والابتكار المنفتح. ومن المسائل التي تحظى بأهمية خاصة وضع وتنفيذ إستراتيجية الابتكار الأفريقية لخلق فرص العمل وتشجيع الابتكار المحلي والقدرة التنافسية في السوق وخلق الثروة؛

التوصيات

(أ) ينبغي أن تحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي كل حكومة أفريقية على أن تضع سياسة وطنية ونظاماً وطنياً للملكية الفكرية يأخذان في الحسبان معارف السكان الأصليين والنظم الوطنية للعلم والابتكار وخطط التنمية الاقتصادية الوطنية؛

(ب) ينبغي أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي الدعم لتطوير المستودع الأفريقي للتكنولوجيا المستقاة من معارف السكان الأصليين وأن تكفل إصدار براءات اختراع لتلك التكنولوجيات؛

(ج) ينبغي أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي الدعم لبرامج المرأة في مجال الابتكارات النسائية وأن تعمّم مراعاة المنظور الجنساني في نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا.

عرض ومناقشة بشأن ورقة القضايا التي تتناول موضوع المؤتمر: تسيير التنمية في أفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال] **(E/ECA/COE/30/3,AU/CAMEF/EXP/3(VI))**

٦٧- عرضت الأمانة ورقة المواضيع المتعلقة بموضوع المؤتمر ''**تسيير التنمية في أفريقيا**''. وأوجز مقدم العرض التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية، ووقف على أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة فيما يتصل بتسيير التنمية وتعزيز التحول الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى إعادة التفكير في دور الدولة في تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا، عن طريق معالجة ثلاث مسائل رئيسية؛ وهي لماذا نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في دور الدولة في التنمية في أفريقيا؟ وما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الدولة في تنمية أفريقيا؟ وكيف يمكن للدولة الإنمائية أن تبرز إلى حيز الوجود؟ وكيف يمكننا مساءلتها؟

٦٨- وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، إن النمو العالي المستوى الذي شهدته أفريقيا في العقد المنصرم لم يترجم إلى خفض ملموس لحدة الفقر أو إلى تنمية اجتماعية مجدية. وكان مستوى النمو أقل من المستوى الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما أنه لم يكن شاملاً بما فيه الكفاية لإخراج الملايين من براثن الفقر. ومازالت الاقتصادات الأفريقية تتسم بمستويات عالية من التقلب وبالافتقار إلى القدر الكافي من التحول الاقتصادي. وبسبب الافتقار إلى التحول الهيكلي و إخفاقات السوق المتواصلة برزت الحاجة إلى ابتداء حوار جديد عن دور الدولة في تسيير التنمية في القارة. فالتحول الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية كان محدوداً بسبب عدم كفاءة الاستراتيجيات الوطنية، سواء التي

تقودها الدولة أو القائمة على السوق؛ والتشوهات المصاحبة لحوافز التنويع والتحول الاقتصاديين والمرتبطة بوفرة الموارد الطبيعية؛ والآثار الضارة للبيئة وتغير المناخ والتركيبة السكانية؛ والايديولوجية التي تقوم على تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى والتي أضعفت قدرات الدولة والدواوين الحكومية في تسيير التنمية، وإهمال التخطيط الإنمائي، وارتفاع معدلات عدم المساواة، وعدم قدرة السوق على التصدي لمشاكل المعلومات والتنسيق والعوامل الخارجية أو على النهوض بالقدرة الإنتاجية والهياكل الأساسية بغية إحداث الانطلاقة الاقتصادية.

٦٩- وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، يجب أن تأخذ الدولة زمام المبادرة فيما يخص تعزيز التنمية في البلدان الأفريقية بتقديم رؤية إنمائية واضحة، وتنسيق التغيير من خلال عملية ترتكز على التخطيط ، وإدارة النزاعات المتعلقة بالتوزيع، والتخفيف من المخاطر الناجمة عن الاستثمار وحل المشاكل المتعلقة بالمعلومات، وتعزيز التكامل الإقليمي بغية التغلب على القيود المفروضة على الاقتصادات الصغيرة المجزأة، ضمن تدابير أخرى، وإيجاد حلول للقيود التي تفرضها الترتيبات الاقتصادية الدولية والشراكات. وهناك أدلة قوية كثيرة على أن الاقتصادات المتقدمة اليوم تعتمد على تدخل الحكومات لإطلاق عمليتي الإقلاع واللحاق بالركب وتيسيرهما.

٧٠- وفيما يتعلق بمسألة كيفية قيام الدولة الإنمائية في أفريقيا، تدعو الحاجة إلى فهم خصائص الدولة الإنمائية الفعالة ودور أصحاب المصلحة الرئيسيين في بنائها وتفعيلها. ويجب أن تكون لدى الدولة الإنمائية الإرادة السياسية والشرعية في تولي القيادة؛ وأن تمتلك مؤسسات قوية تعمل بشكل جيد؛ وأن تكون لديها هيئات بيروقراطية مؤهلة ومهنية ومحايدة، وأن تسهم في تيسير المشاركة المؤسسية للجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع (القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما) من خلال المداولات الديمقراطية بشأن السياسة والإستراتيجية الإنمائيتين. وينبغي أن تكون الدولة الإنمائية شفافة وخاضعة للمساءلة وقادرة على تجنب المزالق التي قد تنجم عن تدخلها.

٧١- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفق المشاركون بشكل عام على أن التحول الهيكلي أمر هام بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا وأن الدولة تضطلع بدور الميسر الرئيسي في هذا الصدد. ومع ذلك، فقد أشاروا إلى أن معظم الدول الأفريقية تفتقر إلى القدرة على تيسير التنمية وأنه ينبغي عليها إجراء إصلاحات معينة للاضطلاع بهذا الدور بشكل فعال. ومن بين الإصلاحات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً وحُددت الإصلاحات السياسية والاجتماعية والقضائية وتلك المتعلقة بالمالية العامة على أنها. واُتفق على أن المؤسسات القوية مسألة ضرورية لصياغة كيفية تنفيذ الرؤية المتعلقة بالدولة الإنمائية وإدارتها.

٧٢- وشدد الاجتماع على دور الدولة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في مرافق الهياكل الأساسية والتنمية البشرية، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وتعزيز الاستثمار الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن أجل أن تضطلع الدولة بهذا الدور الميسر، من الضروري تحسين كفاءة القطاع العام وفعاليته. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تركز متطلبات التنمية على مراعاة المنظور الجنساني فضلاً عن حماية حقوق الفئات الضعيفة مثل اللاجئين والمشردين داخلياً والأطفال والمسنين. وينبغي أن يركز تسيير التنمية في أفريقيا أيضاً على جودة القيادة، وكذلك على كبح الفساد والسعي وراء المنفعة الشخصية، وهي مسائل تتطلب تغيير المواقف. ولاحظ الاجتماع أن الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا قد أبرزت أهمية الأبعاد الاجتماعية والسياسية للتنمية في إحلال السلام والأمن.

٧٣- وأكدت اللجنة على أهمية دور الدولة في تحفيز الاستثمار العام. وفي هذا الصدد، أبرز المشاركون تطوير الأسواق الرأسمالية والمالية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة حجم المدخرات المحلية باعتبارها وسائل لتعبئة الموارد المحلية الكفيلة بتمويل الخطط الإنمائية الوطنية. وتشكّل الموارد المتوفرة لدى الشتات الأفريقي، بما في ذلك التحويلات المالية، مصادر ممكنة لتمويل التنمية الأفريقية.

٧٤- ولاحظت اللجنة أن الإصلاحات الاجتماعية لا تقل أهمية عن الإصلاحات الاقتصادية، وركزت على ضرورة تحسين استهداف البرامج الاجتماعية ورفع مستوى المهارات ومجالات التدخل الممكنة. وتشكّل مسألة لامركزية وظائف الدولة إستراتيجية لتقريب تقديم الخدمات من الشعب. وجرى التشديد بوجه خاص في هذا الصدد على أن بناء الدولة القادرة التي بوسعها تلبية احتياجات شعبها أمر يحظى بأهمية بالغة لتحقيق فعالية الدولة الإنمائية في أفريقيا. ولوحظ أيضاً أن إحدى دعائم الدولة القادرة هي إدارة المالية العامة بشكل جيد. وأكد الاجتماع كذلك على أن نقل السلطة والموارد ولا مركزتها داخل البلدان، قد يساهم في المزيد من تقريب الحكومات من المواطنين، وجعلها أكثر استجابة لمطالبهم وأكثر عرضة للمساءلة من جانبهم، فضلاً عن زيادة نطاق تأثير المواطنين على السياسات والأولويات والمشاركة في تنفيذها.

٧٥- لاحظت اللجنة أن معظم البلدان الأفريقية تفتقر إلى القدرات لإدارة التحول الاقتصادي بما في ذلك القدرة على تصميمه وتنفيذه ورصده وتقييمه. ومن العوامل التي ساهمت في ضعف قدرة الدول الأفريقية هجرة ذوي الكفاءات من القطاع العام إلى القطاع الخاص وكذلك من القطاع العام في البلدان الأفريقية نحو البلدان المتقدمة أو البلدان الناشئة. وفي هذا الصدد

أكدت اللجنة على ضرورة النظر في إمكانية استخدام المؤسسات القارية مثل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في بناء قدرات القطاع الخاص في أفريقيا.

٧٦- وفيما يخص التخطيط الإنمائي، فقد أكدت اللجنة على ضرورة أن تقوم البلدان الأفريقية بصياغة خطط إستراتيجية تجسد بوضوح رؤيتها الإنمائية، ولاحظت اللجنة أن الدولة تضطلع بدور بالغ الأهمية في تطوير القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية المطلوبة لدعم صياغة الخطط الإنمائية والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. كما حددت اللجنة مجالات رئيسية عديدة يمكن للدولة أن تضطلع فيها بدور في تعزيز التنمية الاقتصادية، بل لابد لها أن تضطلع بذلك الدور بما في ذلك في مجالات الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والحكم الرشيد وصنع القرار فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد الكلي.

التوصيات

٧٧- استنادا إلى المناقشات والاستنتاجات المذكورة أعلاه، طرح المشتركون التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تعد الدول الأفريقية خططاً إستراتيجية طويلة الأمد (٢٥-٣٠ سنة) من شأنها تجسيد رؤيتها الإنمائية بشكل واضح؛

(ب) ينبغي أن تراعي الدول الأعضاء المنظور الجنساني وأن تعزز المساواة بين الجنسين وأن تتكفل بحماية حقوق الإنسان وخاصة حقوق الفئات الضعيفة ولاسيما اللاجئين والمشردين داخليا والشباب والمسنين والمعوقين والأطفال في تعزيز دور الدولة في إدارة التنمية والتحول الاقتصادي وذلك تعزيزاً لدور الدولة في تسيير التنمية والتحول الاقتصادي؛

(ج) ينبغي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في آن واحد، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي، بهدف تلبية طلبات الجماهير مثل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، التي تعد مكونات رئيسية لعملية التنمية المستدامة؛ وينبغي أن يسترشد النهج الإنمائي الجديد الذي تعتمده الدولة بقيم الديمقراطية والمشاركة السياسية والشفافية.

(د) ينبغي أن تتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع عدد من الدول الأفريقية في عملية إصلاح الأطر القانونية لديها حيث تبني عملية الإصلاح في نهاية المطاف على نطاق أوسع في أرجاء القارة عقب تقييم الدروس الضرورية والاستفادة بها؛

(هـ) ينبغي أن تعمل المنظمات الإقليمية في أفريقيا معاً لصياغة رؤيةٍ على الأجل الطويل من أجل تنمية القارة؛

(و) ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء إدارة الشؤون المالية العامة لكفالة وتحقيق الشفافية والمساءلة وبناء المؤسسات وإصلاح الأرصدة ومبادرات بناء القدرات، والاستقلالية في إتباع خيارات الإصلاح.

(ز) ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء وزاراتها المسؤولة عن التخطيط بغية تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية بشكل أفضل.

(ح) ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز الضوابط والكوابح الضرورية لمنع الفساد؛

(ط) ينبغي أن تعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط المزيد من الأبحاث عن دور الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشركاء التنمية في عملية التحول الاقتصادي؛

(ي) وينبغي للمؤسستين أن تعززا برامج لبناء القدرات لإعداد الموظفين المسؤولين الحكوميين للقيام بدور فعال في عملية التحول الاقتصادي؛

(ك) ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء قدراتها في المجالات التالية التي تتسم بأهمية حاسمة لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والاستقرار المتضمنين في مفهوم الدولة الإنمائية: '١' الإنذار المبكر والاستعداد؛ '٢' تحليل مواطن الضعف؛ '٣' الاستجابة لحالات الطوارئ؛ '٤' شبكات السلامة المستهدفة لحماية سبل المعيشة والمحافظة على الأصول الطبيعية والاقتصادية؛

(ل) ينبغي أن تعمل الدولة الإنمائية: '١' تحويل نظامها السياسي من نظام يسعى للحصول على الريع إلى نظامٍ سياسي

إنمائي؛ '٢' تحويل هيكلها للإنتاج نحو إنتاج سليم محلياً ويكفل قيمة مالية لصادراتها؛ '٣' تحويل قطاعها العام بحيث يتوخّى تخصيص الموارد على نحو ميسر وموات للنمو ومساند للفقراء بدلاً عن السعي للحصول على الريع؛ '٤' السعي الحثيث لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمار الخاص؛.

(م) ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء سياسات أكثر تماسكا من أجل القضاء على التفاوتات القائمة بين عمليتي التخطيط الإنمائي والتخطيط المالي.

المسائل النظامية [البند ٩ من جدول الأعمال]

'١' التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١

٧٨- قدمت الأمانة في إطار هذا البند من جدول الأعمال التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١ (E/ECA/COE/30/17) وألقت الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال الفترة ما بين نيسان/ أبريل ٢٠١٠ و آذار/ مارس ٢٠١١. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقية موجزاً للتقرير السنوي يتألف من ثلاثة أجزاء: (أ) الأنشطة والإنجازات البرنامجية الرئيسية؛ و(ب) الناشئة الناجمة عن اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكوميين الدوليين التابعة للمكاتب دون الإقليمية؛ و(ج) تحسين العمليات الإدارية وعمليات إدارة البرامج.

٧٩- وأبرز العرض الأنشطة والإنجازات الرئيسية التي اضطلعت بها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار البرامج الفرعية الفنية العشرة التي تشكل هيكل البرنامج المعتمد في إطار العمل الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠ –٢٠١١. وعالجت البرامج الفرعية مواضيع تتوافق بصورة عامة مع التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية بصدد التنمية، على النحو التالي: تحليلات الاقتصاد الكلي؛ التمويل والتنمية الاقتصادية؛ الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ الحوكمة والإدارة العامة؛ تسخير المعلومات والعلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ دعم الأنشطة دون الإقليمية للتنمية؛ وتخطيط التنمية وإدارتها؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية. وشملت البرامج الأخرى دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني؛ وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

٨٠- واستُرعي انتباه اللجنة أيضاً إلى شتى المنشورات البارزة الهامة، بما في ذلك التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام ٢٠١١، وتقرير عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتقرير عام ٢٠١٠ عن أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية (الذي أُعد باشتراك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وتقرير عن الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، الذي أُعد باشتراك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والكتاب السنوي الثاني للإحصاءات الأفريقية المشترك. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً عدداً من المؤتمرات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية الرئيسية الإقليمية والدولية، بما في ذلك منتدى التنمية الأفريقي السابع، والمؤتمر الاقتصادي الأفريقي الخامس، والمؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني (آب/ أغسطس ٢٠١٠) والدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠) والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في حزيران/ يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو. ونُظم أيضاً عدد من اجتماعات فريق الخبراء كجزء من آلية استعراض القرناء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين نوعية ووثاقة صلة مصادر معارفها. وقُدمت مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء بشأن عدد كبير من المسائل.

٨١- وسجلت جميع المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا إنجازات ملموسة بصدد تنفيذ برامج التعاون المتعددة السنوات مع نظيراتها من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي تعالج مسائل من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، والمسائل الجنسانية، والحوكمة، والتجارة، والتكامل الإقليمي، والإحصاءات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا.

٨٢- وفي المناقشة التي تلت، أثنت اللجنة على أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما أنجزته خلال السنة. وطرحت توصيات من أجل تحسين الطبعات المقبلة من التقرير. وأكد بعض الوفود على ضرورة تضمين التحديات التي تواجهها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصدد تنفيذ برنامج عملها وإعداد تقييم ملائم. وبصدد الإجابة على الملاحظات التي أبداها ممثل ناميبيا، أعربت الأمانة عن أسفها لعدم تضمين التقرير نبذة عن اجتماع لجنة الخبراء الحكوميين الدوليين للمكتب دون الإقليمي لجنوب أفريقيا الذي استضافته حكومة ناميبيا، ووعدت بإصدار إضافة للتقرير بعد انتهاء الاجتماع.

’٢‘ برنامج العمل المقترح والأولويات للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٢– ٢٠١٣ (E/ECA/COE/30/18)

٨٣– في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت الأمانة برنامج العمل المقترح والأولويات للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٢– ٢٠١٣ (E/ECA/COE/30/18). ويستند برنامج العمل المقترح والأولويات على الإطار الاستراتيجي المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨٤– ولقد تشكل هيكل البرنامج حول البرامج الفرعية العشرة التي تشمل المجالات التالية: تحليل الاقتصاد الكلي، المالية والتنمية الاقتصادية؛ الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ الحوكمة والإدارة العامة؛ تسخير المعلومات والعلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ تسخير الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية؛ تخطيط التنمية وإدارتها؛ الإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية. وأُعد البرنامج وفقاً لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وسيظل مرتكزاً على ركيزتين رئيستين لإعادة ترتيب أوضاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهما بالتحديد تعزيز التكامل الإقليمي ومساعدة أفريقيا في تلبية احتياجاتها الخاصة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥– وفي المناقشة التي تلت، أثنت اللجنة على الأمانة لإعدادها برنامج عمل يسترشد بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج. بيد أن اللجنة أشارت إلى ضرورة إيلاء اهتمام أكبر إلى مسائل التعاون الإقليمي، وبناء القدرات في مجالي الإحصاءات والإدارة فيما يتعلق بالتطورات السياسية الجديدة الجارية في القارة. واقترحت أيضاً ضرورة تعديل محتويات وعناوين بعض البرامج الفرعية.

٨٦– وأُبلغت اللجنة بأن بناء القدرات في مجالات الإحصاءات والتكامل الإقليمي والحوكمة قد أُخذت بالفعل في الاعتبار. وأشير أيضا إلى أنه سيتم تقديم المزيد من الدعم للدول الأعضاء في بناء القدرات في هذه المجالات بالاستعانة بالموارد التي يتيحها البرنامج العادي للتعاون التقني. وفيما يتعلق بتركيز البرامج الفرعية واقتراح إعادة تسمية بعضها، تم تذكير اللجنة بأن إعداد برنامج العمل قد جرى وفقاً للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢– ٢٠١٣، وأن الدول الأعضاء قد اعتمدته بالفعل. ويمكن النظر في التغييرات على هيكل البرنامج في سياق إطار العمل الاستراتيجي المقبل.

٨٧– وأحاطت اللجنة علماً بالعرض والوثيقة على ضوء التعليقات المذكورة أعلاه.

’٣‘ التقرير المرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة (E/ECA/COE/20)

٨٨– قدمت الأمانة عرضاً يستند إلى تقرير معنون، التقرير المرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة إلى جلسة مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١١. وقدمت الأمانة التقرير المرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة. ولقد واصل المعهد تنفيذ خطة الإصلاح التي اتُّفق عليها وعملية إعادة ترتيب أوضاعه التي اعتمدها مؤتمر الوزراء السابق، بما في ذلك إصلاح إدارته؛ وتجديد مجموعة برامجه وأنشطته؛ وتنفيذ خطة إستراتيجية مؤسسية جديدة؛ وإدماج عمل المعهد إدماجاً تاما في برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا و تعزيز العلاقة البرنامجية بين المعهد ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتوسيع نطاق شراكات المعهد في المناطق دون الإقليمية الخمسة؛ وتعزيز وإقامة الشراكات؛ وإعادة تجديد مرافق التدريب وتطوير القدرات. ووفقاً لذلك، تم الاضطلاع خلال السنة الماضية بأنشطة تدريب كثيرة وبأعمال بحوث بشأن السياسات ولقد اتخاذ مبادرات للحوار بشأن السياسات، استعاد المعهد بدرجة كبيرة مكانته ودوره الاستراتيجي في أفريقيا.

٨٩– وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم الكبير الذي أحرزه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ وأثنت على إدارته لما بذلته من جهود لزيادة المنح التي يقدمها المعهد من مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ستة مليون دولار في عام ٢٠١٠. وأثنى عدد من الوفود على الجهود التي يبذلها المعهد، في حين أعرب وفد جنوب أفريقيا عن استعداد بلده لإضفاء الطابع النظامي على دعمه للمعهد.واقترحت وفود أخرى بأنه ينبغي أن يركز المعهد أبحاثه وبرامجه التدريبية على عدد قليل من المجالات. ورحبت الأمانة بهذه الاقتراحات وأكدت للجنة بأن المجالات التي يركز عليها المعهد قد طُورت وفقاً لمبادئ توحيد الأداء.

’٤‘ النظام الأساسي لصندوق النقد الأفريقي ومرفقاته (AU/CAMEF/EXP/23(VI))

٩٠– وأبلغت اللجنة أنه قد تم عرض مشروع النظام الأساسي ومرفقاته على الدورة الرابعة للمؤتمر بغرض العلم فقط. ومع ذلك، فقد أعربت بعض الوفود عن رغبتها في مواصلة المشاورات بهدف إثراء المشروع وإحكام صياغته وأنه ستتم متابعة هذا الاهتمام كذلك على المستوى الوزاري تلبية لطلب القمة الاستثنائية لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الأفريقي المعقودة في ياوندي في كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١٠..

’٥‘ تقرير عن متابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات السنوية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لسنة ٢٠١٠ (E/ECA/COE/30/15,AU/CAMEF/EXP/15(VI))

٩١- قدمت الأمانة تقريراً بعنوان ’’تقرير عن متابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات السنوية المشتركة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقية (E/ECA/COE/30/15,AU/CAMEF/EXP/15(VI))‘‘. عن التقدم المحرز بصدد تنفيذ القرارات التي اعتمدها مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٠. وقدمت الأمانة أيضاً نظرةً موجزة عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها هاتان المؤسستان وألقت الضوء على تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً، وتناولت أثر تغير المناخ، وتحقيق رؤية أفريقيا وقد تمتعت بالأمن الغذائي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

٩٢- وأفادت الأمانة أيضا عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابعة المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١١، بما في ذلك إعداد موقف أفريقي موحد. وألقت الضوء كذلك على التقدم المحرز بصدد تنفيذ خطة تكامل أفريقيا، وبناء القدرات وتطوير السياسات في مجالات التجارة، والبنية الأساسية، وتطوير المواد الطبيعية؛ وإعداد التقرير الرابع عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ وتقديم وثيقة عن الموقف الأفريقي الموحد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، وتنظيم منتدى التنمية الأفريقي السابع عن موضوع (اتخاذ إجراءات بشأن تسخير تغير المناخ لأغراض التنمية المستدامة في أفريقيا)، المعقود في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠. وقُدمت إلى اللجنة أيضا إحاطة إعلامية بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الثلاثين لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المعني بالبيئة.

٩٣- ولقد أحرزت مفوضية الإتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تقدما كبيرا بصدد إعداد وتنفيذ برنامج عمل فعال بشأن تطوير مجموعات من السلع الغذائية والزراعية الأساسية الإستراتيجية ذات قيمة متكاملة على الصعيد الإقليمي للمنطقتين دون الإقليميتين وهما منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وطورت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً ونشرت على نطاق واسع لجميع أصحاب المصلحة إطار عمل ومبادئ توجيهية بشأن سياسات الأراضي في أفريقيا. وإعلان رؤساء الدول الإفريقيين بشأن الأراضي. وقُدمت إلى اللجنة أيضاً إحاطة إعلامية بشأن الأنشطة الرئيسية الرامية إلى مكافحة آثار والتدفقات المالية الخارجة غير المشروعة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

٩٤- وفي المناقشة التي تلت، رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها هاتان المؤسستان وبما أحرزتاه من تقدم وحثتهما بقوة على العمل على نحو أكثر وثاقة لتنفيذ قرارات وتوصيات الاجتماعات السنوية المشتركة بغية استكشاف أوجه التكامل بين المؤسستين على النحو الأوفى.

’٦‘ مذكرة إعلامية بشأن المؤتمرات الرئيسية المقبلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩٥- قدمت الأمانة الوثيقة E/ECA/COE/30/Inf/5 و AU/CAMEF/EXP/Info.5(VI) المخصصة لإبلاغ الدول الأعضاء مسبقاً بالأحداث الرئيسية التي تخطط مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيمها في الفترة الممتدة من نيسان / أبريل إلى نهاية عام ٢٠١١.

٩٦- أُعدت المذكرة بهدف توجيه انتباه اللجنة فقط للاجتماعات التي تتطلب مشاركة واسعة النطاق للدول الأعضاء. وبالتالي لم تُدرج فيها اجتماعات مجموعات الخبراء الصغيرة وحلقات العمل المتخصصة والاجتماعات الداخلية لكل من المفوضية واللجنة. وقد أدرجت الاجتماعات في القائمة على أساس مواضيعي، وذلك لإعطاء الخبراء لمحة عن الأنشطة المشتركة خلال الفترة المتبقية من السنة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وسوف يوضع قريباً تقويم أكثر تفصيلا باللغات الأربع على موقعي اللجنة والمفوضية. وأُشير إلى أن مواعيد الاجتماعات تقريبية، وأن خطابات الدعوة سترسل إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب لتأكيد المواعيد الدقيقة والتماس مشاركتها في الاجتماعات.

٩٧- وخلال المناقشة التي تلت ذلك ، اقترح بعض المندوبين أنه نظراً لأهمية مسألة الحوكمة في شمال أفريقيا في الوقت الراهن، وأنه قد تمت برمجة اجتماعين فقط باللغة الإنجليزية بخصوص شؤون الحوكمة والإدارة العامة، فإنه يتعين برمجة اجتماعات إضافية باللغات الأخرى في تلك المنطقة دون الإقليمية. وأوضحت الأمانة أنه بالرغم من أن اللجنة والمفوضية كلتيهما قد أيدتا عقد اجتماعات إضافية في مناطق دون إقليمية أخرى خارج أديس أبابا، فإن التكاليف الإضافية المترتبة على ذلك تفرض عقد نسبة كبيرة من تلك الاجتماعات في المقر.

٩٨- واقترحت اللجنة ضرورة زيادة التنسيق بين أنشطة اللجنة والمفوضية وتكامل تلك الأنشطة بغية تعزيز فعالية المؤسستين بما أن الأنشطة تستهدف نفس النوع من المشاركين.

أي مسائل أخرى[البند ١٠ من جدول الأعمال]

٩٩- في إطار هذا البند من جدول الأعمال دعا الرئيس الوفود لإثارة أية مسائل أخرى إن وجدت.

١٠٠- واقترحت اللجنة أن تتبوأ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دوراً ريادياً في ملكية توافقات الآراء التي تم التوصل إليها في اجتماعات دولية وإقليمية سابقة فيما يخص تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل إعلان داكار لسنة ٢٠٠٦ وإعلان نواكشوط.

١٠١- وشجعت اللجنة المؤسستين على أن تعقد المؤتمرات والاجتماعات باللغات الرسمية للمؤسستين.

١٠٢- وأثنى الرئيس على الوفود لما قدمته من مساهمات وأعلن رفع الجلسة.

النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات واعتمادها [البند ١١ من جدول الأعمال]

١٠٣ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع تقرير اجتماعها (كما ورد في الوثيقة E/ECA/COE/30/L و AU/CAMEF/EXP/Draft/Rpt) وكذلك مشاريع لـ ١٢ قراراً المعدة لكي تنظر فيها الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وقدمت وفود عديدة تعليقات على التقرير واقترحت إدخال تعديلات عليه. وبعد مناقشات بناءة بين المشاركين ، اعتمدت اللجنة هذا التقرير مصحوباً بـ ١١ مشروع قرار من أصل ١٢ مشروعاً قُدمت إلى اللجنة. وترفق طيه مشاريع القرارات بصيغتها المعدلة من قبل اللجنة لكي تنظر فيها الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري.

اختتام الاجتماع [البند ١٢ من جدول الأعمال]

١٠٤- أعربت السيدة جنيفر كارغبو، نائبة المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن رضاها عن المداولات، وأثنت على المشاركين لمساهمتهم في المناقشات. وأعربت عن تقديرها للروح البناءة التي سادت المناقشات بشأن القضايا الصعبة. وشكرت الرئيس وأعضاء المكتب على حنكتهم في إدارة الاجتماع وتتويجه بالنجاح.

١٠٥- وتوجه رئيس مكتب لجنة الخبراء بالشكر إلى المشاركين على دعمهم وعمق مناقشاتهم والتزامهم، ثم شكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على تنظيمهما هذا الاجتماع المثمر، وأعلن بعد ذلك اختتام الاجتماع.